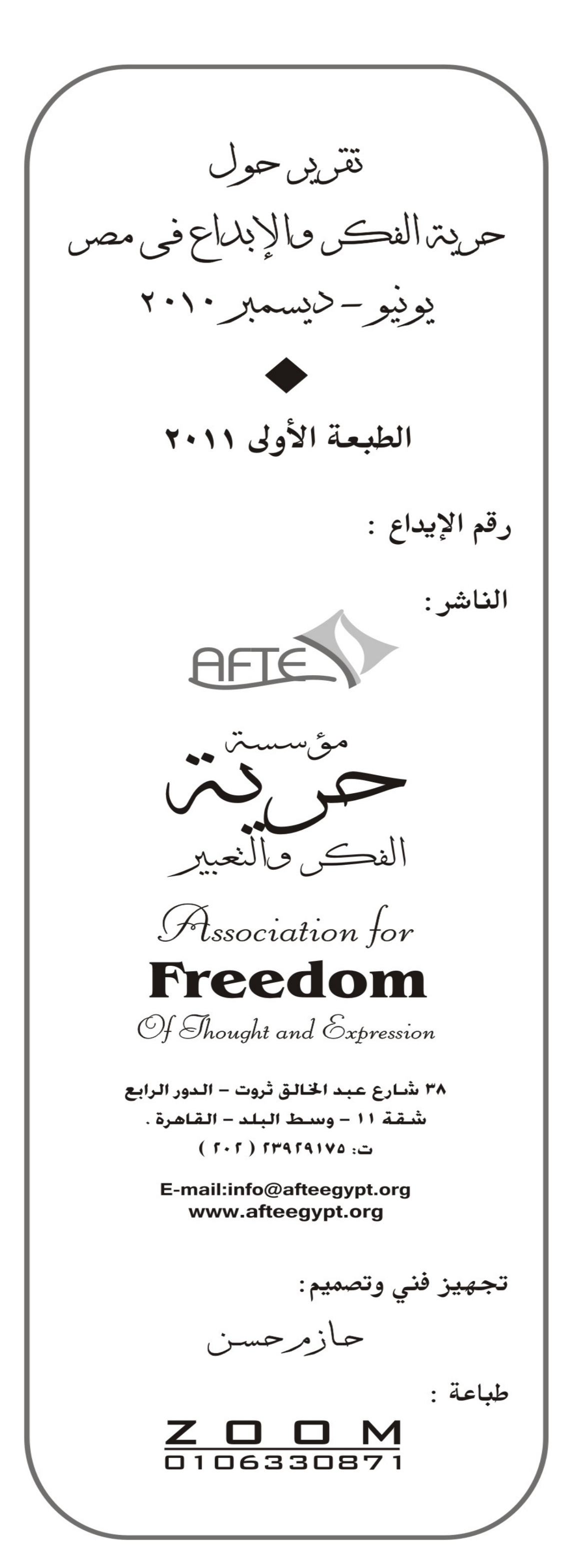
تقرير حول

حرية الفكر والإبداع في مصر

يونيو – ديسمبر ٢٠١٠

فريق عمل التقرير

أعد أحمد عزت المسئول القانوني بالمؤسسة، الجزء القانوني ورصد الأحكام والمحاكمات، وقامت الباحث ريهام زين العابدين بتوثيق الحالات وإجراء المقابلات ومراجعة التقرير لغوياً، وقد شارك عماد مبارك المدير التنفيذي في إعداد وتحرير التقرير.



تقرير حول

حرية الفكر والإبداع في مصر

يونيو - ديسمبر ٢٠١٠

الطبعة الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع :

الناشر :

AFTE

مؤسسة حرية الفكر والتعبير

Association for **Freedom** Of Thought and Expression

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - الدور الرابع
شقة ١١ - وسط البلد - القاهرة .
ت: ٢٣٩٢٩١٧٥ (٢٠٢)

E-mail:info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

تجهيز فني وتصميم:

حازم حسن

طباعة :

ZOOM
0106330871

تتوجه مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالشكر
إلى مؤسسة المجتمع المفتوح مبادرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على دعمها لأنشطة برنامج الرقابة



المحتويات

١. تمهيد

يهدف هذا التقرير إلى رصد وتوثيق أهمِّ المعالم المتعلِّقة، بأوضاع حالة حرية الفِكر والإبداع في مصر. ويعتمد هذا التقرير على عدد من آليات الرصد، منها تقارير نشاط فريق الدعم القانوني بالمؤسسة، والذي يعمل دومًا على تقديم الدعم القانوني لضحايا الأجهزة الرقابية، إلى جانب نصوص الأحكام التي صدرت خلال العام والتي تمكَّن الفريق القانوني من الحصول على نسخ منها، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الأرشيف الصحفي. وإجراء المقابلات الفردية مع ضحايا ومسئولي العمل الرقابي.

وهنا يجب أن نشير إلى أننا لا يمكننا أن نؤكِّد على أنَّ فريق العمل بالمؤسسة قد تمكَّن من رصد كافة الأحداث المتعلِّقة بحرية الفِكر والإبداع، وإنما فقط يمكننا أن نؤكِّد على أننا قد وثَّقنا أهمَّ المعالم المتعلِّقة بأوضاع حرية الفِكر والإبداع في مصر.

٢. ملخص التقرير

يتناول هذا التقرير توثيقًا لأوضاع حرية الفكر والإبداع في مصر، وأهم التطورات التي شهدها خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٠، ويمثل هذا التقرير صورة ما حدث في مصر من إرهاصات، أنذرت باقتراب طوفان التغيير الذي سيقلب موازين النظام القائم رأسًا على عقب، فخلال تلك الفترة المُنصرِمة أحكمت الحكومة ممثلة في وزارتي الإعلام والاتصالات، قبضتها على وسائل الإعلام المختلفة للحد من حرية الرأي والتعبير، وتقليص هامش الحرية قدر الاستطاعة خاصة إبان الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أثارت نقمة جموع المواطنين. ويستهل التقرير بنبذة عن البناء التشريعي المنظم للإعلام المرئي المسموع والمسموع في مصر بنوعيهما المستقل والحكومي، في إطار الدستور المصري والمواثيق الدولية مستعرضا في البداية نصوص مواد الدستور المتعلقة بحرية الرأي والتعبير بوجه عام والمتعلقة بحرية الصحافة ووسائل الإعلام بوجه خاص، ثم ينتقل إلى حرية الإعلام في القانون الدولي لحقوق الإنسان مبينا فحوى المادتين ١٩ و٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يُعرِج التقرير بعد ذلك على حرية الإعلام في تقارير المُقرِر الخاص لحرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة، إلى جانب الحماية الإقليمية لحرية الإعلام من واقع ما أقره الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتوصيات وقرارات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ثم يأخذ بشيء من التفصيل حرية الإعلام في التشريع المصري مقسما إياها إلى بندين هما: التنظيم التشريعي للإعلام المرئي والمسموع، والمفاتيح القانونية للرقابة على القنوات الفضائية مختتما الجزء التشريعي بتفنيد الحريات المرتبطة بحرية الإعلام وفقا لأحكام القضاء إلى خمس حريات هي: حرية التلفزيون، حرية الإذاعة والرقابة الذاتية، الحق في استخدام الطيف الترددي، الحق في الاتصال، الحق في التعددية الإعلامية. يسرد التقرير بعد ذلك تفاصيل أحكام ومحاكمات الرقابة على الإبداع ومن أبرز تلك القضايا على سبيل المثال لا الحصر، الحكم بوقف تنفيذ قرارات إيقاف أنشطة قنوات " وصال، وصفا، والرحمة،

والحافظ " وتأييد قرارات إيقاف أنشطة قنوات " الناس، والخليجية، والصحة، والجمال ". والدعوى القضائية المطالبة بحرق كتب المفكر جمال البنا، والحكم بإلغاء قرار الامتناع عن قيد " دار الشاعر للنشر والتوزيع " بالسجل التجاري. لتتحدث بعد ذلك سطور التقرير عن الرقابة على أشكال الإبداع المختلفة من سينما ومسرح حيث تعرضت أفلام "الوضع تحت السيطرة"، "الغماية"، "همّا حبوا بعض"، "حلاوة الروح" لرفض الرقابة، كما تعرضت مسرحتي "دنيا أراجوزات" و"صحراوية" لصرامة الرقابة والحذف من المحتوى، أما فيما يتعلق بقطاع التلفزيون والفضائيات فكانت تلك الفترة الأسوأ على هذا القطاع إذ تم إغلاق ١٢ قناة فضائية بذريعة الترويج للإباحية والشعوذة والتطرف، إلى جانب وقف بث قناتي "الحوار" ، "الفراعين" مؤقتا، وقطع الإرسال والكهرباء عن قناة "الرحمة"،كما أثار عددٌ من البرامج الحوارية حفيظة الرقابة مثل: "القاهرة اليوم"،"محطة مصر"، "دوام الحال"، "١٠٠ مسا"،"الحياة اليوم" ،" العاشرة مساءً"، "كورة مصر"، "مساء الأنوار"، وتفاوتت حدة الغضب من توجيه الإنذار وحذف أجزاء من المحتوى إلى الإيقاف. ولم يكن حال المسلسلات بأفضل من ذلك فقد تعرضت باقة من الأعمال الدرامية إلى مقص الرقيب مثل "زهرة وأزواجها الخمسة"، "العار"، كما تعرض البعض الآخر لتعنت الرقابة مثل "عابد كرمان"، "بفعل فاعل"، "اغتيال شمس"، وإذا انتقلنا إلى فضاء الندوات والأنشطة الاجتماعية نجد أن جهاز الأمن أشهر سلاح المنع في وجه العديد منها إذ تم منع محاضرة للدكتور محمد سليم العوا، ووقف بالمرصاد لمهرجان "مصريون ضد التمييز"، وتربص لتحركات الدكتور محمد البرادعي في دعوته للتغيير. كما شهد قطاع الصحافة والمطبوعات خلال تلك الفترة القرصنة على الموقع الإليكتروني لصحيفة "اليوم السابع"، ومنع تسجيل كتاب "شاهد على الإخوان"، ورقابة على رسائل المحمول الإخبارية، ورفض عشرة كتب بذريعة الترويج للخرافة والفتنة، وانقطاع الانترنت والتشويش على بعض المواقع إبان فترة الانتخابات البرلمانية.

القسم الأول: حرية الإعلام في مصر

الإطار التشريعي

أثارت القرارات الإدارية التي صدرت مؤخرًا بوقف بث العديد من القنوات الفضائية قبيل الانتخابات البرلمانية - وكذلك الدعاوى القضائية المتداولة أمام مجلس الدولة بطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرارات السلبية بالامتناع عن وقف بث بعض القنوات- الجدل حول مدى حرية الإعلام في مصر وحقيقة استقلاله عن الأجهزة التنفيذية للدولة، والشرعية القانونية لهذه القرارات، وهو ما استدعى من مؤسسة حرية الفكر والتعبير في إطار تقديمها للتقرير نصف السنوي الخاص بالرقابة على الفكر والإبداع في مصر أن تقدم عرضًا قانونيًا للبناء التشريعي المُنظم للإعلام المرئي المسموع والمسموع في مصر، بنوعيهما المستقل والحكومي في إطار الدستور المصري، والمواثيق الدولية والتشريعات المحلية المختلفة، وما استقرت عليه أحكام القضاء في هذا الصدد.

الحماية الدستورية لحرية الإعلام.

يشمل الدستور المصري حرية الإعلام بالحماية من خلال عدد من النصوص، سواء تلك المتعلقة بحرية الرأي والتعبير بوجه عام، أو تلك المتعلقة بحرية الصحافة ووسائل الإعلام على وجه التحديد، فضلاً عن العديد من المبادئ التي استقرت عليها أحكام المحكمة الدستورية العليا في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالجانب الحمائي الدستوري الوارد في الحماية الخاصة بحرية الرأي والتعبير، فقد نصت المادة ٤٧ من الدستور على أن " حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني"

ويستفاد من هذا النص أنه كفل عدد من الحريات هي حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية النشر، وحرية النقد والنقد الذاتي.إلا أن الجوهري فيه أنه كفل هذه الحريات باستخدام الوسائل كافة ، وهو ما يضفي الحماية على الإعلام بوصفه أحد وسائل التعبير والنشر والنقد، وقد استقرت المحكمة الدستورية العليا على أن حرية النقد على وجه التحديد كجزء من حرية التعبير تعتبر إسهامًا مباشرًا في الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهو ما ينطبق على حملة وقف بث القنوات الفضائية التي شنتها السلطة التنفيذية مؤخرًا ضد عدد من هذه القنوات، حيث كان المبرر المعلن من قبل هذه الجهات هو ضلوع هذه القنوات في إثارة الفتنة الدينية وتهديد الوحدة الوطنية وغيرها من الأسباب، في حين أن هذه الحملة شملت قنوات منوعات غير متخصصة في الشئون الدينية.

وفيما يتعلق بشمولية حرية الرأي والتعبير من الناحية الدستورية لحرية النقد بكافة الوسائل فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بأن " الحــق في النقد- و خاصة في جوانبه السياسية - يعتبر إسهامًا مباشرًا في صون نظام الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، و ضرورة لازمــة للسلوك المنضبط في الدول الديمقراطية، و عائقا دون الإخلال بحرية المواطن في أن يعلم، و أن يكون في ظل التنظيم البــالغ التعقيــد للعمــل الحكومي، قادرًا على النفاذ إلى الحقائق الكاملة المتعلقة بكيفية تصريفه، على أن يكون مفهوما أن الطبيعة البناءة للنقد التي حرص الدستور على توكيدها - لا يُراد بها أن ترصد السلطة التنفيذية الآراء التي تعارضها لتحدد ما يكون منها في تقديرها موضوعيا، إذ لو صح ذلك لكــان بيــد هذه السلطة أن تصادر الحق في الحوار العام، و هو حق يتعين أن يكون مكفولاً لكل مواطن، و على قدم المساواة الكاملة [1].

أيضًا شمل الدستور المصري حرية الإعلام بالحماية بموجب نص المادة ٤٨ منه والتي نصت على أن " حرية الصحافة والطباعة والنشر ووســائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطــوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامــة أو أغــراض الأمــن القومي وذلك كله وفقًا للقانون.

ونجد أن هذا النص الدستوري شمل بالحماية عددًا من الحريات كحرية الصحافة، وحرية الطباعة، وحرية النشر، وحرية وسائل الإعلام، ووضع استثناءً يمكن من خلاله السلطة التنفيذية من فرض رقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام بشرط توافر ظرفين همــا إعــلان حالــة الطوارئ أو في أوقات الحرب، كما وضع النص الحدود التي تستطيل إليها يد الرقابة بأن تكون ذا علاقة بالأمور المتصلة بالســلامة العامــة أو أغراض الأمن القومي.

حرية الإعلام في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

شملت المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حرية الإعلام بالحماية بشكل غير مباشر، مُتضمنَة في حماية حرية التعبير بوصــفها الحريــة الأم، وحق الناس في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، ومن أبرز المواثيق الرئيسية التي تضمنت هذه الحماية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الــذي نص في المادة ١٩ [2] على حرية التعبير بكافة الوسائل، وفتح باب الحماية لكافة وسائل التعبير مشتملا على الإعلام بوصفه إحدى هذه الوسائل، كذلك نصت المادة ٢٧ [3] من هذا الإعلان على حق كل شخص في أن يشارك بشكل حر في حياة المجتمع الثقافية، والاستفادة من الفوائد الــتي تنتج عن التقدم العلمي، ووسائل الإعلام كالقنوات الفضائية وغيرها إذ تعتبر إحدى طرائق تشكيل الرأي العام المجتمعي والتعبير عــن هويتــه

١- المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٧ - لسنـــــة ١١ - تاريخ الجلسة ٠٦ \ ٠٢ \ ١٩٩٢ - مكتب فني ٥ - رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ١٨٣

٢- المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

[3]- المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفى الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

الثقافية، وفرض رقابة عليها بمثابة انتهاك لحق الأشخاص في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع، وهو ذات المعنى الذي أقرته المـادة ١٥ مـن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ما يميز النصوص سالفة الذكر أنها لم تأتِ بأية استثناءات على هذه الحرية، وذلك على عكس المادة ١٩ من العهد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسية التي تحمى أيضًا حرية التعبير بكافة الوسائل والتي جاءت باستثناءات في الحالات التي تتعارض مع المسـاس بسُـمعة الآخـرين، أو بمقتضيات حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة في البلدان الملتزمة بأحكام هذا العهد.

١. حرية الإعلام في تقارير المُقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة .

شدد المُقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير بمنظمة الأمم المتحدة في تقريره حول حرية الرأي والتعبير الصادر في يناير عام ١٩٩٨ على أنه ينبغـي على الحكومات أن تقوم بإلغاء جميع القوانين التي لا تتفق مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحرية التعبير وأن تبذل جهودًا خاصة للتحقيـق في جميع أعمال العنف أو الإزعاج الموجهة إلى العاملين في وسائط الإعلام أو مكاتب وسائط الإعلام، أو التهديد بارتكاب مثـل هـذه الأعمـال، وتقديم المسئولين عنها للقضاء، وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لها أن تفرض رقابة على البرامج الانتخابية، وأخيرًا ينبغي رصـد وتنظـيم بـرامج الإذاعة الانتخابية عن طريق هيئة مستقلة ومحايدة[٤].

كما ذكر المُقرر الخاص في تقريره لعام ٢٠٠٢ أن عدد كبير من حالات التضييق على وسائل الإعلام التي نمت إلى علمه والمتعلقة بحظر بعـض وسائل الإعلام أو إغلاقها مرتبط إما بنشر نقاشات سياسية حرجة خاصة بانتخابات قادمة، أو نشر صورة سافرة لرئيس الدولة، كمـا لـوحظ الضغط على المهنيين الإعلاميين بطرق شتى منها رفض إصدار تصريحات لمحطات أجنبية.[٥]

٢. الحماية الإقليمية لحرية الإعلام.

يقصد بالحماية الإقليمية لحرية الإعلام، الحماية الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتوصيات وقـرارات اللجنـة الأفريقيـة لحقوق الإنسان والشعوب، وقد نصت المادة ٩ من الميثاق على حق كل فرد في الحصول على المعلومات، وأن يعبر عن أفكاره في إطار القوانين واللوائح، وعلى الرغم من عدم صراحة النص في مخاطبة وسائل الإعلام، إلا أن وسائل الإعلام تعتبر وسيلة رئيسية للحصول على المعلومـات والتعبير عن الأفكار والآراء، ومن ثم يمكن استنباط الحماية المكفولة للإعلام من خلال النص على كفالة حرية التعبير وحرية المعلومات.

وينتاب نص المادة ٩ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إشكالية كبرى تحد من حرية التعبير بوجه عام، حيث علـق هـذا الـنص ممارسة هذه الحرية على شرط أن تكون الممارسة في إطار القوانين واللوائح المحلية، وهو ما لا يقدم إجابة على سؤال ما العمل إذا كانت القوانين

[4] - Report of the Special Rapporteur- Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression- E/CN.4/1998/40 - 28 January 1998

[5] - Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, Mr. Abid Hussain, - submitted in accordance with Commission resolution 2001/47.

واللوائح المحلية ذاتها تقيد حرية الإعلام ؟ فضلا عن أن تشريعات الدول المُصدقة على الميثاق تتباين في مساحات الحرية المتضــمنة في قوانينــها، وهو ما سوف يعكس هذا التباين في التطبيق، فالدول التي تتيح قوانينها ولوائحها مساحة لحرية الإعلام سوف يجد ضــحايا انتــهاكات حريــة الإعلام بها في نص المادة ٩ سندًا قويًا لهم، أما الدول التي تتبنى تشريعات لا تتيح هذه الحرية أو تقيدها، سوف تجد حكوماتها في نص المــادة ٩ ذريعة للتخلي عن مسئوليتها المتعلقة بكفالة حرية الإعلام وحرية التعبير بوجه عام وفقا للميثاق.

حرية الإعلام في التشريع المصري.

١. التنظيم التشريعي للإعلام المرئي المسموع والمسموع.

يُنظم الإعلام المرئي والمسموع في مصر من الناحية القانونية قانونين رئيسيين هما: قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وبعض القرارات مثل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن اختصاصات وزارة الإعلام، وقرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المنطقة الحرة الإعلامية وغيرها من القرارات الأخرى.

وبالنسبة لقانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فقد حدد أهداف واختصاصات الاتحاد في المادة ٢ منه في تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي، المسموع والمرئي، سياسة وتخطيطًا وتنفيذًا، في إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية بما يتضمنه ذلك من أداء الخدمة الإذاعية المسموعة والمرئية بالكفاءة المطلوبة، وضمان توجيهها لخدمة الشعب والمصلحة القومية، والإسهام في التعبير عن مطالب جماهير الشعب ومشكلاته اليومية، وطرح القضايا العامة مع إتاحة الفرصة لبيان مختلف الآراء في شأنها بما فيها الاتجاهات الحزبية وعرض الجهود المبذولة لعلاجها عرضا موضوعيا والالتزام بتخصيص جانب من وقت الإرسال الإذاعي والتليفزيوني للأحزاب السياسية إبان الانتخابات لشرح برامجها للشعب، وكذلك تخصيص جانب من وقت الإرسال بصفة منتظمة لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للرأي العام. ووفقًا لنص المادة ٩ من ذات القانون فان اتحاد الإذاعة والتلفزيون هو المنوط به إنشاء وتملك قنوات البث الفضائي، كما يملك تأسيس شركات مساهمة تعمل على نفس أغراضه في المجال الإعلامي، وكذلك شراء ودمج الشركات الإعلامية وذلك وفقًا للمادة ٩ من ذات القانون.

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن اختصاصات وزارة الإعلام في مادته الأولى على أن تتولى وزارة الإعلام في إطار السياسة العامة للدولة اقتراح السياسة والخطة العامة للدولة في كافة مجالات الإعلام الداخلية والخارجية كما تتولى تنفيذها ومتابعتها والإشراف عليها.....وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالمطبوعات ونشر الأنباء والبيانات والإعلانات، وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن وزير الإعلام هو الوزير المختص بشئون الإذاعة والتلفزيون وتتبعه كل من الهيئة العامة للاستعلامات وشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات وتخضعان لإشرافه ورقابته وتوجيهه.

وتنبسط سلطة وزير الإعلام واتحاد الإذاعة والتلفزيون على وسائل الإعلام الحكومية والمستقلة سواء بسواء، بما في ذلك القنوات الفضائية التي تبث من على القمر الصناعي المصري نايل سات، حيث إن الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) تم تأسيسها بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٩٦ كشركة مساهمة مصرية بنظام الاستثمار الداخلي استناداً للسلطة المخولة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، وتحدد المادة ٣ من النظام الأساسي للشركة المصرية للأقمار الصناعية نشاطها في إنشاء وتملك النظم الفضائية بقطاعيها الفضائي والأرضي، وتأجير الحيزات الترددية للقنوات الفضائية التي يرخص لها بمزاولة نشاطها بالمنطقة الإعلامية الحرة المنشأة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١١

لسنة ٢٠٠٠، تحت مظلة نظام المناطق الحرة المنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، التي تنص على أن " يختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بإصدار موافقة مبدئية على إقامة الشركات والمنشآت داخلها....

والمنطقة الحرة الإعلامية هي المنوط بها الترخيص بالبث السمعي والبصري للقنوات الفضائية، كما تحدد ضوابط البث وفقًا للقرارين الصادرين عن مجلس إدارتها رقمي " ١/١ - ٢٠٠٠ و ١/٢- ٢٠٠٠ "

وعلى الرغم مما يبدو من هذا التكوين التشريعي من أنه يعطى المجال لكافة الآراء والتوجهات لكي تعبر عن نفسها من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع، إلا أن الواقع مختلف تمام الاختلاف في مصر، حيث تسيطر الدولة على وسائل الإعلام المستقلة والحكومية، من خلال سيطرتها على كافة الجهات والأجهزة التي تنظم عملية البث.

٢. المفاتيح القانونية للرقابة على القنوات الفضائية.

مكمن سيطرة الدولة على القنوات الفضائية التابعة للمنطقة الحرة الإعلامية هو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٥، حيث يُمكن هذا القانون، الجهات الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة الإعلامية بشكل منفرد تمامًا، من وضع السياسة التي تسير عليها الخدمات الإعلامية التي تقدمها تلك المنطقة، ووضع شروط منح الترخيص للبث الفضائي، أو استخدام الحيز الترددي، كما تُمكن المادة ٥٦ من هذا القانون، الجهات المنوط بها منح تراخيص إقامة المشروعات الإعلامية من التفتيش على المشروعات المرخص بها تطبيقا لأحكامه، وذلك للتأكد من الالتزام بشرط الترخيص والالتزام بأحكام التشريعات المنظمة لمباشرة أوجه نشاطها، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند مخالفة هذه الشروط، كذلك تعطي المادة ٦٣ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار سالف البيان للجهات الإدارية المشرفة على نشاط القنوات الفضائية في حالة مخالفة أحكام القوانين واللوائح والقرارات الحق في إنذار هذه القنوات بإزالة أسباب المخالفات خلال مدة يحددها الإنذار في ضوء حجم المخالفة وطبيعتها مع إخطار الهيئة العامة للاستثمار، فإذا انقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة كان للهيئة إصدار قرار بإيقاف نشاط القناة.

كما ألزمت المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رئيس الهيئة العامة للاستثمار بإصدار دليل نوعى لكل نشاط من الأنشطة التي تتمتع بضمانات وحوافز الاستثمار والتي من بينها القنوات الفضائية ويتضمن الدليل النوعي، الضوابط العامة والخاصة لممارسة النشاط، كما تُمكن المادتين ٤٠، ٨٨ من اللائحة التنفيذية لذات القانون، الهيئة العامة للاستثمار في حالة مخالفة مشروعات القنوات الفضائية لشروط وضوابط الترخيص، أن توقف تمتع المشروع بضمانات وحوافز الاستثمار أو تقصير مدة تمتع المشروع بالضمانات والحوافز، أو إنهاء تمتع المشروع بالضمانات والحوافز، أو وقف نشاط المشروع ذاته، أو إلغاء الترخيص الصادر له.

أيضًا هناك قرار مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية رقم ١/٢ - ٢٠٠٠ الخاص بضوابط الموافقة على الأنشطة التي يسمح بمزاولتها داخل المنطقة وهي:

- لا يجوز الترخيص بالعمل بالمنطقة الحرة لقنوات ذات صبغة دينية أو طائفية أو حزبية أو تدعو للجنس أو للعنف.
- تلتزم الشركات التي يرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة بميثاق الشرف الإعلامي.
- ....

كذلك وضع مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية عددًا من الضوابط الخاصة لنشاط القنوات الفضائية هي وجوب الالتزام بالموضوعية، وعـــدم نشر أو إذاعة الوقائع مشوهة أو مبتورة، وتحرى الدقة في توثيق المعلومات وفى العرض المتوازن للآراء، واحترام خصوصية الأفراد، وعدم اتهـــام الأفراد أو المؤسسات أو التشهير بهم أو تشويه سمعتهم بدون دليل...والالتزام بنشر وإذاعة الرد والتصحيح على ما يرد ذكره مـــن وقـــائع أو يسبق نشره أو إذاعته، وعدم تناول ما تتولاه سلطات التحقيق والمحاكمة بما يؤثر في سير التحقيق والمحاكمة أو بما يؤثر في مراكز مـــن يتنـــاولهم التحقيق أو المحاكمة.

أخيرًا هناك ميثاق الشرف الإعلامي العربي، ووثيقة مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي والإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية، المعتمـــدان من مجلس وزراء الإعلام العرب بموجب قراراه رقم (ق / ٢٩٤ – د ع/٤٠ – ٢٠٠٧/٦/٢٠)، واللذان يتم تطبيقهما على المنطقة الحـــرة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر ، حيث ينص الميثاق في مادته الثامنة على وجوب الالتزام بالموضوعية والأمانة، وفى المادة التاسعة منه علـــى الالتزام بالصدق وتحري الدقة والالتزام بتصويب أية أخطاء، وفي المادة الثانية عشر على مراعاة أصول الحوار وآدابه وبخاصة ما يعرض أو يذاع على الهواء مباشرة، وفي المادة العشرون على ضرورة التمييز بين المواد الإعلامية والمواد الإعلانية والتزام هذه الأخيرة بأخلاقيات المجتمع العربي، وفي المادة الحادية والعشرون بالالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي.

وتنص البنود من الرابع وحتى التاسع من الوثيقة على أنه على هيئات البث ومقدمو خدمات البث الفضائي وإعادة البث مراعاة علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة ، وعدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، والنظام العـــام، والآداب العامة، والالتزام باحترام حرية التعبير واحترام حريات الآخرين، وحقوقهم والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام، واحترام كرامة الإنسان وحقوق الآخر في كل أشكال ومحتويات البرامج والخدمات المعروضة، ومراعاة أسلوب الحوار وآدابه، وقد تضمن البند الثاني عشر من الوثيقـــة أنه متى رصدت السلطات المختصة بالدولة العضو التي منحت الترخيص أو تم إبلاغها بأي مخالفة لأحكام القانون الداخلي أو الأحكام الـــواردة بالوثيقة فإنه يحق لها سحب ترخيص المخالف أو عدم تجديده، أو إيقافه للمدة التي تراها مناسبة.

الحريات المرتبطة بحرية الإعلام وفقاً لأحكام القضاء.

١. حرية التلفزيون

استقرت محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها[٦] في دعوى أقامها أحد الأشخاص طالباً الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الإداري القاضي بعرض بعض البرامج (الفوازير وألف ليلة وليلة وزهور من نور) عقب الإفطار في ليالي شهر رمضان بدعوى احتوائها على رقص خليع يتعارض مع قدسية شهر رمضان فضلاً عما يؤدى إليه التبذير على هذه البرامج من انحراف وتبرم وإفساد للشباب، وقد قضت المحكمة في هذه الدعوى برفضها تأسيسًا على أن التلفزيون يقوم بحكم رسالته الإعلامية الشاملة بعرض نوعيات مختلفة من البرامج على قنواته الثلاث ومنها الإخبارية والاجتماعية والعلمية والدينية والثقافية والرياضية، فضلاً عن العديد من الأفلام العربية والأجنبية، ولا يتصور بحال أن يقتصر التلفزيون على عرض البرامج الدينية فقط خلال شهر رمضان، كما أنه من المحقق أن هذه النوعية من البرامج تدر أرباحاً ودخلاً يعتمد عليه في الإنفاق على سائر البرامج، وبالتالي فلا محل للقول بأنها تمثل إسرافا مالياً دون مبرر.

٢. حرية الإذاعة والرقابة الذاتية.

تناولت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، مدى خضوع هيئة الإذاعة وغيرها للرقابة وانتهت إلى أن المشرع في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات...استثنى هيئة الإذاعة من تطبيق أحكام هذا القانون، باعتبار أن هيئة الإذاعة تباشر الرقابة على مواردها الإذاعية المختلفة دون التقيد بأحكام القانون وذلك وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة.[٧]

٣. الحق في استخدام الطيف الترددي.

استقرت محكمة القضاء الإداري على أن الحق في استخدام الطيف الترددي أو " الحق في الموجه " هو الحق في التعبير عبر البث السمعي والبصري، باعتبار الطيف الترددي أحد الموارد الطبيعية التي عنيت المادة ١٢٣ من الدستور بتنظيمها، كما أكدت عليه بوصفه حقًا، المواد ١ و ٤٩ من قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بأنه حق يتصل بحيز الموجات التي يمكن استخدامها في الاتصال اللاسلكي ومنه البث السمعي والبصري، وهو في ذات الوقت مورد طبيعي محدود يحكمه مبدأ تقسيم الترددات وتخصيصها، ومن ثم كان من الحقوق المكفولة دستورياً استخدام ذلك الطيف الترددي المملوك لكل مشاهد والمرخص باستخدامه لصالح مالكيه والموزع دولياً بحكم المادة ٤٤ من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات.[٨]

---

[6]- حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٧٤٩ لسنة ٤١ ق في ١٩٨٨/٦/٢٨ – المبدأ منشور في مؤلف الدكتور فاروق عبد البر (دور مجلس الدولة في حماية الحقوق والحريات – الجزء الثالث – المجلد الأول ص ٦٥٤ وما بعدها)

[7]- فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة رقم ٥٩٥ في ١٩٨٦/٦/٢١، مجموعة السنتين ٣٩، ٤٠، بند ٢٩١، ص ٧٥٧

[8]- حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة – دائرة منازعات الاستثمار في الدعوى رقم ٤٨٦١ لسنة ٦٥ ق - ٢٠١٠/١١/٢٧ غير منشور

٤. الحق في الاتصال.

استقرت محكمة القضاء الإداري على أن الحق في الاتصال، بوصفه حاجة إنسانية أساسية، وأساس لكل مواطن اجتماعي يثبت الحق فيه للأفراد، كما يثبت للمجتمعات التي تتكون منهم، وهو حق لا يقوم إلا بأدواته المحققة له، وهو يعني حق الانتفاع والمشاركة لجميع الأفراد والجماعات والتنظيمات، مهما كان مستواها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، وبغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو الموقع الجغرافي في الانتفاع بوسائل وخدمات الاتصال، وموارد المعلومات على نحو متوازن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة العامة في العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على مجرد التلقي للوسائل الإعلامية، بل يمتد لتتحول إلى المشاركة الإيجابية، فضلا عن ما يترتب على حق الاتصال من حق للفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والإطلاع على تجارب الآخرين، وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للآخرين والاتصال بهم ومناقشتهم، والتأثير في القيادات الاجتماعية والسياسية بما يخدم الفرد والجماعة.[9]

٥. الحق في التعددية الإعلامية.

عرفت محكمة القضاء الإداري هذا الحق بأنه حق المشاهد أو المستمع في استقبال رسالة اتصالية تعددية من خلال برامج متنوعة وإفساح المجال للتكوينات السياسية والاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها للتفاعل في إطار مشترك، دون أن تخلي الساحة الفضائية لقطاعات سياسية أو اجتماعية أو دينية محددة تغرد وحدها؛ فيصاب المجتمع بأمراض الخنوع والخضوع للرأي الواحد وتحل السلبية محل الإيجابية والمشاركة في بناء نهضة الوطن.[10]

[9]- حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة – دائرة منازعات الاستثمار في الدعوى رقم ١٤٣٠ لسنة ٥٦ ق – ٢٠١٠/١١/٢٧ غير منشور

[10]- حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة – دائرة منازعات الاستثمار في الدعوى رقم ٤٨٦١ لسنة ٦٥ ق - ٢٠١٠/١١/٢٧ غير منشور

القسم الثاني : أوضاع حرية الفكر والإبداع في مصر

أولاً: أحكام ومحاكمات الرقابة على الإبداع في مصر

١. الحكم بوقف تنفيذ قرارات إيقاف أنشطة قنوات " وصال، وصفا، والرحمة، والحافظ " وتأييد قرارات إيقاف أنشطة قنوات " الناس، والخليجية، والصحة، والجمال ".

بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ أقام يوسف صديق البدري الدعوى رقم ٤٨٦١ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد كلاً من وزير الإعلام ووزير الاستثمار ورئيس الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية " نايل سات " ورئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة الإعلامية ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار إيقاف نشاط القنوات الفضائية (وصال وصفا والرحمة) وقرار إيقاف ترخيص شركة البراهين العالمية المالكة لقنوات (الناس والخليجية والحافظ والصحة والجمال) ناعياً على القرار مخالفته نصوص المواد ٢، ٩، ١٢، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩ من الدستور ومخالفة المادة ٦٣ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والمواد ٤٧، ٨٥، ٨٨ من لائحته التنفيذية، وقد ردت الهيئة العامة للاستثمار على الدعوى بأن الهيئة قد أصدرت قراراً بالإيقاف المؤقت للقنوات الفضائية التابعة لفرع شركة البراهين لحين إزالة المخالفات، وأنها لم تصدر أي قرارات بوقف تراخيص باقي القنوات، وأن المخالفات المنسوبة إلى القنوات التابعة إلى شركة البراهين هي إثارة الفتن الطائفية بين السُنة والشيعة والمسلمين والمسيحيين عن طريق قناة الخليجية، والإعلان عن منتجات وبث مواد طبية على قناة الصحة والجمال دون الحصول على موافقة من وزارة الصحة، فضلاً عن مخالفة الشركة لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وأنه قد سبق إنذار شركة البراهين بإزالة أسباب هذه المخالفات بموجب الإنذارين المؤرخين ٢٠١٠/٤/٧، ٢٠١٠/٨/٣١، ثم إصدار مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة الإعلامية القرار رقم ٣٦/٧ – ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ بإيقاف قرار الترخيص الصادر لشركة البراهين والقنوات التابعة لها إلى حين إزالة المخالفات.

وقد أقر دفاع الهيئة العامة للاستثمار بانتفاء صلة الهيئة بوقف بث قنوات " وصال ،صفا، الرحمة "، وبتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٧ قضت المحكمة بعد استبيان أوجه دفاع أطراف الدعوى بوقف تنفيذ القرار الصادر بإيقاف نشاط قنوات (وصال) و (صفا) و (الرحمة) الفضائية بما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة إشارة البث الفضائي للقنوات الثلاث وبوقف تنفيذ وبوقف تنفيذ قرار مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية الصادر بإيقاف بث قناة (الحافظ) الفضائية، وبرفض وقف تنفيذ القرار الصادر بإيقاف بث قنوات (الناس والخليجية والحافظ والصحة والجمال)، وقد سببت المحكمة حكمها بأن إيقاف نشاط قنوات (وصال وصفا والرحمة) قد تم دون مراعاة الضمانات الشكلية

والإجرائية والموضوعية ودون أن يسبق القرار توجيه إنذار كتابي إلى الشركات مالكة هذه القنوات؛ لتحديد ماهية المخالفة المطلوب إزالتها، وهو ما حال دون تولي الهيئة العامة للاستثمار فحص المخالفة بنفسها والتحقق من ثبوتها، كما لم يتم تحقيق دفاع الشركات مالكة القنوات الثلاث، ومواجهتها بالمخالفة وأدلة ثبوتها، فضلا عن أن القرار النهائي صدر من الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) غصبًا لسلطة الهيئة العامة للاستثمار. وبالنسبة لوقف تنفيذ قرار وقف بث قناة " الحافظ، فلم يتبين من الأوراق أن ثمة مخالفة منسوبة إليها كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بإنذار الشركة بأية مخالفات لتتمكن من إزالتها، وبالنسبة لرفض وقف تنفيذ قرار إيقاف بث قنوات " الناس والصحة والجمال والخليجية " فقد انتهت المحكمة إلى ثبوت ترويج هذه القنوات لما يسمى " بطب الأعشاب البديل " وبث مواد الدعاية الطبية والإعلان عنها دون الحصول على موافقة من وزارة الصحة، وبث مواد تثير الفتنة الطائفية بين السُنة والشيعة والمسلمين والمسيحيين وسبّ طالبات الجامعات، ووصف الجامعات بمحال الفجور وبالعديد من الألفاظ النابية.

٢. الحكم بوقف تنفيذ قرار وقف بث قناة " البدر" الفضائية.

بتاريخ **٢٠١٠/١٠/٢٥** ، أقام نبيل بدر محمود نعيم بصفته مالك قناة " البدر " الفضائية، الدعوى رقم **٣٤٥٤** لسنة **٦٥** ق، ضد كلاً من وزير الاستثمار ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية، ورئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة الإعلامية، ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ووزير الإعلام بصفتهم، طالباً الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإيقاف نشاط قناة البدر الفضائية، وقطع إشارة البث الفضائي عنها، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة إشارة البث.

أقرت الهيئة العامة للاستثمار بعدم صدور قرار بوقف بث القناة أو إلغاء الترخيص الصادر لها، وهو ذات ما قرر به دفاع الشركة المصرية للأقمار الصناعية، وقد قدمت الهيئة العامة للاستثمار خطابًا مرسلًا من وزارة الإعلام إلى الشركة المصرية للأقمار الصناعية والمنطقة الحرة الإعلامية بقيام قناة البدر بتأجير مساحات زمنية في برامجها لمرشحي الأحزاب المختلفة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، بالمخالفة لشروط الترخيص الممنوح لها.

وبتاريخ **٢٠١٠/١١/٢٧**، قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار إيقاف نشاط قناة " البدر " الفضائية، وقد سببت المحكمة حكمها بأن القرار المطعون فيه الصادر بوقف بث هذه القناة لم يتم إنكاره من قبل الجهات الإدارية المطعون ضدها، وأن البادي من ظاهر الأوراق أن وقف بث هذه القناة قد تم دون مراعاة الضمانات الشكلية والإجرائية والموضوعية، حيث صدر دون أن يسبقه إنذار كتابي إلى المدعي بصفته مالكا للقناة سواء من المنطقة الحرة الإعلامية أو الهيئة العامة للاستثمار، ودون تحديد لما ارتكبته القناة من مخالفات، فضلا عن عدم إخطار الهيئة العامة للاستثمار من قبل المنطقة الحرة الإعلامية بأية مخالفات منسوبة للقناة، بالإضافة إلى عدم تسبيب قرار وقف البث، وهو ما رأت معه المحكمة مخالفة القرار المطعون فيه للقانون والدستور.

٣. الحكم بإلغاء قرار الامتناع عن قيد " دار الشاعر للنشر والتوزيع " بالسجل التجاري.

بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء القرار الصادر بالامتناع عن قيد شركة الشاعر للنشر والتوزيع بالسجل التجاري، وذلك في الدعوى التي أقامها الشاعر عبد الرحمن يوسف، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١، ضد كلاً من وزير التجارة والصناعة، ورئيس مصلحة السجل التجاري بالقاهرة، بعدما أراد إنشاء شركة تجارية ذات نشاط محدود لمزاولة أعمال النشر والطباعة لتكون منبراً لنشر الثقافة والعلوم، واستوفى كافة الإجراءات التي يحددها القانون، إلا أن مصلحة السجل التجاري رفضت قيد الشركة بسبب عدم موافقة مباحث أمن الدولة على تسجيلها، وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢١ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ هذا القرار لانتهاكه حق المدعى في حرية الرأي والتعبير وممارسة النشاط التجاري، وقد سببت المحكمة حكمها بأنه ليس لأي من الأجهزة الأمنية المختلفة ثمة سلطة لتقرير حكم تشريعي يعطل به أحكام القانون، وليس لجهات الأمن ولاية على الجهات الإدارية في تقرير شروط إضافية للقانون.

٤. الحكم بترك الخصومة في قضية الإعلان عن كتاب " سيدي المسيح عفوًا ":

أقام محمود عبد الرازق عفيفي، الدعوى رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٥ ق، ضد كلاً من وزير الإعلام واتحاد الإذاعة والتلفزيون طالباً الحكم بإلغاء القرار السلبي بعدم إذاعة إعلان عن كتاب " سيدي المسيح عفواً "، وذكر شرحاً لدعواه أنه أراد الإعلان عن هذا الكتاب تحت فقرة إعلانية " أضف إلى مكتبتك هذا الكتاب " لمدة عشر ثوان، فتقدم للمسئولين بمبنى التلفزيون للتعاقد وكتب صيغة الإعلان وأخذوا الكتاب لمراجعته ولم يردوا عليه فحرر محضر شرطة. وبجلسة ٢٠٠١/٨/٢٠، حضر المدعى وقرر ترك الخصومة، وقد أصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦، بإثبات ترك المدعى للخصومة في الدعوى.

٥. دعوى قضائية للمطالبة بوقف عرض مسلسل " يوسف الصديق ":

أقام عدد من المحامين، الدعوى رقم ٨٩٣١ لسنة ٦٥، أمام محكمة القضاء الإداري، ضد كلاً من وزير الإعلام والشركة المصرية للأقمار الصناعية والشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، والهيئة العامة للاستثمار، وشيخ الأزهر ومفتي الجمهورية، ومدير عام مجمع البحوث الإسلامية، وقد طلبوا بموجب هذه الدعوى، الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بالسماح بعرض وإعادة عرض المسلسل الإيراني " يوسف الصديق " على جميع القنوات التي تبث من على القمر الصناعي النايل سات.

وقد تدخلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير في الدعوى، وطلبت من المحكمة رفضها استنادًا إلى أن كفالة حرية الإبداع تتطلب ألا يكون هناك قيودًا على تعدد الآراء، وإذا كان ثمة من يرفض تجسيد الأنبياء استنادًا لبعض الفتاوى الدينية ويطلب منع بث مثل تلك المسلسلات، فإن هناك من يرى أن هذا التشدد يشكل نوعًا من أنواع الرقابة على حرية الفكر والإبداع المكفولتان بموجب نص المادة ٤٩ من الدستور، وعلى وجه الخصوص الإبداع الفني، فيما أسند المدعون دعواهم على أن هذا المسلسل يتضمن تجسيدًا لشخصية اثنين من الأنبياء هما " يوسف " ويقوم بتمثيل دوره وهو كبير الممثل الإيراني " مصطفى زماني " ويجسد شخصيته وهو صغير الممثل الإيراني " حسين جعفري والنبي " يعقوب "

والذي يمثل دوره الممثل الإيراني " محمود باك نيت " بالإضافة إلى شخصية ملاك وحي السماء " جبريل " والذي يقوم بدوره الممثل الإيـــراني " أردلان شجاع كاوه " وهو ما اعتبره مقيمي الدعوى عدوانًا صارخًا على مقدسات المسلمين استنادًا لعدد من الفتاوى الدينية التي تحرم تجســـيد شخصيات الأنبياء والملائكة، ومنها فتوى لجنة الفتوى بالأزهر الصادرة في شهر يونيه عام ١٩٦٨، ورأي مجمع البحوث الإسلامية في فبرايـــر ١٩٧٢، وتوصيات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية في أكتوبر ١٩٧٧، ورأي مجلس مجمع البحوث الإسلامية في أبريل ١٩٧٨، ودار الإفتاء في أغسطس ١٩٨٠، وهي كلها فتاوى وآراء تحرم تمثيل الأنبياء أو تصويرهم أو التعبير عنهم بأي وسيلة من الوسائل، وقد تـــداولت الـــدعوى بالجلسات أمام المحكمة، وبجلسة ٨ يناير ٢٠١١، قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٥ فبراير ٢٠١١ ؛ للرد وتقديم المســـتندات مـــن طرفي النزاع واتخاذ المتدخلين إجراءات التدخل في الدعوى.

٦. دعوى قضائية تطالب بوقف تنفيذ وإلغاء قرار حظر نشر تحقيقات النيابة العامة.

أقام المحامي سمير صبري، الدعوى رقم ١٢٢٥ لسنة ٦٥ ق، أمام محكمة القضاء الإداري، ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى، وطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من المجلس بحظر نشر وقائع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة، وقد استند المدعي إلى أن نشر وقائع التحقيقات للـــرأي العام، له أثر هام في القضايا التي تتعلق بالفساد والتي تهم الرأي العام، ويهم الرأي العام فيها متابعة أخبار تلك القضايا أول بأول، وأن التســـتر عنها وعدم نشرها يدخل الشك والريبة في الرأي العام، وأن نشر قضايا الفساد والانحراف الأخلاقي، والخروج عن السلوك الطبيعي للمجتمع، له أثر فعال في تقويم جميع أفراد المجتمع، وتوضيح أن الجميع تحت طائلة القانون.

وكان مجلس القضاء الأعلى، قد عقد مؤتمرًا صحفيًا يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، بدار القضاء العالي، أعلن فيه أن الهدف من القرار هـــو ضـــمان سير العدالة، وأنه في حالة قيام وكلاء النيابة أو مساعديهم بنشر التحقيقات فإنهم يعاقبون بموجب نص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات.

وقد تداولت الدعوى سالفة البيان أمام المحكمة، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١، قررت المحكمة تأجيـــل الـــدعوى إلى جلســـة ٨ مـــارس ٢٠١١ للإطلاع.

٧. دعوى ضد قرار مجلس القضاء الأعلى بحظر تصوير وقائع المحاكمات القضائية.

أقام المحامي محمد أحمد محمد، الدعوى رقم ٤٦٣١ لسنة ٦٥ ق، أمام محكمة القضاء الإداري، ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى، طالبًا وقـــف تنفيذ قرار المجلس الصادر في ٤ أكتوبر ٢٠١٠، بعدم السماح بنقل أو بث أو بث أو تسجيل أو إذاعة وقائع المحاكمات، بواسطة أية وسيلة من وسائل الإعلام، أو قيامها بتصوير هذه الوقائع أو هيئات المحاكم أو الدفاع أو الشهود أو المتهمين أثناء إجراءات تلك المحاكمات، وقـــد اســـتند المدعي في دعواه إلى مخالفة هذا القرار للدستور وللقانون فضلاً عن أنه يهدر حق الدفاع ، وحدد على وجه الخصوص نص المـــادة ١٦٩ مـــن الدستور بوصفه أحد النصوص الدستورية التي ينتهكها هذا القرار والذي ينص على أن " جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلـــها سرية، مراعاة للنظام العام، أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية "، كما استند إلى أن الأحكام القضـــائية تصـــدر

وتنفذ باسم الشعب، وقد تقرر أن الشعب هو مصدر السلطات، وبالتالي فحجب الشعب عن العلم بما يدور داخل الجلسات يعد مخالفة بالغـــة الخطورة، وقد أسس المدعى صفته في الدعوى على أساس أنه أحد أعضاء نقابة المحامين، وقد يعن له في معظم الأحيان استخدام أجهزة التسجيل لاستذكار ما أبداه بمرافعاته أمام المحكمة تجنبًا لتكرار مرافعته، وكذلك افتئات هذا القرار على حق الطاعن في العلم بما يدور في المحاكمات الـــتي تهم الرأي العام وتمس مصلحة المجتمع.

وقد تداولت الدعوى بالجلسات أمام المحكمة، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١، قررت المحكمة تأجيل الدعوى ٨ مارس ٢٠١١ للإطلاع.

٨. قضية مسلسل " الجماعة ":

أقام أحمد سيف الإسلام البنا، المحامي ونجل " حسن البنا "، الدعوى رقم ٤٦٨٨٧ لسنة ٦٤ ق، أمام محكمة القضاء الإداري ضد كـــلاً مـــن رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ووزير الإعلام، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والممثل القانوني لقناة القاهرة والنـــاس، والممثـــل القـــانوني لشـــركة بروميديا للإنتاج الفني، والممثل القانوني لشركة الباتروس للإنتاج الفني، والكاتب وحيد حامد، طالبًا وقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عـــن إصدار قرار بوقف عرض وبث المسلسل التلفزيوني " الجماعة " على جميع القنوات التلفزيونية الحكومية والخاصة، الأرضية والفضائية منها، بمـــا يترتب على ذلك من آثار أخصها إلزام المدعى عليهم برد المبلغ المدفوع كمقابل لعرض المسلسل إلى الخزانة العامة للدولة، واستند الطـــاعن في دعواه إلى أنه نجل " حسن البنا " مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، التي تدور أحداث المسلسل حول تاريخها، وأن المسلسل جاء بصورة مشوهة ومغلوطة عن والده وعن الجماعة التي أسسها، مظهرًا إياه بصورة مسيئة من خلال مواقفه وأفعاله ونظراته ومواقفه التي يصـــفه فيهـــا المؤلـــف بالعمالة، وقلة الذوق، وبالكِبر والخبث والانتهازية، وغير ذلك من الأوصاف التي يرسلها الكاتب إلى المشاهد، لكي يبغض ويكـــره شخصـــية حسن البنا، وتشويه صورته الراسخة في أذهان مُريديه ومجتمعه على مستوى الوطن العربي، ليصل الكاتب إلى مبتغاه وما صرحه من أن حســـن البنا لا يمكن أن يكون شخصية قد أثرت في المجتمع، وأنه لم يفد الدين ولا السياسة على حد تعبير الكاتب، واستند المدعي إلى مخالفـــة القـــرار بالامتناع عن وقف عرض المسلسل لنص المادة ٤٥ من الدستور التي تحمي حُرمة الحياة الخاصة، وكذلك نص المادة ٥٧ التي تحمـــي الحقـــوق والحريات العامة، ومخالفته للقوانين واللوائح المنظمة للبث الإعلامي، ولميثاق الشرف الإعلامي العربي، وقانون حماية حقوق الملكيـــة الفكريـــة، وأيضاً تأثير القرار على المدعي حال ترشحه لانتخابات مجلس الشعب، وعلى مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، وقد تدخلت مؤسســـة حريـــة الفكر والتعبير هجومياً في الدعوى ضد المدعي، وطلبت رفض الدعوى، استناداً لمخالفة طلبات المدعي للنصوص الدستورية التي تكفـــل حريـــة الإبداع وحرية الرأي والتعبير، وحق النقد، وقد تداولت الدعوى لعدة جلسات أمام المحكمة، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١، تمت إحالة الـــدعوى لدائرة ٧ منازعات استثمار.

٩. دعوى لوقف عرض فيلم " اللمبي ٨ جيجا "

أقام المحامي وليد عبد الحميد مصطفى، الدعوى رقم ٤١٠٥٨ لسنة ٦٤ ق، ضد وزير الثقافة، طالباً الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار عرض فيلم " اللمبي ٨ جيجا "، واستند في دعواه إلى أن هذا الفيلم يحمل إهانة وإساءة بالغة لمهنة المحاماة والمحامين وسمعتهم، بالمخالفة لكافة القوانين والدساتير التي تحفظ للأفراد كرامتهم وسمعتهم واحترامهم، فضلاً عن أن القانون لم يطلق العنان لحرية الرأي والتعبير، بل قيدها بشروط وحدود، لكي لا يتخذ منها وسيلة للنيل من كرامة الإنسان، وأن هذا الفيلم قد تجاوز كل الحدود للحق في النقد والتعبير عن الرأي، ودفع بمخالفة قرار عرض الفيلم لنص المادة ١٢ من الدستور التي تنص على أن " يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية، والقيم الخلقية الوطنية، والتراث التاريخي للشعب.

تدخلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير في هذه الدعوى هجوميًا ضد المدعي وطلب محاموها رفض الدعوى استنادًا إلى أن الطلبات التي يطلبها المدعي تشكل انتهاكا لحرية الإبداع الفني المكفول بموجب نص المادة ٤٩ من الدستور التي تنص على أن " تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي، والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك"

كما أن وقف عرض أو منع الفيلم محل الدعوى يعزز من الرقابة على الأعمال الإبداعية، وهو ما يعتبر تقييدًا لحق مكفول بقوة النص الدستوري، وقد تداولت الدعوى لعدة جلسات أمام المحكمة، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١ ، قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ مارس ٢٠١١.

١٠. دعوى تطالب بوقف نشاط برنامج ٤٨ ساعة على قناة المحور.

أقام حامد صديق، الدعوى رقم ٥٠٣١٨ لسنة ٦٤ ق، ضد كلا من وزير الإعلام ، والنائب العام، والهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة الإعلامية، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والشركة المصرية للأقمار الصناعية، وشركة سما العريش المالكة لقناة المحور الفضائية، وطلب بموجبها وقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات المقررة قانونًا بشأن المخالفات التي ارتكبتها قناة المحور الفضائية ببرنامجها الأسبوعي ٤٨ ساعة، ووقف نشاط قناة المحور خلال الفترة المخصصة لبث هذا البرنامج مع إلغاء هذا القرار، وذلك تأسيسًا على أن برنامج ٤٨ أساء إلى المدعي بالمخالفة لأحكام اللوائح والقوانين والمعايير والضوابط وشروط الترخيص وميثاق الشرف الإعلامي، وأن هذه الإساءات بلغت حد السبّ والقذف في حق المدعي ووصفه بالجنون وبوجوب عرضه على الطب الشرعي، أثناء استضافة المدعي في إحدى حلقات هذا البرنامج والذي أعلن خلاله أن لديه معلومات بأن الرئيس مبارك قد توفي، ولكن تمتنع أجهزة الدولة عن إعلان خبر الوفاة، وهو ما قوبل بهجوم من باقي ضيوف الحلقة والمذيع سيد علي عبد القادر، وطرد المدعي من الحلقة، وقد تداولت الدعوى بعدة جلسات أمام المحكمة، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١، قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٨ مارس ٢٠١١ للإطلاع.

١١. عدة طعون أمام الإدارية العليا على حكم القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار إيقاف نشاط بعض القنوات الفضائية.

قام يوسف البدري، الذي حصل على حكم في الدعوى رقم ٤٨٦١ لسنة ٦٥ ق، بوقف تنفيذ القرارات الصادرة بوقف نشاط قنوات وصال، وصف، والرحمة، والحافظ، وتأييد قرارات إيقاف أنشطة قنوات الناس والخليجية والصحة والجمال، بالطعن على هذا الحكم الذي أجاب نصف طلباته والتفت عن النصف الآخر، وقد حمل الطعن رقم ٨١٦٨ لسنة ٥٧ ق، وقد طلب بموجبه الحكم بإلغاء الحكم سالف البيان الصادر من محكمة القضاء الإداري والقضاء مجددًا بوقف تنفيذ قرار إيقاف نشاط قنوات الناس والخليجية والصحة والجمال، واستند في دعواه إلى مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق، لكون القرار المطعون فيه غير مشروع لصدوره من جهة غير مختصة اغتصبت سلطة جهة أخرى وأناط بها القانون إصداره دون غيرها ، كذلك قام اتحاد الإذاعة والتلفزيون بالطعن على الحكم وقد حمل الطعن رقم ٧٦٧٥ لسنة ٥٧ ق، وطلب وقف تنفيذ الحكم بصفة مستعجلة وفي الموضوع بإلغائه والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة، أيضًا قامت الشركة المصرية للأقمار الصناعية بالطعن على الحكم وقد حمل طعنها رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٧ ق، وطلب بموجب هذا الطعن وقف تنفيذ الحكم وإلغاءه والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة ولعدم اختصاص المحكمة ولائيًا، ولا تزال هذه الطعون جميعها منظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يصدر حكماً فيها حتى صدور التقرير.

١٢. طعنان أمام الإدارية العليا على الحكم بإعادة بث قناة البدر الفضائية.

قام كلاً من اتحاد الإذاعة والتلفزيون والشركة المصرية للأقمار الصناعية، بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٤٥٤ لسنة ٦٥ ق ، وقد حمل الطعنين رقمي ٧٦٧٤ لسنة ٥٧ ق و ٥٨٥٢ لسنة ٥٧ ق، وكانت محكمة القضاء الإداري قد حكمت بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٧ بوقف تنفيذ القرار الصادر بإيقاف نشاط قناة البدر الفضائية بناءً على الطعن المقدم من مالك القناة نبيل بدر، وقد طلب اتحاد الإذاعة والتلفزيون بموجب الطعن المقدم منه وقف تنفيذ الحكم سالف البيان وإلغاءه استنادًا لانتفاء صفة الطاعن والخطأ في تطبيق القانون والقصور في تسبيب الحكم كما طلبت الشركة المصرية للأقمار الصناعية بموجب طعنها وقف تنفيذ وإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري بإعادة بث قناة البدر والقضاء مجددًا بعدم اختصاص المحكمة ولائيًا بنظر الدعوى، ولا تزال هذه الطعون متداولة أمام المحكمة الإدارية العليا حتى الآن ولم يصدر فيها حكمًا نهائيًا.

١٣. دعوى قضائية تطالب بحرق كتب المفكر الإسلامي جمال البنا.

أقام حامد صديق، الدعوى رقم ٤٣٩٤٤ لسنة ٦٣، ضد كلا من وزير الداخلية، ووزير الثقافة، ورئيس مؤسسة دار الفكر الإسلامي، طالباً إلغاء القرار السلبي بعدم الموافقة على سحب ترخيص دار الفكر الإسلامي، مع إلزام ممثل هذه الدار بسحب مؤلفات الكاتب جمال البنا المنشورة بواسطة الدار من الأسواق، وحرقها في ميدان عام، ومصادرة جميع المنح المقدمة إلى دار الفكر الإسلامي، بدعوى قيام الكاتب والمفكر

الإسلامي جمال البنا من خلال مؤلفاته التي تنشرها الدار سالفة البيان، بالسخرية من الدين الإسلامي، والأمر بالمنكر والنهى عن المعروف ومناصرة الباطل، والتشكيك في أقوال الأنبياء، وقد تدخلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وكذلك الأستاذ خالد علي عمر المحامي، والأستاذ مالك مصطفى عدلي، طالبين رفض الدعوى استناداً إلى أن حرية الفكر وحرية النشر مكفولتان بموجب الدستور المصري، وأن دعوى المدعي ومطالبته بحرق كتب المفكر جمال البنا ما هي إلا دربًا من دروب الرجعية، وقد قررت المحكم بجلسة ٢٠١٠/١٢/١٤ إحالة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في شقيها العاجل والموضوعي. وفي مقابلة باحث المؤسسة مع المفكر جمال البنا [11] علّق على الدعوى قائلا: " أود أن أشكركم لأنكم قمتم بالدفاع ضد دعوى الذين لا يعلمون، ويودون أن يكون الناس مثلهم، ويتعللون بشكليات أين هي من الأصل المقرر في كل دساتير العالم عن حرية الفكر والتعبير؟ وأين هم من النصوص الصادعة بذلك في القرآن الكريم؟ إن صدور مثل هذه الدعوى يدل على أن أمامنا شوطا طويلا لكي نستأصل هذه الجهالات المغرقة التي خلفتها البشرية وراءها من عدة قرون، وهذا وإن كان يثير الناس إلا أنه بشكل أكبر يدفعنا لكي نخلص بلادنا من هذه السُبة ومن الذين يفخرون بها".

١٤. قضية جريدة اقرأ.

أقامت إجلال سيد طلبة، بصفتها رئيس مجلس إدارة جمعية مركز التوعية والتنمية الشاملتين، الدعوى رقم ٣٢٤٠٨ لسنة ٦٤ ق، أمام محكمة القضاء الإداري، ضد رئيس المجلس الأعلى للصحافة، طالبة وقف تنفيذ وإلغاء قرار المجلس بعدم الموافقة على إصدار جريدة بعنوان " اقرأ "، واستندت في دعواها إلى أنها تقدمت إلى المجلس الأعلى للصحافة، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ بطلب إصدار الجريدة سالفة البيان، بهدف بلورة أنشطة الجمعية التي ترأسها وإبرازها وإتاحة الفرصة لنشر التوعية، وأنها قد تسلمت خطابًا من المجلس برقم ٤٠٩٧ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١، بطلب موافاته بصورة من اللائحة الداخلية للجمعية، وأنه قد تم إيداع المستندات المطلوبة لدى المجلس، وبينما تنتظر موافقة المجلس على إصدار الجريدة فوجئت بقرار الرفض، الذي تظلمت منه وقد قوبل تظلمها بالرفض، مما حدا بها إلى إقامة هذه الدعوى، وقد تداولت الدعوى أمام المحكمة لعدة جلسات وبجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠ ، قررت المحكمة تأجيل الدعوى إلى ١ مارس ٢٠١١ للإطلاع.

١٥. دعوى ضد قرار تجميد إصدار جريدة السوق العربية المشتركة.

أقامت أماني مدحت الموجى، الدعوى رقم ٤٠٧٦ لسنة ٦٤ ق، أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير الإعلام بصفته الرئيس الأعلى لجهاز المطبوعات والصحافة الخارجية والداخلية؛ لتطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار تجميد إصدار جريدة السوق العربية المشتركة، واستندت في دعواها إلى أنها فوجئت بصدور قرار من جهاز المطبوعات يقضى بتجميد إصدار جريدة السوق العربية المشتركة، بدعوى وجود نزاع قضائي بين الشركاء في الجريدة، وقد استندت في دعواها إلى مخالفة هذا القرار لنصوص المواد ١٥، و ٥٢ من قانون سلطة الصحافة رقم ٩٦ لسنة

---

[11]- مقابلة مع المفكر جمال البنا صاحب دار الفكر الإسلامي، ٢٠١١/١/٩

١٩٩٦، وقد نظرت المحكمة هذه الدعوى في عدة جلسات، وبجلسة ١٨ يناير ٢٠١١ ، قررت المحكمة تأجيل الدعوى للإطلاع لجلسة ٨ مارس ٢٠١١.

١٦. دعوى تطالب بوقف بث قناة فدك الشيعية.

أقام طارق محمد أبو بكر المحامي، الدعوى رقم ٤٩٦٩٥ لسنة ٦٤ ق، أمام محكمة القضاء الإداري، ضد كلا من وزير الإعلام، والهيئة العامة للاستثمار، والمنطقة الحرة الإعلامية، والشركة المصرية للأقمار الصناعية، طالباً وقف تنفيذ وإلغاء القرار الإداري السلبي بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات المقررة قانونًا تجاه منع استقبال بث قناة " فدك " على القمر الصناعي نايل سات والتي تذيع للمدعو ياسر الحبيب تكذيب للقرآن باتهام السيدة عائشة بالزنا وبالطعن في عرض الرسول " محمد " وسب خلفاؤه، واستند في دعواه إلى أن هذه القناة تتعارض مع ثوابته وثوابت المسلمين العقائدية في مصر، كما يتعارض القرار المطعون فيه مع فلسفة المشرع في أكثر من مستوى، بداية من نصوص قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩، وقرار ترخيص الشركة المصرية للأقمار الصناعية، وقرار إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية، والدليل النوعي الذي يحدد الضوابط الخاصة بمزاولة أنشطة البث الفضائي، والتي منها ما يوجبه ميثاق الشرف الإعلامي من ضرورة الالتزام بالموضوعية وتحري الدقة وعدم التشهير أو التشويه.

تدخلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير في هذه الدعوى، طالبة رفضها نظرًا لمخالفة طلبات المدعى للحق في التعددية الإعلامية والحق في استخدام الطيف الترددي للتعبير عن الرأي، وقد تداولت الدعوى أمام المحكمة لعدة جلسات، وبجلسة ١٤ ديسمبر ٢٠١٠ ، قررت المحكمة إحالة الدعوى للدائرة ٧ منازعات الاستثمار.

١٧. دعوى أخرى تطالب بوقف بث قناتي الأنوار وفدك.

أقام أيمن إمام عبد الحكيم المحامي، الدعوى رقم ٤٩٤٢٤ لسنة ٦٤ ق، ضد كلا من وزير الإعلام والشركة المصرية للأقمار الصناعية، طالباً وقف بث قناة " الأنوار "، ومنع بث قناة " فدك "، وفي الموضوع بإلغاء الترخيص الممنوح لقناة الأنوار وما يتبعها من قنوات أخرى، وكذلك قناة فدك استنادًا إلى ما تبثه الأولى من سموم من شأنها إثارة الكراهية بين المسلمين سُنة وشيعة، وسبّ عائشة زوجة الرسول محمد وخلفاءه والتشكيك في القرآن، وأن هذا لا يندرج تحت حرية الإعلام وإنه يمثل كفرًا بالدين الإسلامي.

تدخلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير في الدعوى، وطلبت رفضها نظراً لمخالفة طلبات المدعي للحق في التعددية الإعلامية والحق في استخدام الطيف الترددي بحرية ودون قيود على حرية التعبير، وبجلسة ١٤ ديسمبر ، قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى الدائرة ٧ منازعات استثمار.

ثانيًا: الرقابة على السينما والمسرح

١٨. لجنة التظلمات بالرقابة لم تمرر "الوضع تحت السيطرة" لهاني فوزي:

صرح د/ سيد خطاب، رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، قائلا: إن المؤلف هاني فوزي تقدم بنسخة ثانية من سيناريو فيلم " الوضع تحت السيطرة "، وقد أجرى عليها بعض التعديلات البسيطة التي لم تخفف من حدة ما كتب، ولم تغير طبيعة الموضوع الذي يصر عليه، ألا وهو الخلط بين الأديان، والتركيز على العلاقات بين المسيحيين والمسلمين بشكل مثير، من خلال أحداث الشغب التي حدثت في كنيسة الإسكندرية مؤخرا، وأكد خطاب أن رفض المؤلف فوزي تقديم السيناريو إلى لجنة التظلمات لأنه يعرف أنه لن يمر عليها وسيتم رفضه.[12] وفي مقابلة أجراها باحث المؤسسة مع د/ خطاب [13] قال موضحا :" قُدم هذا الفيلم منذ تسعة شهور، وطلب الرقباء الذين قرأوا السيناريو إجراء بعض التعديلات، وتمت بالفعل، إلا أنها ليست كافية لأنه يتضمن حساسيات دينية كثيرة جدا، ورفض هاني فوزي اللجوء للجنة التظلمات، علمًا بأنها لجنة ذات طابع قضائي وتضم نخبة من المثقفين، ولإيماني بالمبدع اقترحت تشكيل لجنة من كبار نقاد السينما لقراءة السيناريو وإبداء رأيهم به لحل الأزمة".

١٩. الرقابة تحذف "الإثارة" من "ولاد البلد":

حذف جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، بعض المشاهد الخادشة للحياء في فيلم " ولاد البلد "، حسب تقرير رقابي، حيث تم حذف مشاهد العري والإثارة، وكذلك الألفاظ الخادشة والخارجة عن النص، وتقصير مدة مشاهد الرقصات الساخنة سواء لبطلة الفيلم دينا، أو لراقصة أخرى تحتل مساحة كبيرة في الأحداث، الفيلم من تأليف سيد السبكي ومن بطولة سعد الصغير ودينا ومحمد لطفي ومن إخراج إسماعيل فاروق.[14]

٢٠. رفض ثمانية سيناريوهات ما بين المساس بمصالح الدولة العليا والآداب العامة:

أصدرت لجنة التظلمات التابعة لوزارة الثقافة، تقريرًا بخصوص الأعمال التي سبق أن رفضتها الرقابة على المصنفات الفنية، وجاءت نتائج التقرير متوافقة مع قرارات الرقابة برفض ثمانية سيناريوهات، وقصص لأفلام جديدة، هي: " الخوميني بين الحقيقة والخيال " تأليف فتحي محمد محمود عثمان، وذلك لمساسه بمصالح الدولة العليا، حيث يستعرض أجزاء من قصة حياة الخوميني، و" هابي فلانتين داي " تأليف شريف محمود؛ لاحتوائه على ألفاظ، وإيماءات، لا تتناسب مع الآداب العامة، والقيم المجتمعية، و" لا مؤاخذة " تأليف عمرو محمود عبد الوهاب، و" اغتيال حمار " تأليف تيمور سري، وذلك لتقديمهما في غير موعدهما المحدد للتظلم، و"صوت وصورة" تأليف علاء محمد أحمد الشريف، و" ثورة العميان " للمؤلف أحمد أبو الدهب لمخالفتهما المادة ٤٣٠ من قانون الرقابة، و"الغماية" تأليف محمد رمضان، و"وهم الجلباب الأسود" تأليف على عبد

---

[12] - الشروق، كتب: أحمد فاروق، ٢٠١٠/٧/٥

[13] - مقابلة مع د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ٢٠١١/١/٢٦

[14] - الشروق، كتب: أحمد فاروق، ٢٠١٠/٩/٦

الغنى الذي تم تحويله بعد ذلك إلى "تحت النقاب"، ويتناول بعض المنقبات اللاتي يستخدمن هذا الزي لأفعال غير سوية. شارك في عضوية لجنة التظلمات يحيى عبد الرءوف عزمي، وفاروق الرشيدي، ولطفي عليوة، والمستشار بلال مختار، نائب رئيس مجلس الدولة، وعلق سيد خطاب رئيس الرقابة على التقرير بأنه انتصار للرقباء الذين لا يرفضون عملا يستحق الإجازة، وقال: معظم هذه السيناريوهات تم رفضها بعد أكثر من قراءة لأنها تتعدى على نسيج المجتمع المصري، ولا أنكر أنني ضد المنع بشكل عام بدليل أن معظم الأفلام التي عرضت علينا في الفترة الأخيرة تمت إجازتها دون حذف أي مشهد، كما اكتفينا بالإشارة على بعض الأفلام الجريئة بعبارة «للكبار فقط»، فأنا ضد الحجر على المبدعين، خاصة إذا كانت الأفلام تناقش أفكارا تخص المجتمع، لكن هناك أفكارا نرى أنها غير مناسبة، وتهدف للإثارة فقط، وإجازتها تثير أزمة في المجتمع، من ناحية المساس بمصالح الدولة العليا أو الأمن القومي أو الآداب العامة. الرقابة تنظر الآن عددا من السيناريوهات التي من المتوقع أن تثير أزمة كبيرة مع صناعها خلال الفترة المقبلة، منها " الصمت " تأليف رفيق الصبان، وإخراج إيناس الدغيدي، والذي يتعرض لقضية زنا المحارم، وقد تم رفضه من قبل لأنه يخالف الآداب العامة للمجتمع، و" الديوث " إخراج هاني جرجس للسبب نفسه والذي يتناول قضية تبادل الزوجات.[15]

وفي مقابلة باحث المؤسسة مع د/ خطاب [16] لإيضاح أسباب الرفض قال: " بالنسبة لفيلم "الخوميني بين الحقيقة والخيال" لم أسمع عنه مطلقا، أما "صوت وصورة" تمت الموافقة عليه، "الغماية" تم رفضه لادعائه المعرفة المطلقة بالمجتمع المصري ويقسمه إلى ثلاثة أقسام محددة سُنة وشيعة وأقباط، أما فيلم "خلف الستار" تمت الموافقة عليه بعد تراجع صناعه عن اتهام المنقبات بممارسة الدعارة، و"الصمت" تمت الموافقة عليه أيضا بعد إجراء تعديلات تفيد بأن نماذج الآباء المغتصِبة لبناتها نماذج مرضية وليست مجرمة وحسب، أما "هابي فلانتين داي" الرقابة أجازته والمشروع توقف من صناعه ".

٢١. رفض فيلم "هما حبوا بعض" للمرة الثانية:

رفضت الرقابة على المصنفات الفنية، برئاسة د/ سيد خطاب، سيناريو فيلم "هما حبوا بعض"، للسيناريست يوسف معاطي، الذي سبق أن تم رفضه تحت عنوان " ابن الرئيس " في عهد رئيس الرقابة السابق علي أبو شادي، وكان من المقرر أن يقوم ببطولته محمد عادل إمام.

تدور أحداث الفيلم حول علاقة حب تنشأ بين ابن رئيس الجمهورية وابنة رئيس المعارضة، وقد رفضته الرقابة أثناء تولي علي أبو شادي رئاستها، وأعاد السيناريست يوسف معاطي تقديمه مرة أخرى تحت عنوان "هما حبوا بعض" بعد أن أجرى بعض التعديلات منها تحويل شخصية الرئيس إلى شخصية رئيس الوزراء، لكن الرقابة رفضته مرة أخرى.

وعلق د/ سيد خطاب، على قرار الرفض بأن الفيلم يحمل قدرًا كبيرًا من الصراخ والدعاية السياسية التي لا تتناسب مع الوضع السياسي القائم، موضحا ذلك بقوله : " لا يجب أن ندخل الفن في عملية الدعاية السياسية؛ لأن هذه المحاولة ضد الفن بشكل عام، وأنا لست ضد إنتاج

---

[15]- المصري اليوم، كتب: أحمد الجزار، ٢٠١٠/١٠/٣١

[16]- مقابلة مع د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ٢٠١١/١/٢٦

هذا الفيلم، لكن ليس الآن، على أن تجرى عليه بعض التعديلات، وأعتقد أن مؤلف الفيلم يتفهم ذلك بشكل جيد، وسيقوم بإجراء التعديلات اللازمة لأننا ضد عملية المنع بشكل عام ".

من ناحيته نفى خطاب ما تردد بأن هناك جهات أمنية كانت وراء رفض السيناريو، وقال: سيناريو الفيلم لم يخرج من باب الرقابة حتى الآن إلى أي جهة سواء أمنية أو غيرها، والرفض جاء بشكل كامل من قبل الرقباء فقط.

كما شاهدت الرقابة بعض الأفلام التي تحتاج لتصاريح عرض جماهيرية خلال الفترة المقبلة منها أفلام "ميكروفون" لخالد أبو النجا و"محترم إلا ربع" لمحمد رجب و"الوتر" لغادة عادل و"الشوق" لخالد الحجر، وقد جاءت التقارير الرقابية الخاصة بهذه الأفلام دون أي مشكلات، وأكد سيد خطاب أن الأفلام لم تتضمن أي مشكلات تخص قوانين الرقابة، ولن تكون هناك أي موانع لإجازة عرضها، كما لم يحذف مشهد واحد منها.[١٧]

٢٢. مجمع البحوث الإسلامية يرفض فيلمًا أمريكيًا عن الجينات الوراثية للرسول:

أدلى الشيخ على عبد الباقي، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، بتصريح صحافي[١٨] أنه تم رفض طلب شركة أمريكية في إبداء الرأي الشرعي حول إنتاج فيلم وثائقي عن الجينات الوراثية للرسول محمد، وكشف الشيخ علي عبد الباقي أن مجمع البحوث الإسلامية كان قد تلقى خطابًا من شركة أمريكية طالبت فيه إبداء الرأي الشرعي حول إنتاج فيلم وثائقي عن الجينات الوراثية للرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، حيث جاء رد المجمع بالرفض التام، مشيرًا إلى أنه سيعرض أيضا ذلك الموضوع على المجمع غدا أثناء جلسته، ولكن الرفض سيكون القرار النهائي.

وأضاف الأمين العام للمجمع، أن المجمع سيناقش غدا طلبا تقدم به اتحاد الإذاعة والتليفزيون في شهر يوليو الماضي لإبداء رأى المجمع حول إمكانية ظهور الحسن والحسين، حفيدي الرسول، في الأعمال الفنية، ولكن الإجازة السنوية للمجمع لمدة شهرين أعاقت مناقشته، وسيعرض غدا من ضمن مواضيع عديدة ستطرح على المجلس، لافتًا أنه تم حسم الأمر من قبل بالرفض وعرض الأمر تحصيل حاصل.

٢٣. فيلم "زهايمر" يفلت من قبضة الرقابة:

وافقت الرقابة على المصنفات الفنية، على عرض الفيلم السينمائي الجديد "زهايمر" ولم تعترض على أي مشهد منه، بل أعجبت بالقصة وبأداء النجوم. وتدور قصة الفيلم في إطار كوميدي حول أب ثرى يدعى محمود شعيب مصاب بمرض الزهايمر، ولديه كثير من الأملاك والعقارات

17- المصري اليوم، كتب: أحمد الجزار، ٢٠١٠/١٠/١٩

18- اليوم السابع، كتب: لؤي علي، ٢٠١٠/٩/٢٩

لكن ابنيه يطمعان في ثروته ويتفقان على إقامة دعوى قضائية ضد والدهما للحجر على ممتلكاته بسبب مرضه، ولكن تحدث مفاجأة تغير مجرى أحداث الفيلم.[19]

٢٤. فيلم تحت النقاب يفتح ملف الرقابة الدينية على الإبداع:

هدّد عالم أزهري، بمقاضاة مخرج فيلم "تحت النقاب"، احتجاجًا على قصته التي تدور حول لجوء بعض السيدات المنقبات، إلى امتهان الدعارة؛ لمواجهة الفقر والأوضاع المعيشية السيئة في مصر، متهمًا الفيلم بالإساءة إلى الدين. من جهة أخرى، نفى مخرج الفيلم، الإساءة إلى المنقبات، مشيرا إلى أن الرقابة طلبت منه تغيير اسم الفيلم من "تحت النقاب" إلى "خلف الستار" بالإضافة إلى تغيير بعض عناصر القصة وهو ما استجاب له. إلا أن الدكتور عبد العظيم الشهاوي أستاذ الفقه بكلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر، توعد المخرج موضحا: " في حال تنفيذ فيلم "تحت النقاب" للمخرج هاني فوزي، سأقاضيه بتهمة الإساءة إلى الإسلام، عبر إظهاره بعض المنقبات يعملن في الدعارة من أجل لقمة العيش" بينما دافع مخرج الفيلم هاني جرجس فوزي عن وجهة نظره قائلا:

إنه من خلال قصة الفيلم لم يُهِن المنقبات على الإطلاق بل لهن التقدير والاحترام، وأن الفيلم يوضح أن النقاب لا يجدي التعامل معه بمهانة مثلما يحدث من القليلات المنقبات فكم من الجرائم تقترف باسمه، إلى جانب أن الرقابة على المصنفات الفنية طالبت بإجراء بعض التعديلات على قصة الفيلم وتغيير اسمه.[20]

٢٥. الرقابة تجبر صناع فيلم "محترم إلا ربع" على تغيير الأغنية الدعائية للفيلم:

حذفت الرقابة على المصنفات الفنية أغنية بعنوان"٣ ستلا" كانت ضمن أحداث فيلم "محترم إلا ربع"، على الرغم من مرور الفيلم على جهاز الرقابة دون أية ملاحظات إلا أن الأغنية تم حذفها حسب تصريح الدكتور سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة، واستبدالها بأغنية جديدة تؤدى على نفس اللحن، وعن سبب الحذف يقول د/ خطاب: اكتشفت أن الأغنية تضم كلمات غير لائقة، فهي تعد دليلا لمدمني المخدرات لأنها تضم كل أنواع المخدرات وكيفية تناولها تقريبًا.[21]

٢٦. الرقابة تنشب أظافرها في وجه أفلام عيد الأضحى:

أصرت الرقابة على المصنفات الفنية على حذف عبارات من الأفلام التي كان من المزمع عرضها في عيد الأضحى على شاشات السينما، فقامت بحذف أغنية "دماغ قراقيش"، رغم اعتماد المنتج عليها في فيلم " محترم إلا ربع " مبررة رفضها بأن الأغنية بها مصطلحات مستفزة تحرض الشباب على تدخين المخدرات، مثل: "يا حشيش عملولك شفرة وكله خلاص بقى في التوهان آه يا عيني على ورق البفرة وعلى الهواية والسلوفان، ورجعنا نشيل الفلة وندور على الكرتلة، أنا عامل دماغ قراقيش علشان مبقاش فيه حشيش"، ولم تكن الأغنية هي النص الوحيد

---

[19] - http://www.alfanonline.com/show_news.aspx?nid=426647&pg=9

[20] - القاهرة، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٠/١٩

[21] - الشروق، كتب: أحمد فاروق، ٢٠١٠/١٠/٢٩

المحذوف من الفيلم الذي يقوم ببطولته محمد رجب وروجينا، فقد حذفت من الفيلم كل ألفاظ السباب والشتائم، ومشاهد كـذلك التبـول، وعبارة "مش ها ترطش على القعدة". ولم يقتصر مقص الرقابة على محتوى الألفاظ بل امتد ليشمل محتوى المشاهد فحذفت مشـاهد لرجـال الأمن في فيلم " سعيد حركات " الذي يقوم ببطولته طلعت زكريا، لأنها تُمثل من وجهة نظر الرقابة مشاهد لا تتوافق مع المهام الـتي يُكلفـون بها. وقد طالبت الرقابة أيضا بتغيير اسمه فأصبح وفقا لرغبة الرقابة "الفيل في المنديل" وتدور أحداثه حول سعيد حركات الفكهـاني الفضـولي الثرثار، الذي لا يسلم من لسانه أحد ويقوم أحد الضباط بالاستعانة به في عملية في عمق إسرائيل ليسافر معه حتى يلفـت انتبـاه المخـابرات الإسرائيلية إليه فيستطيع الضابط أن يقوم بمهمته، وفي النهاية يتم تكريم سعيد حركات.

كما طالبت الرقابة كذلك بتغيير اسم فيلم " القنصل الأمريكي " الذي يقوم ببطولته أحمد السقا وغادة عادل. وحذف جملة "٩٠ من المحطـات دي كافرة" ويقصد بها الفضائيات وكذلك عبارة "الفيزا دي يا ابني هي اللي حتحرر فلسطين". وحذف مشهد رشوة شرطي. وطالبت الرقابـة بإضافة مشهد في الفيلم يتم فيه تأنيب القنصل للشاب على استغلاله صورة الإسلام للنصب عليه. وطالبت الرقابة في فيلم "فاصـل ونواصـل" بحذف جملة لبطله، كريم عبد العزيز، يوجهها للضابط وهي "حسبي الله ونعم الوكيل فيكوا يا كفرة يا ولاد الكلب" وجملة "عليا الحـرام مـن ديني" و"الست بتصلي بتصلي أيوه صح رقاصة".

وتم تغيير اسم فيلم " ألحقنا يا ريس " إلى " صرخة نملة " وحذف صفحات كاملة من السيناريو والحوار تهاجم أهـالي المنوفيـة، وأيضـا جملـة "ساحبهم في إيدي زي البهايم". وكذلك حذفت مشاهد للرقص المستفز على واحدة من أغاني كوكب الشرق أم كلثوم، وحذف عبارة يتـهم فيها رجل عربي المرأة المصرية بأنها على السرير شقية. ويتحدث الفيلم عن السلبيات الناتجة عن بيع القطاع العام.

وطالبت الرقابة بتغيير شخصية وزير الزراعة في فيلم "دقي يا مزيكا" إلى مسئول بوزارة الزراعـة وجملـة "مفـيش، أصـل الزيـت غـرق البنطلون".وعبارة "النسوان بتتعامل بنظام ادفع، ترفع". وكذلك ورغم السماح بتصوير فيلم " أنا بضيع يا وديع" الذي هو امتـداد لإعـلان يحمل صبغة جنسية حذفت مشهدا لضابط يدخن وهو يقول، ولا فيه حتة طرية، وكذلك حذف مشهد يسيء لشخصية الأمير الوليد بن طلال، وعبارة "اللحمة بتجيب فلوس الفن وحده ما يأكلش".[٢٢]

٢٧. عسكري في كل سينما لمنع نسخ الأفلام:

قال اللواء حمدي عبد الكريم مساعد وزير الداخلية للإعلام والعلاقات، إن غرفة صناعة السينما في اتحاد الصناعات طلبت من وزارة الداخليـة التدخل لحماية الأفلام من القرصنة، وسرعة ملاحقة المواقع، التي تعرضها دون وجه حق، وتخصيص ضابط في كل قسم لمتابعة سـرقة الأفـلام وتحرير المحاضر اللازمة، وإرسالها إلى شرطة المصنفات الفنية، ووضع فرد أمن داخل كل دار عرض لضبط حـالات التصـوير ، لافتـا إلى أن الوزارة تدرس هذه المطالب مشيرا إلى أن اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية طلب من مساعديه وضع حلول عاجلة لهـذه الظـاهرة. كانـت

---

[22](- http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/11/11/157428.html)

حملات وزارة الداخلية قد أسفرت في الأيام الأخيرة عن ضبط مئات القضايا تنوعت ما بين معامل نسخ الأفلام ومنافذ لبيع الأفلام كما تم ضبط مئات المقاهي التي تعرض أفلاما منسوخة، من جانبه أكد المنتج محسن علم الدين مستشار مجلس إدارة غرفة صناعة السينما أن الغرفة طالبت الداخلية مرارا بالتدخل لحماية الصناعة من خطر القرصنة الذي يتهددها.[٢٣]

٢٨. فيلم "الصفعة" أنهى أزمته مع الرقابة بعد ثلاث سنوات:

أنهى المنتج ممدوح شاهين، أزمة فيلم " الصفعة "، مع الرقابة التي استمرت لثلاث سنوات، إذ رفضت الرقابة، الفيلم لاحتوائه على إساءة واتهامات لوزارة الداخلية في مصر. وقال المنتج ممدوح شاهين: " إنه انتهى بالفعل من حل الأزمة بإجراء السيناريست حسام شلش بعض التعديلات على السيناريو، مما يسمح بإرضاء الرقابة، موضحا أن هذا التعديل لم يؤثر على المضمون الدرامي للفيلم ومن المقرر بدء تصويره بداية العام المقبل.[٢٤]

٢٩. فيلم "الصمت" واتفاق مبدئي مع الرقابة:

توصلت الرقابة إلى اتفاق مبدئي، مع مخرجة فيلم "الصمت" إيناس الدغيدي، ورفيق الصبان مؤلف الفيلم، يفيد بأن يتم تغيير بعض المشاهد، وإحداث بعض التعديلات على السيناريو، ووافق كل من الدغيدي والصبان على التعديلات، أملا في إجازة الرقابة للفيلم.[٢٥]

٣٠. فيلم "ميكروفون" بدون حذف:

أكد د/ سيد خطاب، رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، على تراجع الرقابة عن طلبها من المخرج أحمد عبد الله السيد، حذف بعض المشاهد من فيلم " ميكروفون "، بعد فوز الفيلم بجائزة أفضل فيلم مصري، بمهرجان القاهرة السينمائي الدولي.٢٦ وقد أوضح د/ خطاب موقفه قائلا: " أنا ضد حساسية الرقيب التي من الممكن أن تكون مفرطة عندما ترى مخالفة، ولذلك بعد عرض الفيلم في عدد من المهرجانات، والتلقي الإيجابي من قِبل السينمائيين والنقاد، دفعنا ذلك لعدم حذف مشهد واحد هو مشهد جرافيك يتضمن ألفاظ غير لائقة إلا أنه لم يلفت نظر أحد ". [٢٧]

٣١. دعوى قضائية لمنع تصوير فيلم "الصمت " لإيناس الدغيدي:

أقام المحامي نبيه الوحش، دعوى قضائية ضد القائمين على فيلم " الصمت " للمخرجة إيناس الدغيدي؛ الذي يدور حول زنا المحارم؛ لمنع تصويره، متهما إياه بإشاعة الفاحشة.

---

[23]- الشروق، بدون كاتب، ٢٠١٠/١١/١

[24]- الدستور، كتبت: ألطاف العطار، ٢٠١٠/١١/٢٢

[25]- الدستور، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/١٢

[26]- الدستور، كتب: محمد حافظ، ٢٠١٠/١٢/١٢

[27]- مقابلة مع د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ٢٠١١/١/٢٦

وقد أثيرت الأزمات حول هذا الفيلم، منذ أعلنت إيناس والسيناريست رفيق الصبان كاتب سيناريو الفيلم موافقة الرقابة عليه، بعــد إجــراء تعديلات، وتغيير اسمه من " زنا المحارم " إلى " الصمت " .

وقال المحامي نبيه الوحش الذي أقام الدعوى، في تصريحات خاصة ل "mbc.net": " صُعقت فور علمي بوجود مشروع فيلم يحمل عنــوان "زنا المحارم"، وحينما سألت عن تفاصيله وعلمت أن إيناس الدغيدي هي التي ستقوم بإخراجه؛ تيقنت أنه سيكون وجبه جنسية صريحة ".[٢٨]

٣٢. رفض فيلم "حلاوة الروح" لدواعٍ أمنية:

رفضت الرقابة على المصنفات الفنية، فيلم "حلاوة الروح"، وذلك لدواعٍ أمنية؛ نافية أن يكون مؤلفه الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى الســببَ وراء ذلك؛ إذ يُعَد من أشد معارضي النظام في مصر.

وفيما أقرَّ أحمد أبو زيد المخرج وكاتب السيناريو بأن الفيلم الذي يرصد ظاهرة الإرهاب والخصخصة والاحتجاجات العمالية؛ بــه نــوع مــن التحريض؛ نفى أن يكون الفيلم يتطرَّق إلى قضايا سياسية بشكل مباشر. ومصير الفيلم الذي من المقرر أن يقوم ببطولته الفنانان شــريف مــنير وخالد صالح، ينتظر قرار لجنة التظلُّمات العليا بالرقابة، إلا إذا تمكَّنت أسرة الفيلم من الحصول على موافقة أمن الدولة من أجل تمرير الموافقــة داخل الرقابة.

من جانبه قال د. سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية لــ" mbc.net " إن رفض سيناريو الفيلم ليس بسبب أن مؤلفه هو الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى، بل لدواعٍ أمنية."

واستطرد : " ليس لدينا أية علامات استفهام على أي مؤلف مصري أو أسماء بعينها أو أي موضوع، كالإرهاب أو غيره. هدفنا هو الموضــوع وتفاصيله وطريقة المعالجة التي لا تثير قلاقل في المجتمع

ولفت إلى أن الرقابة أرسلت الفيلم المرفوض إلى لجنة التظلمات التي سيكون رأيها نهائيا، إلا إذا تمكَّنت أسرة الفيلم من الحصول على موافقــة أمن الدولة "[29]. وفي مقابلة باحث المؤسسة مع د/ خطاب [٣٠] قال موضحا : " إن الأزمة تكمن في أن السينما استجابتها بطيئة للأحداث ومــن الظلم أن نحول السينما إلى برنامج إخباري أو تحقيق صحفي، السينما تحتاج إلى تأمل وتروي في قراء الأحداث، وإلا سننتج أفلام قصيرة العمــر لأنها تصدر حكم سريع على الأحداث، ومن الناحية الرقابية رُفض لأنه يحمل أحكام حادة تجاه الجهة الأمنية". ولمعرفة تفاصيل أكثــر أجــرى باحث المؤسسة اتصال هاتفي مع أحمد أبو زيد[٣١] أدلى عبره قائلا: " سيناريو فيلم "حلاوة الروح" مأخوذ عن قصة غير منشورة للكاتب إبراهيم

---

[28]- الموقع الإليكتروني للشروق، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/١٤
http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=354982

[29]- الموقع الإليكتروني ل mbc، كتبت: جنة أحمد نور، ٢٠١٠/١٢/١٦
http://www.mbc.net/portal/site/mbc#4

[30]- مقابلة مع د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ٢٠١١/١/٢٦

[31]- اتصال هاتفي أجراه باحث المؤسسة مع أحمد أبو زيد، ٢٠١٠/١٢/٢٠

عيسى وتدور أحداثه حول مجموعة من الأصدقاء ينتموا لشباب فترة السبعينيات واشتركوا في إحدى مظاهرات الجامعة إبان تلك الفترة وتم القبض عليهم وصدرت بحقهم أحكاما غير مصدّقة ولكن أصبحت لهم ملفات في جهاز أمن الدولة ثم تنتقل الأحداث إلى سنة ٩٤ وهي السنة التي شهدت ذروة التطرف والإرهاب، وإقرار عمليات الخصخصة التي بدأت في سنة ٩٢، ويجتمع هؤلاء الأصدقاء بعد أن فرقتهم السبل والأيدلوجيات، لشراء مصنع يمثل قيمة لهم إلا أن تلك الخطوة تستدعي فتح ملفاتهم في جهاز الأمن، مما يثير هواجس الخوف والريبة في نفس كل واحد منهم وتشوب صداقتهم ما يعكر صفوها من ريبة وخوف. واستطرد أبو زيد حديثه موضحا الموقف مع الرقابة بقوله :" عندما قرأت اللجنة الأولية السيناريو أبدت أربع ملاحظات بسيطة هي : أن اسم السيناريو هو اسم رواية ليوسف إدريس، وأن المصنع الذي يراد شراؤه في السيناريو إسقاط على مصنع المحلة، كما تم الاعتراض على جزئية فتح الملفات في أمن الدولة، والاعتصام الذي ينظمه العمال ويفضّه البلطجية. وقد عالجت هذه الملاحظات جميعها، ولكني فوجئت لجنة أخرى طلبت موافقة أمن الدولة، وأنا رفضت لأني لا أرى داعيا لذلك، فالفيلم اجتماعي له تفريعات اقتصادية وسياسية، لكنه لا يركز عليها ولا يناقشها، ولكن الرقابة ترى أنه فيلم يتناول فترة حساسة ومواضيع حساسة وهو الآن أمام لجنة التظلمات وهي لجنة تابعة للمجلس الأعلى للثقافة ".

٣٣. الرقابة تجيز فيلم " الشوق " للعرض التجاري:

وافق د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، على منح فيلم " الشوق " تصريحا للعرض التجاري، في موسم إجازة نصف العام الدراسي. وأكد خطاب أنه بعد مشاهدة الفيلم لم يبدِ أية ملاحظات رقابية عليه، حيث وجد أنه فيلم متميز، ويحمل نوعية مختلفة من الرؤية الفنية التي تعكس صورة طبيعية للحارة الشعبية البسيطة في مصر.[٣٢]

٣٤. وزارة الداخلية توقف تصوير فيلم " المصلحة ":

قررت وزارة الداخلية، وقف تصوير فيلم "المصلحة"، الذي يتناول تفاصيل الكشف عن قضية مخدرات كبرى، لاعتراضها على بعض أحداثه، مما دفع أسرة الفيلم لتأجيل العمل لحين الحصول على موافقة من الوزارة على استكماله. وفي تصريح صحافي[٣٣] قال وائل عبد الله، مؤلف ومنتج الفيلم : " إنه كان من المقرر بدء التصوير في طابا هذا الأسبوع، لكنه فوجئ باعتراض الوزارة، لأن قصة الفيلم تكشف تفاصيل ومفاتيح مهمة تستخدمها الداخلية في ضبط المتورطين في قضايا المخدرات. وأضاف أن الفيلم مستوحى من جريمة حقيقية جرى الكشف خلالها عن أكبر قضية اتجار في مخدر الحشيش، وطلبت منه الوزارة استبعاد كل المناطق التي لفتت نظره إليها، والمحظور التصوير فيها . وأكد عبد الله أنه إذا استجاب لطلب المسئولين، واستبعد التصوير في هذه المناطق، فسيفقد الفيلم عنصر التشويق الدرامي وسيصبح خالياً من المعنى الأساسي، مشيرا إلى إنه " رغم أنهم قرأوا السيناريو في البداية ولم يبدوا ملاحظتهم إلا مع تحديد موعد التصوير بدعوى أنه لا يجوز الكشف عن تفاصيل

32- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/١٧

33- الموقع الإليكتروني للمصري اليوم، كتبت: نجلاء أبو النجا، ٢٠١٠/١٢/٢١
http://www.almasryalyoum.com/multimedia/photo

ومصادر المعلومات في القضايا الكبرى، وذلك لأسباب أمنية. وأسفرت تطورات مناقشة صناع الفيلم مع وزارة الداخلية عن السماح للقائمين على الفيلم بتصوير بعض المشاهد داخل مكاتب وزارة الداخلية وقد أوضح وائل عبد الله في تصريح صحافي[34] " أن المشكلة ما زالــت قائمــة وما زالت وزارة الداخلية متشبثة بتحفظات على السيناريو، خاصة ما يتعلق بعلاقة الضابط بتاجر المخدرات، وتفاصيل الكشف عن أكبر قضية ضبط مخدر الحشيش، بذريعة أنها أسرار ومصادر معلومات لا يجب الكشف عنها ". أما من الناحية الرقابية فقد أوضح د/ ســيد خطــاب [35] قائلا: " إن المؤسسة التي تمنح تراخيص تصوير الأفلام هي وزارة الداخلية، وما يفعله جهاز الرقابة على المصنفات الفنية هو قراءة الســيناريو، وبعد الموافقة عليه، يرفق جواب إلى وزارة الداخلية لمنح الترخيص بالتصوير، وبالنسبة لفيلم "المصلحة" تمت الموافقة عليه رقابيا".

٣٥. الأزهر يطالب بوقف "تريللر" الإيحاءات الجنسية في الدعاية السينمائية:

طالب مجمع البحوث الإسلامية، بوقف كل ما يؤدي إلى الإيحاء الجنسي في إعلانات الأفلام، التي أصبحت تمثل سيلا عبر الفضائيات وقنــوات التليفزيون، على الأسر وما يزيدها خطورة أنها تعرض على جميع الفئات العمرية، داخل البيوت المصرية. وهو ما عبر عنه د/ محمــد الشــحات الجندي الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وعضو مجمع البحوث الإسلامية، بقوله : " إن الدعاية السينمائية أصــبحت ممزوجــة بكثير من الإيحاءات الجنسية، وهو ما يجعلها وسيلة تجارية مرفوضة، خاصة وأن فئة الشباب هي الفئة الأكبر التي تهتم بالدعاية السينمائية، ومــا يحدث هو نوع من التعمد، والإعلان بهذه الطريقة يؤدي لنشر فساد خُلقي والإسلام يحرم كل ما يمس العفاف والطهر للمجتمع المسلم. وأيّــده في ذلك الرأي د/ عبد المعطي بيومي، عضو مجمع البحوث الإسلامية موضحا: " أن مثل تلك الإعلانات دعوة للانحلال الخُلقي، وأنه يجــب أن تكون الدعاية لأي عمل درامي خالية من الإيحاءات الجنسية الظاهرة أو الباطنة، كما يجب أن يترفع كل المشاركين في العمل الســينمائي، عــن بث الإيحاءات وسط العمل الفني؛ لأن العمل الفني يجب أن يكون دعوة للجمال، والقيم الخُلقية المترفعة عن الصغائر".

هذا إلى جانب مُطالبة د/ حامد أبو طالب، عضو مجمع البحوث الإسلامية، بضرورة خضوع الدعاية الخاصــة بــالأفلام ونحوهــا، للضــوابط الشرعية، وبدون ذلك تكون تلك الدعاية، دعوة للتحلل من عقيدتنا ومن أحكامنا الشرعية، وهذا أمر في غاية الخطورة.[36]

٣٦. دعوى قضائية لوقف فيلم " بون سواريه ":

أقام المحامي عبد الحميد شعلان، دعوى قضائية، تطالب بمنع عرض فيلم " بون سواريه "؛ متهمًا إياه بالترويج للفاحشة. وقال شعلان: " إنه أقام دعوى قضائية حملت رقم ١٢٢٢، ضد صنَّاع " بون سواريه " لتعمدهم الدعاية للفيلم عن طريق إظهار المشاهد المليئة بالإيحاءات الجنسية الــتي يحاولون إخفاءها وراء الطابع الكوميدي، وأضاف شعلان أن القائمين على هذا العمل اختاروا عرض الفيلم في موسم منتصف العام الدراسي في مصر، حتى يتسنى للطلاب المراهقين دخوله، ومن ثم رفع الإيرادات على حساب أخلاق صغار السن. موضحا أنه سيطالب برفع الفــيلم مــن

---

[34]- المصري اليوم، كتبت: نجلاء أبو النجا، ٢٠١٠/١٢/٢٨

[35]- مقابلة مع د/ سيد خطاب رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ٢٠١١/١/٢٦

[36]- روز اليوسف، كتب: صبحي مجاهد، ٢٠١٠/١٢/٢٤

دور العرض السينمائية في أقرب وقت، حتى يرحم القلة القليلة ممن لم يشاهدوا رقصات غادة عبد الرازق، وعُري مروى، على حد تعبيره . في المقابل قالت الفنانة غادة عبد الرازق -بطلة الفيلم-: "لن أرد لأني لم أسمع عن مثل هذه القضية، والعمل لن يرفع من دور العرض".

أما الفنان طلعت زكريا -أحد المشاركين في "بون سواريه"- فقال إنه خالٍ من المشاهد الساخنة، مؤكدا أنه على يقين أن المحامي لم يشاهد الفيلم، وقال: "لو شاهده من رفع القضية ما قال هذا الكلام أو رفع الدعوى".[37]

٣٧. بلاغ للنائب العام يطالب بوقف عرض فيلم ٦٧٨:

تقدم محمد حنفي محمد، أمين عام الشكاوى والمقترحات في جمعية العدالة الاجتماعية لحقوق الإنسان، ببلاغ للنائب العام، يطالب بوقف عرض فيلم " ٦٧٨ " الذي يتناول قضية التحرش الجنسي بالنساء. وقال حنفي، في البلاغ رقم ٢١٢١٣، إن أسرة الفيلم تُحرِض الفتيات اللائي يتعرضن للتحرش على ارتكاب جريمة جنائية، وإصابة الشباب الذين يتعرضون لهن، في أماكن حساسة باستخدام آلة حادة، تؤدي إلى العجز الجنسي. وأضاف في بلاغه: " المؤلف أراد توصيل رسالة للفتيات اللائي يتعرضن للتحرش، وهى كيفية الدفاع عن النفس، بعيدا عن القانون، حيث يمنحها الحق في ضرب المتحرش، والذي لن يستطيع بدوره تقديم بلاغ في قسم الشرطة - حسب الفيلم - خوفاً من فضح أمره أمام الضابط الذي يحقق معه، وهو بمثابة " كارت أخضر" يسمح للفتيات بضرب الشباب في الشارع لأسباب قد لا تكون لها علاقة بالتحرش. على صعيد آخر، أكد محمد دياب مخرج ومؤلف الفيلم، أنه لا يحث الفتيات على ممارسة هذا العنف من خلال الفيلم، وقال: " فقط أدق ناقوس الخطر لأؤكد أن هذا العنف سيحدث لا محالة إذا استمرت التحرشات الجنسية كما هي دون تغيير الظروف الدافعة لها ". واستطرد مضيفا " ما عرضه الفيلم ليس خيالا، بل رأيت نماذج كثيرة في المجتمع لفتيات يحملن إبر تريكو وآلات حادة للدفاع عن أنفسهن ضد أي متحرش، والفيلم يدين هذا العنف طبعاً بدليل مصير البطلة في نهاية الفيلم، وإذا تصادف وحدث هذا العنف في الواقع، فالفيلم بريء منه تماما، لأننا شجعنا الفتيات على الإبلاغ واللجوء للقضاء أيضا".[38]

٣٨. فيلم " ولد وبنت " يتقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد قناة " الحياة " :

تقدمت شركة العدل للإنتاج السينمائي، ببلاغ إلى النائب العام ضد قناة الحياة، مشيرة بأصابع الاتهام إليها، لتشويهها فيلم " ولد وبنت "، الذي قامت بعرضه حصريًا على شاشتها مؤخرا، بعد أن حذفت ثلث ساعة من أحداثه.

وقد صرح منتج الفيلم محمد العدل لإحدى الصحف قائلا: " إن القناة ليس من حقها حذف مشاهد من الفيلم لأنها لا تملكه، خاصة وأن المشاهد التي قاموا بحذفها، شوهت العمل وأظهرته مهلهلا، مشيرا إلى أنه في البداية لم يلجأ إلى القضاء واستفسر عن سبب ذلك وأكد له الجميع أن ما حدث كان غير مقصود، وإنه سيتم عرض الفيلم كاملا مرة أخرى، وهو ما لم يحدث". بينما أكد مخرج الفيلم كريم العدل، أنه تقدم

[37]- الموقع الإليكتروني ل mbc، كتبت: مروة عبد الفضيل، ٢٠١٠/١٢/٢٧
http://www.mbc.net/portal/site/mbc#4

[38]- المصري اليوم، كتب: أبو السعود محمد ومحسن حسني، ٢٠١٠/١٢/٢٧

بالفعل ببلاغ للنائب العام، ولن يتنازل عنه بأي حال من الأحوال، حتى ولو تم عرض الفيلم كاملا بعد ذلك، مُبررا موقفه، بـأن إدارة القنـاة اعتذرت بعد العرض الأول، وأكدت تصحيح هذا الخطأ في العرض الثاني، ولكن فوجئنا بأنه لم يتغير شيء.[٣٩]

٣٩. الرقابة تحذف فصلا عن التوريث في مسرحية " دنيا أراجوزات " لجلال الشرقاوي:

لم يهنأ المخرج جلال الشرقاوي، بافتتاح مسرحيته " دنيا أراجوزات "، بعدما حسمت قضية مسرحه لصالحه حتى وجد في مواجهته قرار محافظة القاهرة، بغلق المسرح، بذريعة عدم توافر التصاريح اللازمة لافتتاحه، وذلك بعد عامين من إغلاقه بسبب محاولة وزارة الثقافة ومحافظة القـاهرة الاستيلاء على أرضه. وتتناول " دنيا أراجوزات " تأليف محمود الطوخي، الحالة التي وصلت إليها مصر بأسلوب كوميدي ساخر مـن خـلال استعراض حوادث الفساد والتجاوزات على الأصعدة كافة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وقد كان من المفترض تقديم فصل كامـل عن التوريث لكن طاله مقص الرقابة مما دفع المخرج جلال الشرقاوي إلى تقديم مشهد خيال ظل من خلال فرعون مصر التاسع عشر ورجـل وزوجته يشكرانه على الخيرات التي قدمها لهم، حيث تقول الزوجة في المشهد: يعيش الملك التاسع عشر ملك مصر، وعندما طلب الملك منـها الدعوة لابنه قالت: يعيش الملك العشرين ملك مصر، ولم تتوقف ملاحظات الرقابة عند هذا الحد بل امتدت إلى اسم المسرحية حيث اعترضـت على اسمها الأول " نظام أراجوزات " بدعوى أنها تسخر من النظام الحاكم فتم تغييره إلى اسمها الحالي.[٤٠]

٤٠. الرقابة توأد حلم نور الشريف بتجسيد شخصية "الحسين" على خشبة المسرح:

عدّل المخرج مراد منير، نص "الحسين شهيدًا" ودمجه مع نص "الحسين ثائرًا" للأديب عبد الرحمن الشرقاوي، وقدمه إلى جهاز الرقابة للحصول على تصريح بالموافقة، إلا أن الرقابة أرسلت النص بدورها إلى الأزهر، الذي رفض تجسيد شخصية حفيد الرسول " الحسين "، علـى خشـبة المسرح للمرة الثالثة، وكان المخرج مراد منير قد أعرب عن أمله في موافقة الأزهر، خاصة بعدما عرض مسلسل "الصديق يوسف" على قنـاة ميلودي المصرية، الذي تم فيه تجسيد شخصية النبي يوسف، لكن الأزهر ما زال على موقفه الرافض للسماح بتجسيد شخصية " الحسين " على خشبة المسرح. ومن الجدير بالذكر أن نص الحسين ثائرًا وشهيدًا" كان حلم يراود الفنان نور الشريف المرشح الأول لتجسـيد الـدور، إلا أن الأزهر وأد الحلم في مهده.[٤١]

٤١. مسرحية "صحراوية" بين حذف أغنية فلكلورية لمضمونها الجنسي وإنذار بالإغلاق:

بعد مشاركة مسرحية " صحراوية " بالمهرجان التجريبي في دورته المنصرمة، قامت الرقابة على المصنفات الفنية، يوم الأربعاء الماضـي بحـذف أغنية وجملة من المسرحية أثناء مشاهدتها للعرض بالبروفة النهائية لها، حيث اعترضت الرقابة على أغنية فلكلورية قديمة، تقـول كلماتهـا " مـا عرفش أدق الكسبرة ..البنت زي السكرة.. ساعة الغسيل تعبانة..ساعة الطبيخ تعبانة ..ساعة السرير مشمرة" لمضمونها الجنسي بالإضـافة إلى

39- روز اليوسف، كتبت: نسرين علاء الدين، ٢٠١٠/١٢/٢٨

40- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٠١٠/٧/١

41- القاهرة، بدون كاتب، ٢٠١٠/١١/٢٣

حذف جملة "رجالة كلها وسخة" لما تحمله من إساءة. من جانب آخر، نفت مؤلفة ومخرجة العرض عفت يحيى، إخطارها بأن المسرحية تحتوي على محذوفات، أو أن الرقابة اعترضت على ما ورد على لسان بعض الشخصيات، ولذلك لا تلزم نفسها بحذف أي مشهد من المسرحية. إلا أن المخرج شادي سرور صرح مؤكدا اعتراض الرقابة بقوله : " بالفعل اعترضت الرقابة على الجملتين، ولم نبلغ المخرجة لأنها أنهت عملها وسلمت العمل، الذي أصبح مسئولية المخرج المنفذ الذي يتوجب عليه إبلاغ الممثلين بمحذوفات الرقابة، وإذا لم يلتزموا بما أقرته الرقابة، نوجّه لهم إنذارا لثلاث مرات، يكون الإجراء الذي يليه إغلاق المسرحية، موضحا أن مشاركة المسرحية بالمهرجان التجريبي، دون المرور على الرقابة أمرا طبيعيا؛ لأن المهرجانات لها رقابة خاصة وينطبق ذلك على مهرجانات المسرح والسينما كافة.[٤٢]

٤٢. مهرجان المسرح التجريبي يرفض ٨١ عرضا إباحيًا:

أدلى وزير الثقافة فاروق حسني، بتصريح صحافي في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٢٠١٠/١٠/٩، للإعلان عن تفاصيل الدورة ٢٢ لمهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي، موضحا أن إدارة المهرجان اعتذرت في هذه الدورة، عن مشاركة ٨١ عرضا بسبب إغراقها في الإباحية، مما يتعذر عرضها في مصر[٤٣] وقد شارك في هذه الدورة ٣٠ دولة عربية وأجنبية.

[42]- الدستور، كتب: محمد حافظ، ٢٠١٠/١١/٧

[43]- روز اليوسف، كتبت: هند عزام وهند سلامة، ٢٠١٠/١٠/١٠

ثالثًا: الرقابة على التلفزيون والفضائيات

٤٣. مسلسل" عابد كرمان " في انتظار انفراج أزمته مع الرقابة:

دارت رحى أزمة بين صناع مسلسل " عابد كرمان "، وجهات حكومية وجهاز الرقابة، بسبب عدم التزام صُناعه، بحذف وتعديل بعض مشاهد السيناريو المختلف عليها. وتتلخص ملاحظات الرقابة، في عدم الإساءة المباشرة، لموشى ديان وتشويه صورته، كما طالبت بتغيير اسم المسلسل من " كنت صديقا لديان "، إلى اسمه " عابد كرمان " وهو اسم الشخصية المحورية في المسلسل الذي تدور أحداثه حول بطولات المخابرات المصرية، وفترة حرب الاستنزاف.[٤٤] وقد كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، مع منتج مسلسل "عابد كرمان"، عن أن الشركة المنتجة نسبت المسلسل إلى أرشيف ملفات المخابرات العامة، في حين أن المخابرات سبق أن حذرت من أن المسلسل ليس من أعمالها أو ملفاتها، وأكد مصدر قضائي أن النيابة سترسل إخطارًا إلى وسائل الإعلام التي تعاقدت مع الشركة المنتجة وتتمثل في "التليفزيون المصري" وقناة "الحياة" لعدم إذاعة المسلسل، إلا عقب الحصول على موافقة منها، وأن تلك الموافقة لن تمنح إلا بعد الانتهاء من التحقيقات مع المنتج هشام إبراهيم شعبان مدير الشركة المنتجة "كينج توت".[٤٥] هذا وقد أسفرت التطورات اللاحقة لملف "عابد كرمان" عن إرسال الجهة المنتِجة النسخة الأخيرة من مسلسل "عابد كرمان" إلى الرقابة التي أرسلتها بدورها إلى جهة سيادية لتتخذ بشأنها القرار المناسب. وقد طلبت كل من الرقابة والجهات السيادية مشاهدة جميع الحلقات في الوقت الذي لم ينته فيه المخرج نادر جلال إلا من تصوير ومونتاج ٢٠ حلقة فقط، كما طلبت حذف جميع الشخصيات الحقيقية الموجودة في المسلسل، ومشهدين كاملين، حتى وصلت نسبة المحذوفات إلى ١٦% من أحداث المسلسل، وأكد المخرج نادر جلال في تصريحات خاصة لصحيفة المصري اليوم[٤٦] أنه شعر بإحباط شديد وحزن بسبب عدم عرض المسلسل في رمضان قائلا: " قضيت الأربعة أشهر الماضية في تصوير المسلسل بين سوريا وفرنسا وبلجيكا، موضحًا أنه نفذ جميع تعليمات الجهة السيادية وحذف ١٦% من الأحداث، كما تم حذف شخصيات عامة بالكامل منها شخصية "ديان" وكان عدد مشاهد تلك الشخصية ٧٠ مشهدا، وأضاف جلال قائلا: " حاولنا بقدر الإمكان ألا يكون للحذف تأثيرًا كبيرًا على أحداث المسلسل ولكن الصراع بين مصر وإسرائيل ضعف في أحداث المسلسل بسبب الحذف، نافيًا ما تردد عن أن وقف عرض المسلسل جاء بناءً على طلب من المخابرات الإسرائيلية بقوله :" هذا الكلام غير صحيح فنحن لا نتلقى تعليمات من الغير، نحن أكبر من ذلك ومعاهدة السلام مع إسرائيل لم تمنعنا من تقديم تاريخنا، فقد مر على تلك المعاهدة ٣٢ سنة قدمت خلالها العديد من الأعمال الفنية التي تعرضت للصراع بين المخابرات المصرية والإسرائيلية ولم يحدث أي اعتراض عليها. إلا أن مؤلف المسلسل بشير الديك كان له رأيًا مختلفًا إذ رأى أن حذف شخصية "ديان" يؤثر على الأحداث وإن لم يعطل الدراما فهي الشخصية التي كان

44- اليوم السابع، ٢٠١٠/٧/٦

45- المصري اليوم، كتب: أحمد شلبي وحمدي دبش، ٢٠١٠/٨/٢

46- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٠١٠/٨/٣٠

يستند عليها البطل وساعدته في الدخول إلى الأماكن المهمة في إسرائيل وقال الديك: " تم تصعيد شخصية أخرى كانت موجودة في المسلســـل، لسد ثغرات المشاهد المحذوفة، وكل اعتراضات الجهات السيادية كانت على وجود شخصية "ديان" في الدراما.

٤٤. كليب "طفلة ٢٠٥٠" لكريم منقوبة ممنوع من العرض:

رفضت العديد من القنوات الفضائية، عرض كليب " طفلة ٢٠٥٠ "، لكريم منقوبة بذريعة فكرته الجريئة، والتي لا تناسب العــرض علــى القنوات الفضائية المصرية، سواء الخاصة أو التابعة للتليفزيون المصري، وصرح هشام عبد الفتاح منتج الشركة قائلا : " إن الكليـــب ينـــاقش مشاكل حقيقية من الواقع المصري الذي نعيشه مثل غلاء المعيشة، وتكاليف الزواج الباهظة، ولذلك رفضت القنوات الفضائية عرضه ".[٤٧]

٤٥. إيقاف برنامج "محطة مصر" لإثارته قضايا تثير حفيظة جهات كثيرة:

تعرض برنامج "محطة مصر"، الذي كان يعرض على قناة مودرن مصر، ويقدمه المذيع معتز مطر، للإيقاف وأرجع المذيع معتز مطر أسباب الإيقاف، إلى عدة أسباب حيث صرح لإحدى الصحف[٤٨] قائلا: " قد تكون حلقات "خالد سعيد" سببا من الأسباب؛ لأنني قمت خلالها بعرض شعارات ضد وزير الداخلي؛ لذا فالمؤكد أن هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل القناة تقرر وقف البرنامج خلال الأيام الماضية، واستطرد مطر موضحا أنه من خلال "محطة مصر" يتناول دوما قضايا تثير غضب جهات كثيرة، وبالتالي تضغط هذه الجهات على إدارة القناة، وتكون النتيجة منعي من الظهور. ودلّل على حديثه بذكره لحادثة منعه من تقديم حلقة مع أيمن نور زعيم حزب الغد إذ تلقى تعليمات من إدارة القناة قبل لقاءه مع أيمن نور بساعات قليلة تفيد بأن يأخذ راحة لأنهم سيذيعوا حلقة مسجلة، ودائما ما يُطالب بأن يخفض صوت البرنامج، وألا يتحدث عن "الرؤوس الكبيرة"، ويكتفي بالتقارير الساذجة التي يقدمها البرنامج عن المحليات.

٤٦. رقابة التليفزيون تقف بالمرصاد لمسلسلي " زهرة وأزواجها الخمسة " و" العار ":

جاء مسلسل "زهرة وأزواجها الخمسة"، في مقدمة المسلسلات التي تعرضت للحذف، وصنفته رقابة التليفزيون على أنه الأكثر اخترقا للمحظور؛ لاحتوائه على مشاهد كثيرة لتدخين الشيشة، وجمل حوارية تؤكد المتعة في تعاطي المخدرات، هذا ما صرحت به منى الصغير رئيس رقابة التليفزيون لإحدى الصحف[٤٩] قائلة: "هناك مشهد بالكامل تم حذفه في الحلقة الثانية، ويظهر فيه حجاج عبد العظيم ومجموعة من أصدقائه يتعاطون المخدرات في الوقت الذي تصل فيه الرائحة إلى كريمة مختار التي تجسد دور الأم فتخرج من غرفتها وهي تشم رائحة المخدر وتأخذ نفسا عميقا وتضحك وهي تقول: " يا واد يا خليل يا واد يا عسل إيه الريحة دي" وتم الحذف لعدم وجود مبرر درامي ويدعو الناس إلى تعاطي المخدرات، كما أكدت الصغير على أن الرقابة حذفت جزءًا كبيرًا من أغنية "حجرين على الشيشة" للمغني الشعبي محمود الحسيني لأن كلماتها مبتذلة وقالت الصغير:" إن تدخين الشيشة منتشر بكثرة في مسلسلي "العار" و"زهرة وأزواجها الخمسة" ولذلك تم حذف مشاهد

47- القاهرة، بدون كاتب، ٢٠١٠/٧/٢٠

48- الدستور، كتبت: رضوى الشاذلي، ٢٠١٠/٨/٣

49- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٠١٠/٨/١٥

الشيشة التي ليس لها مدلول درامي، أما التدخين الذي له مدلول درامي ويتحتم وجوده فستتم كتابة عبارة "التدخين ضار جدا بالصحة" أسفل الشاشة كشرط لعرضه وتمت كتابة هذه العبارة بالخط الأسود للتحذير من أضرار التدخين، واستطردت الصغير موضحة أنه تم حذف مشهدا كاملا من "العار" يقول فيه أحمد رزق بأسلوب ساخر "أنا عندي بنتين صينيتين واحدة في شنطة العربية والتانية في الكومودينو" كما حذفنا جميع المشاهد التي تسيء لدولة الصين في جميع الأعمال التي تعرض على التليفزيون والتي استخدمها المؤلفون هذا العام في الكوميديا للسخرية من انتشار السلع الصينية داخل الأسواق، بالإضافة إلى وضع كاتم صوت على الشتائم والألفاظ غير اللائقة في المسلسلات، إذا تم تكرارها أكثر من مرة في الحلقة، ولم يقتصر الحذف عند حدود غير اللائق وحسب، بل امتد ليشمل أجزاءً كبيرة من المشاهد الطويلة دون داع درامي؛ لتفادي الملل في الأحداث وهو ما حدث مع مسلسلي "زهرة وأزواجها الخمسة"، و"العار"، اللذين أثارا حفيظة النقابات المهنية، أيضا حيث طالب فتحي البنا نقيب التمريض، بوقف عرض مسلسل "زهرة وأزواجها الخمسة"؛ لإساءته لمهنة التمريض، من خلال تجسيد بطلته غادة عبد الرازق لدور ممرضة تسرق الأدوية من المستشفى، لتبيعها في السوق السوداء، وأكد البنا أنه بدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاضاة منتج المسلسل ووقف عرضه، وليس ذلك فحسب وإنما تنظيم وقفة احتجاجية تشارك فيها الممرضات في جميع المستشفيات. وهو ما تم بالفعل فنظّم العشرات من ممرضات الإسكندرية، وقفة احتجاجية داخل مستشفى الشاطبي للأطفال ضد المسلسل، متهمات الفنانة غادة عبد الرازق التي تجسد شخصية ممرضة، بالإساءة لمهنة التمريض، والتعريض بسمعة الممرضات، ورفعت الممرضات خلال الوقفة لافتات مكتوبًا عليها " الممرضة هي ابنة - أم - أخت - زوجة لطبيب ومهندس وضابط ومدرس" و "كليات التمريض مرحلة أولى في تنسيق الثانوية العامة" وقالت سامية جابر نقيب التمريض بالمحافظة: " المسلسل أساء لسمعة الممرضات، وأظهرهن في صورة غير حقيقية من خلال الدور الذي جسدته غادة عبد الرازق كممرضة مرتشية وسارقة". مما دفع بالفنانة غادة عبد الرازق لإدلائها بتصريح لصحيفة المصري اليوم[50] قائلة: " أنا ما أقدرش على زعل الممرضات، وهذا الدور لا يعبر عن شخصيتهن أو طبيعة عملهن، كما أنه لم يقصد ممرضة بعينها، فشخصية زهرة جاءت من وحي الخيال، وقدمناها في إطار كوميدي". على صعيد آخر تقدم أحد المحامين بمذكرة إلى النائب العام، طالب فيها بوقف عرض المسلسل أيضا، استنادا إلى ذريعة أخرى، هي مخالفته قواعد الشريعة الإسلامية، لأن بطلته تتزوج من خمسة رجال في وقت واحد. كما يواجه مسلسل "العار" المصير نفسه، بعد أن رفع حمدي السيد نقيب الأطباء دعوى قضائية تطالب بوقف عرضه بسبب مشاهد تدخين السجائر والمخدرات والشيشة بكثرة في المسلسل، واتهم نقيب الأطباء، المسلسل بالترويج للتدخين مما يخالف حملة وزارة الصحة للحد من التدخين، بالإضافة إلى تقدم أحد المحامين بمذكرة إلى النائب العام يطالب فيها بوقف عرض المسلسل بسبب مشاهد العري التي تظهر فيها علا غانم في برومو المسلسل فضلا عن الإيحاءات الجنسية، والملابس الساخنة المنتشرة في أحداث المسلسل.[51]

50- المصري اليوم، كتب: أسامة خالد ومحمد مجلى وأحمد عبد اللطيف، ٢٠١٠/٨/٢٩

51- المصري اليوم، كتب: أحمد الجزار، ٢٠١٠/٨/١٨

٤٧. مسلسلي " ملكة في المنفى " و" سقوط الخلافة " بعيدا عن الرقابة:

أفلت كلٌ من "ملكة في المنفى" و"سقوط الخلافة"، من قبضة الرقابة التي لم تحذف مشهدًا واحدًا من "ملكة في المنفى"، إذ رأى المراقبون أن من حق المواطن أن يعرف تاريخ بلده سواء كان سلبيًا أو إيجابيًا، كما كان ل"سقوط الخلافة" ذات الحظ، فلم تتدخل الرقابة بحذف أي مشهد منه، وقالت منى الصغير رئيس رقابة التليفزيون: " ليس من دوري معرفة إن كان المسلسل يحمل إسقاطات من عدمها، ومادام عملا تاريخيا يستند مؤلفه إلى وقائع فليست هناك مشكلة ".[٥٢]

٤٨. منع برنامج نضال الأحمدية من الظهور على شاشة نايل لايف:

رفض أنس الفقي وزير الإعلام، إدراج برنامج نضال الأحمدية، ضمن قائمة البرامج المقرر إذاعتها على شاشة نايل لايف، بعد أن ذكر تقرير الرقابة، أن البرنامج يحتوي على عبارات، ومواضيع خادشة للحياء، لا تليق بالعرض على تليفزيون الدولة.[٥٣]

٤٩. رقابة التليفزيون المصري تحذف جزءًا من برنامج " اسمع كلامك ":

حذفت الرقابة بالتليفزيون المصري، عددا من العبارات التي قالها المحامي نبيه الوحش في برنامج "اسمع كلامك" مع دينا رامز، حيث وصفتها بأنها خادشة للحياء وتطعن في شرف عدد من الشخصيات العامة، وخصت العبارات بالذكر كلا من الفنان خالد أبو النجا والفنان حمدي الوزير على خلفية قضية جريدة البلاغ.[٥٤]

٥٠. مواجهة مسلسل " بفعل فاعل " مع الرقابة إسرائيل خط أحمر :

أدلت الكاتبة الصحفية منى رجب بتصريح صحافي[٥٥] حول عملها الدرامي " بفعل فاعل "مفاده، إنها فوجئت باعتراض الرقابة على عدد كبير من المشاهد في السيناريو والجمل الحوارية التي لا ترى لاعتراضها عليها أي معنى ومن هذه الجمل على سبيل المثال جملة على لسان أحد الأبطال الذي يجسد إسرائيلي يقول فيها : " إنه يطمع في شراء أراضي سيناء كوسيلة لدخول مصر" وهو الأمر الذي اعتبرته الرقابة تجاوزا غير مسموح به، وأوضحت منى رجب قائلة : " رغم إنني لم أخطئ عندما حاولت نقل وجهة نظر الإسرائيليين، فهي ليست وجهة نظري لكني أقدم عملا دراميا، يجب أن يحتوي على حوار متبادل، وهذه هي الطريقة التي يفكر بها الإسرائيليون، وكان علي أن أنقلها للمشاهد ليتعرف على الأقل على طريقة تفكير العدو" واستطردت رجب : " لقد دخلت مع الرقابة في مناقشات طويلة تمسكت فيها بالسيناريو ورفضت تغييره، بينما أصرت الرقابة على تغيير بعض الجمل التي تتعلق بإسرائيل، وأرى أن هذه التدخلات ظلمت العمل".

52- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٠١٠/٨/١٥

53- اليوم السابع، بدون كاتب، ٢٠١٠/٨/١٧

54- اليوم السابع ، بدون كاتب، ٢٠١٠/٨/١٧

55- الدستور، كتبت: عبير عبد الوهاب، ٢٠١٠/٨/١٩

٥١. برنامج " دوام الحال " وجها لوجه مع الرقابة:

فوجئت الإعلامية ليس الحديدي بعد عرض حلقة د/ هدى جمال عبد الناصر ابنة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من برنامجها " دوام الحال " يوم الأحد الماضي بأن الحلقة تم حذف العديد من أجزائها، وهي الأجزاء التي اعترضت عليها رقابة التليفزيون المصري وقامت باقتطاعها لكونها تتضمن تجاوزا من وجهة نظر المسئولين بالرقابة. وهذه الأجزاء هي: حيث قالت د/هدى عبد الناصر:" والدنا وتقصد - الرئيس جمال عبد الناصر- قال لنا أنا عايزكوا تعتمدوا على نفسكوا لأن من بعدي هيرموكوا في الشارع" وسألتها الحديدي: " الريس كان عارف أن من بعده هيرموكوا في الشارع؟" فأجابتها د/ هدى: أيوه هو قال لنا كد، وفي سياق حديثها عن حياتهم أثناء فترة رئاسة الرئيس جمال عبد الناصر قالت د/ هدى: " إحنا حياتنا كانت مقفولة قوي لما بنشوف دلوقت أولاد رؤساء الجمهوريات، إحنا مكناش كده خالص" وهي الجملة التي تم حذفها أيضا من الحلقة، إلى جانب حذف اسمي عمرو موسى وزكريا عزمي عندما ذكرت د/ هدى إنها ذهبت إليهما بحثا عن أوراق تخص والدها الرئيس الراحل.[56] مما حفز الإعلامية ليس الحديدي، على تقديم مذكرة إلى أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، تشكو فيها الرقابة، لتشويهها حلقات برنامجها " دوام الحال "، وأبدت الحديدي تعجبها الشديد من تقارير الرقابة التي لم تتناول كلمة أو جملة في الحوارات وإنما شملت مطولات غير معقولة خاصة في حلقات كل من: د/ محي الدين الغريب وزير المالية السابق، وسمير زاهر رئيس اتحاد الكرة، والمستشار مرتضى منصور، وذيّلت الحديدي مذكرتها بعدم رغبتها في تقديم برنامج "تافه لا يفيد الناس ". هذا وقد كانت الرقابة حذفت بالفعل جزءًا من حوار وزير المالية السابق عندما قال: " إن ما تعرض له تصفية حسابات من النوع الرديء موضحا تفاصيل الواقعة كاملة، أما بالنسبة لحلقة سمير زاهر فقد حذفت الرقابة الجزء الخاص بملف الجزائر نظرا للسياسة العامة لتهدئة الأجواء بين الشعبين، بالإضافة إلى توصية الرقابة بحذف عدد من الأجزاء المتنوعة من حلقة مرتضى منصور، وهو ما جعل الحديدي تطالب بسحب الحلقة من البرنامج.[57] واستمرت الرقابة في تربصها لبرنامج " دوام الحال" إذ أثارت عبارات من شاكلة "ها كسر لبنان على راسك"، و"ويا أفعى يا طاغية دمشق"، في برومو التنويه عن حلقة زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط، حفيظة الرقابة، حتى جاءت الحلقة خالية من تلك العبارات، وقد وصلت مدة المحذوفات من الحلقة إلى خمس دقائق، كان من بينها أسئلة على لسان الإعلامية ليس الحديدي، وإجابات على لسان جنبلاط، على سبيل المثال لا الحصر، سؤال وجهته الحديدي لضيفها قائلة : " كيف تصافح الرئيس بشار الأسد بعد أن قلت له يا طاغية دمشق، يا أفعى، يا حوتا لفظته البحار؟ " ولم تحذف إجابة جنبلاط، وتم حذف سؤال " كيف انقلب رأيك في حزب الله، فبعد أن كنت ضد سلاح حزب الله، الآن تقول ممكن أن نتفاوض حوله؟ "، ليمضي مقص الرقابة في متن الإجابة حاذفًا إفادة جنبلاط " إن سلاح حزب الله، سلاح استراتيجي للعرب والمسلمين"، ومن الجدير بالذكر أن أغلب المحذوفات تتعارض مع فكرة البرنامج، فحذفت أغلب العبارات التي توضح الانقلاب والتحول في حياة الضيف،

56- الدستور، كتبت: عبير عبد الوهاب، ٢٠١٠/٨/٣٠

57- الجمهورية، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/٢

وتعكس على مرآتها اسم البرنامج .[٥٨] وظلت رحى المعركة دائرة بين الرقابة و" دوام الحال "، فتم تأجيل عرض حلقة من حلقاته كانت تستضيف فيها الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة، بسبب كثرة المحذوفات الرقابية في الحلقة، حيث حذفت رقابة التليفزيون المصري عددًا كبيرًا من الجُمل والعبارات، مما أدى إلى تأجيل ميعاد عرض الحلقة إلى حين تسوية الأزمة بين أسرة البرنامج والرقابة على التليفزيون المصري، وكان برومو الحلقة قد نوّه عن الانقلابات في حياة الغزالي حرب، وعن تحوله من عضو بأمانة السياسات بالحزب الوطني، إلى معارض وقائد لأحد أهم أحزاب المعارضة المتواجدة على الساحة، كما احتوى البرومو على تصريحات عن المنتفعين داخل الحزب، وانتخابات الشورى، والخلافات الكامنة داخل حزب الجبهة.[٥٩]

٥٢. إيقاف إعلان " المصريين ":

اتخذ أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، قرارًا برفع الإعلان الخاص بإحدى شركات المواد الغذائية، التي استغلت الأغنية الوطنية "المصريين" للترويج لمنتجها، من على الشاشات المصرية، بعد مرور أسبوعا على بداية عرضه، مما دفع بالمسئولين في القنوات الفضائية المصرية إلى دراسة الأمر مع الوكالات الإعلانية التابعة لها لمعرفة طبيعة عقود الجهة المعلنة مع القنوات، وإذا ما كانت هناك شروط جزائية في حالة رفع الإعلان قبل انتهاء عقد عرضه.[٦٠]

٥٣. رقابة التليفزيون تصدر تعليمات مشددة للقائمين عليها لتوخي الحذر من الإساءة:

أصدر أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، تعليمات مشددة لمسئولين بالرقابة بضرورة مراجعة المسلسلات قبل عرضها، والتأكد من خلو مضمونها من أي إساءة إلى صورة المرأة العربية، ويندرج تحت هذه التعليمات ليس المسلسلات وحسب، إنما البرامج أيضا التي ينتجها التليفزيون، أو جهات إنتاجية أخرى. جاء هذا القرار بعد الهجوم الشديد الذي تعرض له مسلسل "العار" عندما أظهر فتاة مغربية الأصل تجسد دور " فتاة ليل ".[٦١]

٥٤. وزير الإعلام يوقف برنامج " ١٠٠ مسا ":

أسدل التليفزيون، الستار على برنامج "100 مسا"، الذي عرضته القناة الأولى مستهل شهر رمضان الماضي، وقدمته الفنانة ميس حمدان، ومن إخراج خالد شبانة. كانت الآراء قد تباينت حوله من حيث جودة المستوى الفني الذي ظهر عليه البرنامج، وتناوله لموضوعات وظواهر اجتماعية، وجدها البعض خروجا عن المألوف وما اعتاد عليه جمهور التليفزيون الأرضي.[٦٢] إذ ينتمي البرنامج لنوعية الستاند أب كوميدي أي الكوميديا الارتجالية التي تعتمد على موهبة وحضور ذهن مُقدمِها لسرد المواقف التي تنتزع الضحكات من الجمهور في أستوديو مغلق، إلا أن

58- المصري اليوم، كتبت: شيماء البرديني، ٢٠١٠/٩/٢

59- الدستور، كتبت: عبير عبد الوهاب، ٢٠١٠/٩/٥

60- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/٢

61- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/٢

62- ملحق الأهرام، كتب: عبد الرءوف خليفة وعبد الحكيم أبو علم، ٢٠١٠/٩/١

البرنامج نال حظه من الانتقاد اللاذع تجسد في تأسيس جروب على الموقع الإليكتروني الاجتماعي الشهير Face book ضد البرنامج متهما إياه بالإساءة إلى سمعة الفتاة المصرية فقد قالت ميس في إحدى حلقات البرنامج "نصيحة إلى أي شاب يرتبط بقصة حب مع فتاة إنه إذا حاول مسك يدها وأخبرته الفتاة أنه أول شاب تسمح له بذلك فعليه أن يعلم جيدا إنها كاذبة"، كما اتهمها الجروب بالتطاول على المصريين عموما عندما وصفتهم بأنهم "شعب فتاي، ولا يقومون بشيء إلا الفتوى" مطالبًا بوقف عرض البرنامج.[٦٣]

كل ذلك دفع نادية حليم رئيس التليفزيون، إلى إصدار قرار بإيقاف البرنامج، والاكتفاء بثلاث عشرة حلقة فقط تم عرضها، بناءً على تعليمات وزير الإعلام أنس الفقي، واكتفت حليم بالتعليق على قرار الإيقاف، بأن البرنامج قد فشل جماهيريًا، ولم يحقق النجاح المتوقع له. من جهة أخرى عبّر مخرج البرنامج خالد شبانة عن استيائه قائلا: "لم يسئ البرنامج إلى المصريين كما يردد البعض، لكنه يتعرض لنقد الظواهر السلبية في حياتنا، وهذا شيء مباح في إطار مساحة حرية نتحرك فيها دون الخروج على مقتضيات تسيء للمجتمع، وأوضح شبانة سبب المشكلة الحقيقية قائلا: إن مقدمة البرنامج ليست مصرية ولا يجب السماح لها بتقديم عمل ينتقد مشاهد وسلوكيات من حياتنا اليومية".[٦٤] وقد أسفرت التطورات اللاحقة عن قرار الرقابة بحذف ست حلقات من الجزء الثاني من البرنامج الذي يبلغ ثلاث عشرة حلقةً، أي ما يقرب من نصف الحلقات، بدعوى أنّها تحمل إساءات للمجتمع.[٦٥]

٥٥. رفض دعوى قضائية مطالبة بوقف عرض مسلسل "بالشمع الأحمر":

قررت المحكمة الاقتصادية، في ٢٠١٠/٩/٦ ، شطب الدعوى المرفوعة من أسرة محمد مختار المقتول على يد أستاذ جامعي بجامعة عين شمس، ضد وزير الإعلام، تطالب بوقف عرض مسلسل "بالشمع الأحمر" الذي يتعرض لتفاصيل حادثة مقتل المجني عليه، على عدد من قنوات التليفزيون المصري خلال شهر رمضان الماضي، وذلك لعدم حضور المدعي. هذا وقد أوضحت صحيفة الدعوى أن المسلسل تناول بالتفصيل أحداث الجناية التي ارتكبها د/ محمد أحمد غريب أستاذ الغدد الصماء بجامعة عين شمس والصادر بحقه حكمًا بالإعدام في مايو الماضي، على خلفية اتهامه بمقتل محمد مختار تاجر أدوات كهربائية، بمساعدة ممرضه عام ٢٠٠٨ بسبب خلافات مالية بينهما؛ مما أساء إساءة بالغة لأسرة المجني عليه ومس جروحًا غائرة بمشاعرهم، إلى جانب تزامن عرض المسلسل مع الذكرى السنوية للمجني عليه، وعدم حصول أي من أطراف العمل سواء المنتج أو المخرج على تصريح من أسرة المجني عليه للقيام بمثل هذا العمل.[٦٦] على صعيدٍ آخر، وصف جمال العدل منتج "بالشمع الأحمر"، طلب بعض الأطباء الشرعيين عدم عرض المسلسل بأنه "هوجة غرضها الشهرة"، قائلا: "كل ما ورد في المسلسل كان تحت إشراف الدكتور السباعي أحمد السباعي رئيس مصلحة الطب الشرعي، وقد ذكرنا اسمه على التترات، وأثناء الكتابة تحرينا الدقة اللازمة في كل معلومة، خاصة

63- المصري اليوم، كتبت: ريهام جودة، ٢٠١٠/٩/١

64- ملحق الأهرام، كتب: عبد الرءوف خليفة وعبد الحكيم أبو علم، ٢٠١٠/٩/١

65- http://www.elaph.com/Web/arts/2010/10/602920.html?entry=articleTaggedArticles

66- الشروق، كتب: أحمد البهنساوي، ٢٠١٠/٩/٧

أن العمل هو الأول من نوعه حيث يتعرض بعمق لدور الطبيب الشرعي، وكل كلمة كتبت في العمل كان يعاد النظر فيها من قِبل دكتور السباعي الذي أوضح لنا الكثير من التفاصيل الخاصة بالتعامل مع الجثث أو المصطلحات الطبية المستخدمة، كما صورنا تحت إشراف عدد كبير من الأطباء داخل مقر الطب الشرعي نفسه"[٦٧].

٥٦. مسلسل " شيخ العرب همام " يثير غضب أحفاد همام:

خيّب مسلسل " شيخ العرب همام "، ظنون أحفاد أمير الصعيد صاحب إعلان أول جمهورية مصرية، إلى حد الثورة على مؤلف العمل الدرامي عبد الرحيم كمال، وكل طاقم المسلسل ابتداءً من النجم يحيى الفخراني، وانتهاءً إلى كل العاملين به، وتجسد ذلك الغضب الهائل في تقديم بلاغ إلى النائب العام، يطالب بين طياته، بإيقاف عرض المسلسل الذي سبب لهم العار وفق رؤيتهم، حيث أدلى أحمد عمر الهمامي حفيد الشيخ همام بتصريح صحافي[٦٨] قال فيه: " المسلسل به الكثير من المغالطات التاريخية، أولا: جدي همام لم يتزوج غير زوجة واحدة هي ابنة عمه "صالحة" ولم يحدث أن تزوج تلك التي تدعى "ورد اليمن"، وهذا ثابت في الكتب التاريخية، والمراجع العلمية، ثانيا: هناك أيضا شخصية ليلى وقصة حبها المزعومة مع قاطع طريق، كلها مختلقة ولم تحدث وتؤدي إلى جلب العار والدم لنا لأن لن يقبل أحدا من الهمامية أو الهوارة أن يعايره أحد بقصة حب مختلقة ولا توجد عندنا بنات تعشق قطاع طرق فبناتنا محترمات. ثالثا: حكاية أخيه المجذوب وهذا غير حقيقي، فلم يكن له أخ بهذا الشكل أبدا. بالإضافة إلى روايات كثيرة مختلقة، مثل عمله "سقا"، كما تضمن المسلسل ألفاظا خارجة وبذاءات، حيث قال الفخراني في أحد المشاهد "إن الهمامية كيفهم النسوان" وهذا سباب، وأيضا عندما يقول "هاتولي ولد الفرخ" قاصدًا أبناء عمومته، وهي كلمة بذيئة في اللهجة الصعيدية، ف"ابن الفرخ" تعني "ابن الزانية"، وهذا سِباب لا يمكن أن يقبله الهمامية".

كما وجّه أحفاد الشيخ "همام"، نداءً إلى الرئيس مبارك، جاء نصّه كالتالي: " قبائل الهوارة والأشراف والجعافرة وكل القبائل العربية بصعيد مصر، يتوجهون لسيادتكم بضرورة التدخل لمنع عرض هذا العمل مرة أخرى". بهذه العبارة أوجز أحفاد الشيخ همام مطالبهم بضرورة منع عرض المسلسل مرة أخرى، أو على الأقل تنقيته من اللقطات التي نالت من "عرضنا وشرفنا وسمعة نساءنا" وفقا لرؤيتهم مؤكدين أن "المسلسل يخالف الواقع، ويشوه التاريخ الذي كتبه المؤرخون العظام القامة أمثال: الجبرتي، ورفاعة الطهطاوي، ولويس عوض وغيرهم"[٦٩].

٥٧. المناوي يمنع استضافة المذيعين العرب في برنامج "صباح الخير يا مصر":

أصدر عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار، قرارًا شفويًا لفريق إعداد برنامج "صباح الخير يا مصر" بمنع استضافة أي من الإعلاميين العرب على شاشة البرنامج وذلك تحت أي ظروف. جاء قرار المناوي بعد الأخطاء العديدة التي وقع فيها فريق إعداد البرنامج في الفترة الأخيرة، عندما استضافوا الإعلامي الإعلامي اللبناني جورج قرداحي الذي أسهب في مدح السيد حسن نصر الله خلال البرنامج لمدة ٢٠ دقيقة وسط

[67] - المصري اليوم، كتب: أحمد الجزار، ٢٠١٠/٩/٥

[68] - المصري اليوم، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/٦

[69] - المصري اليوم، كتب: أسامة خالد ويوسف العومى، ٢٠١٠/٩/١٤

ارتباك واضح من مذيع البرنامج، والخطأ الثاني حدث عند استضافة الإعلامية اللبنانية جيزيل خوري، وعجز مذيعو البرنامج أيضًا عن محاورتها أو مجاراتها في معلوماتها الكثيفة، حيث كشف ذلك ضعف الإعداد، وعدم تمكن المذيعين من أدواتهم في إدارة الحوار.[٧٠]

٥٨. الرقابة حذفت أجزاءً من حلقات برنامج "الجريئة والمشاغبون":

تعرض برنامج "الجريئة والمشاغبون"، الذي قدمته إيناس الدغيدي، خلال شهر رمضان الماضي لملاحظات الرقابة ومقص رقيبها، إذ اعتمد البرنامج بشكل أساسي على استضافة الشخصيات التي يحفل تاريخها بالمشاغبة والتمرد في كل المجالات، ولم يقتصر على الفنانين وحسب، مما أثار حفيظة الرقابة التي اقتطعت من حلقة الإعلامي مفيد فوزي الجزء الذي تحدث فيه عن تعدد الزوجات، كما حذفت جزءًا من حديث بسمة وهبي عن بعض الأمور الشخصية لها، بالإضافة إلى حذف جزء من حلقة الفنانة لوسي.[٧١]

٥٩. مسلسل " اغتيال شمس " يواجه ٣٧ ملاحظة رقابية لإجازة عرضه:

أدلى المؤلف محسن الجلاد، بتصريح صحافي[٧٢] أكد فيه أن مسلسله "اغتيال شمس" يواجه ٣٧ ملاحظة من رقابة التليفزيون التي اشترطت تنفيذها قبل عرضه، موضحا أن هذه الملاحظات تمس صلب الدراما وستضر بالتتابع الدرامي للمسلسل، ولذلك لن ينفذ أيًا منها، متوقعًا خوض معركة مع جهاز الرقابة. وفي اتصال هاتفي أجراه باحث المؤسسة مع محسن الجلاد [٧٣] قال الجلاد: " المشكلة الأساسية مع رقابة التليفزيون المصري، على الرغم من أن المسلسل من إنتاج مدينة الإنتاج الإعلامي، وشراء التليفزيون المصري لحق العرض ومع ذلك لم يعرضه، والمشكلة ما زالت قائمة مع الرقابة، وفي رأيي لأن المسلسل يكشف عن الفساد السياسي، والأزمات الاقتصادية الطاحنة، ومشاكل المنظومة التعليمية بمناهجها المهلهلة، وعلى رأسها البحث العلمي، إلا أن المسلسل عرض على شاشات قنوات "الحياة" و"كايرو دراما"، و"بانوراما دراما" لأن الرقابة ليست لها سيطرة على برامج القنوات الخاصة".

٦٠. الحكومة تشترط نقل وحدات البث المباشر إلى الإنتاج الإعلامي لتجديد ترخيص تسع قنوات:

طلبت وزارتا الإعلام والاتصالات، من مكاتب تسع قنوات تليفزيونية، تقدم خدمات البث المباشر من مصر، توفيق أوضاعها طبقا للقواعد المنصوص عليها لتجديد التراخيص. قالت مصادر في إحدى القنوات التليفزيونية العربية العاملة بالقاهرة إن جهاز تنظيم الاتصالات طالب مسئولي القنوات، الأسبوع الماضي، بضرورة الحصول على موافقة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بإبقاء أو تحريك وحدات النقل المباشر المعروفة باسم SNG المملوكة لها. ولفتت إلى أن مسئولي القنوات سعوا للحصول على موافقة الاتحاد، فطلب منهم نقل الوحدات إلى مكاتب دائمة بمدينة الإنتاج الإعلامي، كشرط رئيسي للحصول على ترددات من جانب جهاز تنظيم الاتصالات لبث إشارات الإرسال والاستقبال من مصر

---

[70]- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/١٣

[71]- روز اليوسف، كتبت: رضوى الشاذلي، ٢٠١٠/٩/٧

[72]- المصري اليوم، بدون كاتب، ٢٠١٠/٩/١٣

[73]- اتصال هاتفي أجراه باحث المؤسسة مع محسن الجلاد، ٢٠١٠/١٢/١٣

للعالم أو العكس، وإلا اعتبرت مخالفة للقواعد المنصوص عليها في الرخص الممنوحة لهم باستخدام هذه الخدمات. وقالت المصادر إن هذه التحركات جاءت دون إنذار مسبق، رغم أن بعض هذه القنوات يضع وحدات البث المباشر في مكاتبها بالقاهرة منذ ٥ سنوات أو أكثر. وقال محمد جوهر، المسئول بشركة «فيديو كايرو سات»، إن الشركات العاملة في هذا المجال طالبت منذ فترة طويلة بتقنين أوضاعها بهدف الحد من انتشار الشركات العشوائية التي تعمل في هذا المجال. وقال إنه لا يوجد ضرر من أي إجراء جديد، مؤكداً أن الشركات العشوائية هي التي ستتأثر سلبا بها.[٧٤] في السياق نفسه، انتقدت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التطورات الأخيرة في مختلف صور الإعلام المصري، معتبرة إياها «حملة منظمة على الأصوات الصحفية والمعارضة قبيل الانتخابات البرلمانية». وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في بيان " إن هستيريا التضييق على حرية الرأي والتعبير التي أصابت الحكومة، تعد محاولة للعودة بحركة المطالبة بالديمقراطية إلى ما قبل ٢٠٠٥". ولم يمضِ من الوقت الكثير حتى اتخذت الشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" قرارًا بوقف بث قناة "البدر" لمخالفتها الضوابط والشروط المرخص لها للعمل. إذ صرح مصدر مسئول بالشركة بأن القناة خالفت خلال الفترة الأخيرة العديد من الضوابط، والشروط المصرح لها لاستخدامها في بث برامجها، مما استدعى اتخاذ القرار اللازم بوقف بث إرسالها.[٧٥]

٦١. الشورى يطلب من وزيري الاستثمار والإعلام مراجعة تراخيص القنوات الدينية:

قام مجلس الشورى بتشكيل لجنة من خبراء الإعلام، وطالب وزارتي الاستثمار والإعلام بمراجعة تراخيص القنوات الفضائية الدينية التي يتم بثها على القمر الصناعي المصري نايل سات من وداخل المنطقة الإعلامية الحرة. وقالت لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى في اجتماع عاجل لها صباح أمس برئاسة فوزي فهمي إن هذه القنوات تسببت في إثارة العديد من الحوادث الطائفية والدينية بعد أن توقفت عن الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي، وأخذت تتعرض للقضايا الدينية دون علم وبث كل ما يؤثر بالسلب في الوحدة الوطنية وروح التسامح بين المسلمين والمسيحيين.

وقد اقترحت اللجنة على وزارتي الإعلام والاستثمار تشكيل لجنة من خبراء الإعلام لمراجعة اختصاصات القنوات الفضائية قبل منحها تراخيص البث، منعاً لما يقوم به البعض من تحايل ببث برامج تخالف موافقات البث. وأشارت اللجنة إلى أنها تطالب بذلك بعد أن لاحظت أن عدداً غير قليل منها يتم منحه الترخيص علي أساس بث مواد ثقافية ثم تتغير وتنقلب الأمور إلى بث مواد دينية تثير الفتن الطائفية. وقد قامت اللجنة بدعوة الدكتور أحمد الطيب ــ شيخ الأزهر ــ والبابا شنودة ــ بابا الكنيسة الأرثوذكسية المصرية ــ لحضور الاجتماع القادم لإلقاء بيان

---

[74] - http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=273380

[75] - http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=28506

حول كيفية التصدي لمحاولات إثارة الفتنة الطائفية بعد الأحداث الأخيرة التي شهدت مواجهات بين عدد من علماء الدين المسلمين ورجال الكنيسة المصرية.[٧٦]

٦٢. نايل سات والمزيد من التحذيرات بالإغلاق:

عقد مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية، اجتماعًا في ٢٠١٠/١٠/١١، وأصدر خلاله توجيه إنذار لقنوات النايل سات التي تخالف الأغراض المرخص لها به، والقنوات التي تقوم بترويج الخرافات، وما يُطلق عليه العلاج بالطب النبوي، والأعشاب، وفك السحر، والرقية، وتقديم الفتاوى بالبرامج وعبر الهاتف من أشخاص غير مؤهلين، والترويج لدعاوى الفتنة والتطرف، والحض على الكراهية بين الأديان، إضافةً إلى القنوات التي تحقق أرباحا هائلة من الإعلان عن مستحضرات طبية، وأدوية، وأساليب علاج مبتدعة وغير مرخص بها من وزارة الصحة المصرية، كما أكد المجلس على متابعة هذه القنوات ورصد مخالفاتها، والتأكد من التزامها التام بميثاق الشرف الإعلامي بما يحقق صالح المجتمع، ويحافظ على سلامة المتلقي، وتأتي وقفة مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية، في إطار مراجعة موقف القنوات المرخص لها من المنطقة الحرة الإعلامية، والقنوات التي يتم بثها عبر الأقمار الصناعية المصرية نايل سات، والتأكد من التزامها بالغرض المرخص لها به، وبالضوابط المنصوص عليها بتعاقداتها مع الأقمار الصناعية.[٧٧]

٦٣. قائمة المنع تضم برنامج علاء صادق:

مُنِع الإعلامي علاء صادق، من تقديم برنامجه الرياضي " ظلال وأضواء "، على قناة النيل للرياضة، التابعة للحكومة المصرية، ضمن التطورات التي شهدتها الساحة الإعلامية على صعيد المنع الإعلامي، حيث قرر رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أسامة الشيخ، إيقاف برنامج "أضواء وظلال"، الذي يقدمه صادق، لأجل غير مسمى، ولم يفصح القرار عن الأسباب الرسمية للإيقاف. ومن الجدير بالذكر أن صادق قد وجّه انتقادات عنيفة لوزارة الداخلية، خلال برنامجه، بسبب تعرض بعض أفراد الأمن للضرب من جانب بعض مشجعي فريق "الترجي" التونسي، خلال لقاء الأهلي والترجي في ذهاب نصف نهائي بطولة دوري أبطال أفريقيا، الذي أقيم الأحد الموافق **٢٠١٠/١٠/٣**، بإستاد القاهرة. وطلب صادق في البرنامج من وزير الداخلية، حبيب العادلي، ضرورة تقديم اعتذار رسمي عما حدث. من جانبه قال الإعلامي علاء صادق في تصريحات لـــCNN العربية موضحا أن طريقته في العمل تجنح نحو الحدة والنقد اللاذع، وإنه كان حادًا في انتقاداته الأخيرة، كما أن القرار الذي صدر بحقه " كان حادًا أيضًا "، وأضاف صادق أنه تقبل القرار، ولن يسعى للعودة للتلفزيون المصري، وسيعتبر الفترة المقبلة نوعًا من الراحة بعد المجهود الشاق الذي تعرض له في الشهور الماضية.[٧٨]

---

[76]- http://dostor.org/politics/egypt/10/september/29/30408

[77]- الموقع الإليكتروني لجريدة اليوم السابع، كتب: ريمون فرنسيس،٢٠١٠/١٠/١٢ http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=289864

[78]- http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/10/6/alaa.sadik/index.html

٦٤. إيقاف برنامج " القاهرة اليوم " لعمرو أديب:

أكَّد مصدر من داخل قناة "أوربت" في القاهرة أنَّ السبب وراء إغلاق القناة وتعليق برامجها سياسيٌّ وليس مالي، وذلك بسبب تجاوز عمرو أديب للخطوط الحمراء في برنامجه "القاهرة اليوم" وانتقاده اللاذع للحزب الحاكم ولنجل الرئيس مبارك ، فيما تواصلت المفاوضات بين إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي وقناة "أوربت"، لحل أزمة إغلاق استوديوهات الأخيرة وإيقاف برامجها، وكشف مصدر بالقناة، النقاب عما يعتقد أنَّها أسباب غير مالية للأزمة، موضحًا أنها جاءت ردًّا على زيادة حدَّة هجوم الإعلامي "عمرو أديب" على الحكومة وجمال مبارك، والقول بأنَّ "مصر أصبحت ملكًا للهبيشة، واللي بيسرق شيء حلال عليه". وأضاف المصدر الذي فضَّل عدم الكشف عن اسمه، أنَّ عمرو أديب، تجاوز الخطوط الحمراء في حلقة يوم السبت ٧ أغسطس الماضي خلال برنامجه "القاهرة اليوم"، خصوصًا وأنه من المحسوبين على النظام الحاكم. وأوضح أنَّ أديب قال تعليقًا على الحملة الَّتي أطلقها المعارض السياسي الدكتور "أيمن نور" ضد ترشح جمال مبارك لرئاسة الجمهوريَّة، وترفع شعار"مصر كبيرة عليك"، "إن عدم مساس الشعب بهذه اليافطات يشكِّل تعبيرًا قويًّا على رفض الشعب لجمال مبارك كمرشح لرئاسة الجمهوريَّة"، وتابع المصدر: "ليس هذا فقط، بل سخر أديب من حملة التوقيعات الَّتي قام بها شباب الحزب الوطني الديمقراطي بمحافظة الشَّرقيَّة لصالح جمال مبارك، لأنَّها لم تجمع سوى مئة توقيع فقط، على حد قوله. واستطرد المصدر قائلاً: "إنَّ أديب لم يتوقف عند هذا الحد، بل قال إنَّ شريحةً كبيرةً من الشعب المصري يتمكلها شعور باليأس عندما تعلم أنَّ نتيجة الانتخابات الرئاسيَّة المقبلة محسومة لصالح الرئيس مبارك أو نجله، ودعا المواطنين لاستخراج البطاقات الانتخابيَّة والذهاب إلى صناديق الاقتراع حتَّى يتمكَّنوا من تغيير الواقع، مذكرًا إياهم بأنَّ الرئيس مبارك فاز في انتخابات العام ٢٠٠٥ بـــأصوات ٧ ملايين فقط من أصل ٨٠ مليون مصري. وأشار المصدر إلى أنَّ جميع فريق العمل بالبرنامج كان يتوقَّع أنْ يتم لفت نظر أديب بطريقة أو بأخرى، خصوصًا في ظل اقتراب موعد الانتخابات البرلمانيَّة، ثمَّ الانتخابات الرئاسيَّة في العام المقبل، لافتًا إلى أنَّ جميع العاملين كانوا يتصورون أنَّ الأزمة ماليَّة بحتة، ولكن تأكَّد لهم أنَّ لها وجهًا آخر، بعد أن طال أمدها، على الرغم من سداد إدارة القناة متأخراتها، فيما تصر إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي على فسخ العقد. بينما جاءت تصريحات فيلكس سرحان المدير التنفيذي لشركة "أوربت" لجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٢ سبتمبر، داعمةً لكلام المصدر، حيث نقلت عنه الصحيفة قوله: "لم يتوقف برنامج "القاهرة اليوم" بسبب الدفعات الماليَّة المتأخِّرة على الشبكة، لأننا أبلغنا المدينة بإصدارنا شيكات مقبولة الدفع قيمتها ٥ ملايين ونصف المليون جنيه، هي كل المتأخرات المستحقة علينا من تاريخ ٨ سبتمبر، لكن مسئولي المدينة رفضوا تسلمها أو الرد علينا".

وأضاف فيلكس: "الموضوع أكبر من مجرد خلاف بين شركة مساهمة مع شركة أخرى حول تعاملات ماديَّة، لكنه تجاوز ذلك إلى إدارة الأزمة بتعليمات من جهة سياديَّة عليا"، وأضاف للصحيفة: "كان بإمكاننا أنْ نصور برامجنا في خمس عواصم هي روما ، والرياض، وبيروت، والكويت، والبحرين، لكننا رفضنا لأنَّ "القاهرة اليوم" برنامج مصري ولن يخرج إلا من مصر.[٧٩]

[79]- http://www.elaph.com/Web/arts/2010/9/598562.html

٦٥. اتفاق نايل سات ونور سات لتنظيم البث:

أعلنت شركتا نايل سات ونور سات لخدمات الأقمار الصناعية، يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١٠/١٣، أنهما وقعتا مذكرة تفاهم تضع ضوابط لعمل القنوات التلفزيونية التي تبث على أقمارهما. وقالت الشركتان إن الضوابط التي اتفقا عليها تدعو إلى حماية المشاهد العربي من كل ما من شأنه الإساءة إلى المجتمعات العربية، وتجنيبه كل ما يدعو إلى الترويج لخطاب الكراهية والعنف والتفرقة الدينية أو الطائفية أو العرقية. كما يدعو البروتوكول الذي تم التوقيع عليه إلى عدم المساس بوحدة المجتمعات والدول أو الترويج للشعوذة والمنتجات التي تضر بالصحة العامة.

وتشدد الضوابط على ضرورة احترام القيم الإنسانية والمواطنة التي هي أساس سلام وأمن المجتمع والتقدم والحضارة. ويأتي التوقيع على البروتوكول بعدما أوقفت شركة نايل سات -التي تمتلكها الدولة المصرية- مؤخرا بث أربع قنوات فضائية تبث من خلالها، هي الناس، الحافظ، وخليجية إضافة إلى الصحة والجمال. كما وجهت الشركة إنذارين بالإغلاق لكل من قناتي أو.تي.في والفراعين بسبب ما أسمته مخالفتهما شروط الترخيص الصادر لهما، علما بأن مصر أوقفت في السابق بث ثلاث قنوات دينية هي البدر والبركة والحكمة، إضافة إلى قنوات أوربت. وأدانت جمعيات حقوقية الخطوات المصرية باعتبارها محاولات للتضييق على الإعلام وحرية الرأي والتعبير.

يذكر أن نور سات - وهي شركة يمتلكها رجال أعمال خليجيون ومقرها البحرين- تقوم بتشغيل منظومة للاتصالات الفضائية على أكثر من موقع مداري وأكثر من قمر صناعي بالتنسيق مع شركة نايل سات.[٨٠]

٦٦. لجنة الشباب والرياضة بالشورى تطالب أنس الفقي بغلق القنوات الرياضية المخالفة:

طالب أعضاء لجنة الشباب والرياضة، بمجلس الشورى، برئاسة الدكتور نبيه العلقامي في ٢٠١٠/١٠/٢٦، وزير الإعلام أنس الفقي، بأن يصدر قرارًا بغلق القنوات الرياضية التي تشعل إثارة المشجعين الرياضيين، وتحفزهم على أعمال الشغب داخل الملاعب، أسوة بقرار إغلاق القنوات الدينية، كما طالب محمد ماهر- وكيل اللجنة- باحتواء شباب الألتراس وشدد على أهمية تدخل المجلسين القومي للشباب، والقومي للرياضة، بالإضافة إلى الأندية لتشكيل روابط للمشجعين أسوة بما هو متبع في الدول الأوروبية، خوفًا من استغلال حماس هؤلاء الشباب، والدفع بهم خارج نطاق الرياضة، جاء ذلك في الوقت الذي شن فيه أيمن أبو عايد رئيس رابطة النقاد الرياضيين، هجومًا عنيفًا على القنوات الرياضية التي تقدم برامج مثيرة للرأي العام، وطالب وزير الإعلام باتخاذ موقفًا صارمًا يغلق هذه القنوات أسوة بما اتخذ من إجراءات مقيدة مع القنوات الدينية، ووافقه الرأي الدكتور نبيه العلقامي- رئيس اللجنة- التي أوصت بعمل ميثاق شرف تلتزم به القنوات أثناء مناقشة الأمور الخاصة بالرياضة.[٨١]

---

[80]- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9981148F-D932-428D-8DEB-1103D6A3D021.htm?GoogleStatID=9

[81]- الشروق، كتب: محمد أبو زيد ومحمد عبد الراضي، ٢٠١٠/١٠/٢٧

٦٧. التليفزيون يدرس إنشاء قناة دينية تعتمد على شيوخ الأزهر:

أعلن أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أن التليفزيون المصري يدرس حاليا فكرة إنشاء قناة فضائية دينية، تقدم الدين الإسلامي بشكله الصحيح، وتعتمد في برامجها على رجال دين معتمدين من الأزهر، جاء هذا الإعلان بعد إغلاق عدد من القنوات الفضائية الدينية التي اعتمدت على جذب المشاهدين ببرامج الدجل والشعوذة وإثارة الفتنة الطائفية وإشاعة التطرف في المجتمع المصري وأدلى الشيخ بتصريح صحافي[82] قال فيه: "إن موضوع إنشاء القناة مازال تحت الدراسة وسيتم تنفيذه بالتعاون مع رجال الأزهر المعتمدين؛ لتقديم برامج تتناول الدين الإسلامي الصحيح، بعيدا عما كان يحدث على الفضائيات الدينية التي أغلقت، وستكون برامج القناة على شاكلة البرامج الدينية التي تقدم على شاشات التليفزيون المصري، واستطرد الشيخ موضحًا، أنه في حالة عدم استكمال مشروع القناة، ستتم إعادة النظر في البرامج الدينية التي تبث على قنوات التليفزيون من حيث عددها ومحتواها، لأن القنوات التي تم إغلاقها ليس لها علاقة بالدين الإسلامي، إذ تعتمد على الدجل والشعوذة، وتتاجر بالدين، وتنشر آراء دينية متطرفة تحض على الفتنة الطائفية، وبالتالي فإن تدخل الدولة كان أمرًا ضروريًا لحماية المجتمع من خطر هذه القنوات".

٦٨. إيقاف ١٢ قناة تروج للإباحية والشعوذة والتطرف:

استمرارًا لجهود تنقية الفضاء المصري والعربي من القنوات الدينية المتطرفة، التي تشيع روح الفتنة، وتشكك في العقائد، وقنوات الدجل والشعوذة والخرافة، والرسائل الخليعة. قررت إدارة النايل سات وقف١٢ قناة، وإنذار٢٠ أخرى، جاء قرار الوقف الفوري لتلك القنوات مؤقتا لحين تصويب مسارها، وتغيير رسالتها الإعلامية، بما يحقق الالتزام بضوابط تعاقدها مع شركة النايل سات والتزامها التام بثوابت الأديان السماوية، وعادات المجتمع وتقاليده، والتوقف عن إثارة النعرات الطائفية، والحض على ازدراء الأديان، والتزامها بميثاق الشرف الصحفي والإعلامي. وتشمل القنوات الموقوفة قنوات: صفا، وآيات، والأثر، وأهل البيت، ومرح الخليج، وريحانة، والرقية، وعالم حواء، وإميل آت.تي.في، ومرح تي.في، وستريك، ولايف تي.في. أما القنوات التي تم إنذارها لوقف تجاوزاتها، فتشمل: الغدير، وصدى الإسلام، وبداية، والفجر، والمجد، وصلة، والصوفية، والأنوار، والقيثارة، ومواهب، وجوردون ميد، وصمد، ومرسال، وسهم تي.في، والحقيقة، والإمارة، وغنوة، والذهبية، وحواس، وHI.TV وأكد أنس الفقي وزير الإعلام أن الإجراءات التصويبية التي اتخذتها شركة النايل سات تجاه القنوات المتطرفة، وكذلك القنوات الإباحية هي إجراءات تستهدف في مجملها الحفاظ على قيم المجتمع المصري والعربي وتقاليده، وتعمل على الحفاظ على أخلاقيات، ومثل العمل الإعلامي المسئول الذي يخدم المواثيق والأعراف، ويحافظ على الأسرة المصرية والعربية. وشدد الفقي على أن حرية الإعلام مكفولة لكل المشتغلين بالصناعة، ولكن في إطار من الحرية المسئولة، واحترام الأديان والمعتقدات والمثل والقيم التي قامت عليها

82- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٣/١٠/٢٠١٠.

مجتمعاتنا الإسلامية والعربية.[٨٣] هذا وقد أدلى الداعية الإسلامي صفوت حجازي بتصريح خلال ندوة نظمتها لجنة الحريات بنقابة الصحفيين٨٤ قائلا: " إن الحكومة اشترطت على أصحاب القنوات الدينية ألا يظهر على شاشتها مقدم برامج "ملتح" وأن يكون حاصلا على شهادة ممارسة العمل الإعلامي، كما أنهم تلقوا تشديدات بعدم المساس بقضايا الكنيسة ومشاكل المسيحيين، واعتبار الشيعة خطا أحمر، لا يمكن التطرق إليهم وأخيرا عدم الحديث عن السياسة أو نقل الأخبار اليومية. على صعيد آخر أرسلت السفارة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية، خطابًا إلى صحيفة "واشنطن بوست" ترد فيه على الافتتاحية التي نشرتها الصحيفة وتناولت ما اعتبرته قيودا على الإعلام المصري ونفت السفارة ما نشرته الصحيفة حول ممارسة الحكومة قمعا ضد الحركات المعارضة، ووسائل الإعلام وقالت السفارة في خطابها الذي نشرته الصحيفة أمس الأول: " إن تراخيص البث الخاصة بسبع عشرة قناة أوقفت، ولم تلغ لأن هذه القنوات تحرض على الكراهية ضد الجماعات الدينية، وفيما يتعلق بترخيص استخدام رسائل التليفون المحمول المجمعة أكدت السفارة أنها خطوة مهمة للتعامل مع السوق المتغيرة على نحو سريع وليس الهدف منها قطع إرسال الرسائل النصية عبر التليفون واستطردت السفارة في الدفاع عن الحكومة قائلة: "إن الحكومة لا علاقة لها بفصل إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة الدستور السابق مؤكدة على أن قرار الفصل جاء نتيجة لخلاف شخصي مع ملاك الجريدة الجدد وأن إبراهيم عيسى تلقى عروضا بوظائف أخرى في وسائل إعلام خاصة، موضحة أن "مصر لديها بيئة إعلامية تعتبر الأكثر انفتاحا وتنوعا في العالم العربي" ونبهت السفارة إلى أن انتخابات مجلس الشعب سوف تخضع لإشراف اللجنة العليا للانتخابات التي يرأسها قضاة مستقلون لم يقم الرئيس مبارك بتعيين أي منهم، وأكدت أن الإدلاء بالأصوات وفرزها سوف يتم من خلال مندوبي المرشحين، والمجتمع المدني المصري، ووسائل الإعلام. كانت "واشنطن بوست" قد خصصت افتتاحيتها التي نشرتها في ٢٠١٠/١٠/٢٩ للحديث عن مهمة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن الديمقراطية في مصر وقالت إن أوباما أثار عند لقائه الرئيس مبارك في سبتمبر الماضي الحاجة الماسة إلى مجتمع مدني نشط، ومنافسة سياسية مفتوحة، وانتخابات شفافة تتسم بمصداقية، وذكرت أن الرئيس مبارك فعل عكس ما طلبه أوباما.[٨٥]

٦٩. مبادرة لإطلاق قمر صناعي إسلامي لمواجهة إغلاق القنوات الدينية:

أعلن إسلاميون أصوليون مصريون، مبادرة لإطلاق " قمر صناعي إسلامي"، في معرض احتجاجهم على الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإعلامية المصرية في مواجهة بعض القنوات الدينية أخيرا، حسب ما كشفت مصادر خاصة، نقلاً عن تقرير لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية السبت ٢٣-١٠-٢٠١٠. وقال منتصر الزيات، المحامي وثيق الصلة بالجامعات الإسلامية، إنه أطلق المبادرة المنادية بطرح اكتتاب عام لتوفير التمويل اللازم للقمر الصناعي الإسلامي، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة لا مناص منها في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الإعلامية حاليًا، وأضاف أن الطرح القائل بانتقال القنوات الإسلامية الدينية المغلقة أو التي ضُيق عليها الخناق، على حد تعبيره، إلى أقمار صناعية عربية

83- http://www.ahram.org.eg/325/2010/10/20/25/44366.aspx

84- الشروق، كتبت: ميساء فهمي، ٢٠١٠/١٠/٢٧

85- المصري اليوم، كتب: محمد عبد الخالق مساهل، ٢٠١٠/١١/٥

أخرى قد يكون حلا مؤقتاً، ولكن لا يمكن الاستناد إلى هذا بصورة دائمة؛ حيث تتفق الدول العربية على المدى الطويل في المرامي، ومما يأتي في هذا السياق اتفاق القمر الصناعي المصري "النايل سات" والأردني "نور سات" على وقف قناتي "الرحمة" و"الحكمة". وتابع: "إننا في حالة كرّ وفرّ وحرب ضروس ولابد أن نبحث عن البدائل في أوروبا على الأقل في الفترة القليلة المقبلة". واستبعد نكوص القنوات الدينية، ضارباً المثل بقناة "الناس"، وتراجعها عما تقدمه من برامج دينية والعودة لبث الموسيقى والمسرحيات، قائلا: "هذا أمر غير طبيعي ومستحيل أن يحدث".[٨٦]

٧٠. قناة " الفراعين " ترفع شريط الأخبار بعد إنذار الإعلامية الحرة:

قامت إدارة قناة الفراعين، برفع شريط الأخبار، الذي كان يعرض أسفل شاشتها، ذلك بعد أن تلقت إنذارًا من مجلس إدارة المنطقة الإعلامية الحرة يفيد بضرورة تقنين أوضاع قناة الفراعين والالتزام بشروط إبرام التعاقد معها للحصول على ترخيص القناة، والذي يشترط وجوب حصول القناة على ترخيص جديد يتيح لها صلاحية عرض شريط أخبار. وكانت المنطقة الإعلامية الحرة قد وجهت إنذارا إلى قناتي أون تى في، والفراعين بخصوص وجوب الحصول على تصريح بشريط الأخبار، الذي يظهر أسفل الشاشة التزامًا بشروط وقواعد الحصول على ترخيص الذي توقعه القنوات مع عقدها للحصول على الترخيص، ذلك في إطار حملة قامت بها المنطقة الإعلامية الحرة ضد عدد من القنوات المخالفة لشروط التعاقد.[٨٧]

٧١. قطع الإرسال والكهرباء عن قناة " الرحمة ":

فوجئ العاملون في قناتي "الرحمة" و"سترايك"، بانقطاع الإرسال عن القناتين، رغم أن الرحمة تبث من قمر " نور سات "، وقال الشيخ محمد حسان، مدير القناة، في تصريح لــجريدة «المصري اليوم»: " القناة كانت تبث على نايل سات، وبعد توقف إرسالها، أصبحت تبث من قمر نور سات، لكننا فوجئنا بانقطاع الإرسال، وتم قطع الكهرباء عن الأستوديو، رغم سداد جميع المستحقات المالية لمدينة الإنتاج الإعلامي، وعندما سألت المسئولين عن السبب قالوا: لا نعرف». وأكد حسان أنه تسلم إنذارًا، قبل انقطاع الإرسال بربع ساعة، لم تذكر فيه أسباب توقف البث، قائلا: " لم أخالف بنود التعاقد، ولم تتعرض القناة لموضوع الفتنة الطائفية، وما يحدث يعتبر محاربة لله وليس لأصحاب القنوات، ولا أعرف لمن أذهب ليعود الإرسال ". وتسلم فضل القاسم، صاحب قناة سترايك، خطاب يفيد بأن قناته تم غلقها، لأنها تبث مسابقات لا تتفق مع العادات والتقاليد والأعراف، وقال: " حاولت مقابلة أي مسئول لأفهم القرار، لكنني فشلت". وقالت مصادر في هيئة الاستثمار: " إن سجلات استقبال الاستثمارات الإعلامية لم تتلق أي طلبات جديدة للبث من المنطقة الحرة الإعلامية، أو الاستثمار الداخلي، عبر نايل سات بسبب تعدد الموافقات".[٨٨]

86- http://www.alarabiya.net/articles/2010/10/23/123314.html

87- اليوم السابع، كتب: ريمون فرنسيس، ٢٠/١٠/٢٠١٠ http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=293110&SecID=48

88- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش ومحمد عبد العاطي، ٢١/١٠/٢٠١٠

٧٢. ضوابط عمل القنوات الفضائية من حظر الترويج للعنصرية إلى عدم المساس بالأمن القومي:

تتلخص الضوابط الموضوعة من قبل المنطقة الإعلامية لتنظيم البث الفضائي، والتي يتعين على جميع القنوات الفضائية مراعاتها مستقبلاً فيما تقدمه على شاشاتها، في الآتي: ١ - عدم جواز الترخيص للعمل لقنوات ذات صبغة دينية، أو حزبية، أو تدعو للجنس أو العنف. ٢ - أن تلتزم الشركات التي يرخص لها بميثاق العمل الإعلامي. ٣- عدم جواز التنازل عن الترخيص الممنوح للغير إلا بموافقة الجهة الإدارية المختصة، وأن تراعى الشركة في الطلبات المقدمة لإقامة المشروعات كفاية وملائمة رأس المال للنشاط المطلوب مزاولته. وهناك عدد من المبادئ التي يجب أن تراعيها القنوات المصرية العاملة بالمنطقة، والتي ينظمها أيضا قانون الاستثمار، وهى عدم المساس بالمصلحة القومية للبلاد والالتزام بالتعليمات التي تصدرها الحكومة في أوقات الحروب والكوارث، بما يضمن عدم المساس بالأمن القومي، والالتزام بالموضوعية وعدم نشر أو إذاعة الوقائع المشوهة أو المبتورة وتحر الدقة في توثيق المعلومات وفي العرض المتوازن للأداء واحترام خصوصية الأفراد والالتزام بما توجبه التشريعات النافذة، وخاصة حظر الترويج للدعوات العنصرية والعرقية وعدم امتهان الأديان أو الحض على كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين، وعدم تناول ما تتولاه سلطات التحقيق والمحاكمة بما يؤثر على سير التحقيقات أو المحاكمة وعدم نشر أو إذاعة أسماء أو صور للمتهمين في جرائم الأحداث، كما لا يجوز استضافة الهاربين من أحكام قضائية، وعدم نشر أو إذاعة إعلان يتعارض مع قيم المجتمع ومبادئه وأخلاقياته. وفي ذات السياق، كشفت مصادر بهيئة الاستثمار عن تقدم عدد من القنوات الموقوفة مؤقتا بقرار من مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية لأسامة صالح، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، بطلبات لإعادة بث القنوات مرة أخرى بعد إزالة أسباب التوقف من مخالفات قامت بها القنوات. هذا وقد أرسلت قناة "أون تي في" تعهدًا منها إلى الهيئة بالالتزام بالضوابط الموضوعة من قِبل الهيئة، على أن تقوم بإلغاء شريط الأخبار الذي تقوم القناة ببثه في حين لم تلتزم بتنفيذ ذلك، وهو ما آثار استياء هيئة الاستثمار التي تنوى اتخاذ إجراء حاسم تجاه القناة رجحت المصادر ذاتها بوقف بث القناة وفق القانون.[89]

٧٣. تصاريح وحدات الإذاعة الخارجية تثير مخاوف القنوات الإخبارية:

سادت حالة من الارتباك مكاتب القنوات الإخبارية بالقاهرة، فور صدور قرار تنظيم حركة وحدات البث المباشر، الذي صدر أخيرا من إدارة المنطقة الحرة والذي يقضي ببقاء سيارات الإذاعة الخارجية في المنطقة الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي، وألا تتحرك منها إلا بموافقة رسمية من الجهات المختصة، ولأن التعامل مع تلك المكاتب يتم من خلال عدة جهات منها هيئة الاستثمار، وهيئة الاستعلامات، وغيرها فإن الأمر يتطلب من إدارة مكاتب القنوات العاملة في مصر مراجعة كل الأوراق والتأكد من سلامة موقفها، حتى لا تفاجأ بأنها ممنوعة من القيام بمهام عملها في تغطية الأحداث داخل مصر، خاصة في ظل الظرف السياسي الراهن، والاستعداد للانتخابات البرلمانية في نوفمبر، وكذلك الانتخابات الرئاسية في العام المقبل، وتباينت الآراء حوله حيث أعرب سمير عمر مدير مكتب الجزيرة عن قلقه إزاء ذلك القرار ومدى تأثيره على عمل القنوات

89- الموقع الإليكتروني لجريدة اليوم السابع، كتبت: عبير عبد المجيد، ١٨/١٠/٢٠١٠
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=292246&SecID=12

الإخبارية في متابعة الأحداث الجارية داخل مصر. بينما رأى محمد جوهر رئيس مجلس إدارة شركة فيديو كايرو سات أن القرار لن يؤثر على العمل الصحفي للقنوات التليفزيونية والوكالات وإنما هو واحد من قرارات تخص تنظيم البث.[٩٠]

٧٤. قيادات قبطية تطالب الفضائيات المسيحية بالبُعد عن الطائفية تجنبًا للإغلاق:

طالب عدد من قيادات الكنائس المصرية ونشطاء الأقباط بضرورة مراجعة القنوات الفضائية المسيحية التي تبث على القمر الصناعي المصري "نايل سات" للمواد المقدمة على شاشاتها وإعادة النظر في خططها وأهدافها والابتعاد عن الطائفية لتلافي الإغلاق كما حدث مع العديد من القنوات الإسلامية وصرح الدكتور القس صفوت البياضي رئيس الطائفة الإنجيلية لصحيفة المصري اليوم[٩١] قائلا: " إن قناة "سات ٧" هي الوحيدة التي خرجت من إطار القناة الدينية الطائفية إلى نطاق القنوات الاجتماعية بصبغة مسيحية" وأضاف موضحا: " منذ الاجتماع التأسيسي الأول للقناة وضعنا لائحة بالشروط والمحاذير التي كان على رأسها الابتعاد عن الطائفية والعمل على دمج المشاهدين بالمجتمع وقضاياه المهمة" واستطرد البياضي كاشفا سوءات تلك القنوات المتشددة بقوله :" إن هذه القنوات ساعدت في عزلة المسيحيين في مصر بدعوى أنها قنوات دينية". من جهة أخرى طالب كمال زاخر المتحدث باسم العلمانيين الأقباط بضرورة وضع ميثاق شرف للقنوات الدينية بجميع أشكالها إسلامية ومسيحية، موضحا إن المعايير الإعلامية يجب أن تطبق عليها وتلتزم بأن مصر دولة مدنية لا يجوز التعامل معها على أساس طائفي وعلى القنوات المسيحية مراجعة أنها دينية بحتة وأن تلتزم بضوابط المجتمع" أيده في ذلك الرأي القس رفعت فكري راعي الكنيسة الإنجيلية قائلا: " إن بعض هذه القنوات تقوم بتصفية حسابات شخصية، وتنفذ توجيهات لا علاقة لها بالأخلاق والمعايير الإعلامية".

٧٥. قناتي "مودرن" و" ميلودي" تمنعان إعلانات "الوفد":

كشف النائب مصطفى شردي المتحدث الرسمي باسم حزب الوفد، عن منع قناتين فضائيتين جديدتين بث الحملة الإعلانية الخاصة بالوفد وهما "مودرن" و"ميلودي"، وإذاعة ميجا إف إم بالإضافة إلى القناتين الأولى والثانية بالتليفزيون الرسمي، وأوضح شردي في المؤتمر الصحفي الذي عقد في المقر الرئيسي للوفد أن الإعلانات التي تم منعها هي جزء من ستة أجزاء من المفترض أن تستمر تباعا حتى انتخابات الرئاسة وعلى مدى قرابة عام ونصف العام، وأن الجزء الذي تم منعه منها كان متعلقا بدعوة المواطنين إلى المشاركة في الحياة السياسية، ومنع الاحتكار في عالم السياسة، واستطرد قائلا: إن شركة "آكت ميديا" التي تتولى الحملة عندما تقدمت بالإعلانات للتليفزيون المصري الحكومي قيل لها إنها لابد وأن تعرض على الرقابة أولا، ثم قيل لها أحضروا السيناريو مكتوبا لنرى ما إذا كانت الكلمات متوافق عليها أم لا، ثم فوجئنا بتبرير آخر وهو أنه تم منعها لعدم حصولها على موافقة من اللجنة العليا للانتخابات على الرغم من أنه ليس فيها ما يتعلق بالانتخابات واعتبر شردي المنع في الوقت الذي يتعرض فيه الوفد لتعنت من الحكومة مؤشر يدل على نظرية المؤامرة، على صعيد آخر عرض الوفد نموذجا من الإعلانات الممنوعة التي يظهر فيها الممثل لطفي لبيب قائلا للمواطنين: "بداية الحل هو تقوية الأحزاب وساعتها يكون عندك خيارات كتيرة"، و" احتكار يعني

---

[90]- المصري اليوم، كتب: حاتم جمال الدين، ٢٠١٠/١٠/٢١

[91]- المصري اليوم، كتب: عمرو بيومي، ٢٠١٠/١٠/٢٣

واحد بس بيشتغل في البلد ما فيش منافسين ليه لكن لو ليه منافسين هيطور من نفسه .. ما هو يا تختاره يا تختار المنافسين ليه".٩٢ هذا بالإضافة إلى مطالبة تحالف الأحزاب السبعة الذي يضم " الأحرار - شباب مصر - الجيل - الغد - مصر العربي الاشتراكي - الخضر - التكافل " خلال اجتماعه، بوقف حملة حزب الوفد الإعلانية المسموح بها في التليفزيون المصري، على أن تكون هناك حملة على المستوى الرسمي بدلا منها، تتبناها الدولة عبر قنوات التليفزيون التابع لها، تحث فيها المواطنين على المشاركة في الانتخابات، وتفعيل دورهم دون الإشارة إلى حزب بعينه. ودعا التحالف إلى وضع ضمانات تكفل عدم سيطرة رأس المال على أي نوع من الدعاية الانتخابية المقررة، مشيرًا إلى أن حزب الوفد خصص ١٢ مليون جنيه لحملة إعلانية بالتليفزيون المصري، وموضحا أن سقف الإنفاق المقرر للانتخابات لكل مرشح يجب ألا يتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه، بينما هناك أحزاب تنفق الملايين لتسيطر على الدعاية الانتخابية، معلنًا في نهاية اجتماعه عن تقديمه مذكرة عاجلة إلى وزير الإعلام لوقف حملة الوفد الإعلانية.[٩٣]

٧٦. لجنة الأداء الإعلامي توجه لومًا إلى إدارة قناة "دريم" ومنع استضافة أحمد رفعت لمدة عام:

أكد تقرير لجنة تقييم الأداء الإعلامي المسموع والمرئي أصدرته في ٢٠١٠/١٠/٢٦ حول حلقة برنامج "الكرة في دريم" التي استضاف فيها مقدمه مصطفى عبده، عضو مجلس إدارة الزمالك أحمد رفعت، تلفظ رفعت بألفاظ نابية خادشة للحياء في وصفه لسلوك اللاعب حازم إمام وأوصى التقرير بين طياته بمخاطبة المنطقة الحرة لتوجيه اللوم لإدارة قناة دريم لضبط محتوى برامجها ومحاسبة القائمين عليها بما يشجعهم على تكرار هذه الأخطاء وفقا لبيان صحفي لوزير الإعلام أنس الفقي، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أوصت اللجنة بإخطار القناة لمعاقبة مقدم البرنامج بما يتراوح بين الإنذار أو الخصم وحتى الوقف المؤقت أو إلغاء العقد، كما طلبت اللجنة التنبيه على القنوات بعدم استضافة أحمد رفعت عبر أثير الإذاعات أو القنوات التليفزيونية العامة والخاصة لمدة لا تقل عن عام، وأحال الفقي، التقرير إلى القائم بأعمال وزارة الاستثمار ووزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد بصفته المسئول عن المنطقة الحرة الإعلامية، مما أدى إلى إعلان قناة دريم عدم استضافة رفعت مرة أخرى.[٩٤]

٧٧. رسالة تحذير إلى برنامج " الحياة اليوم" و " الحياة " ترفض العودة لعصر محاكم التفتيش:

تطرق برنامج "الحياة اليوم"، في إحدى حلقاته التي استضافت فيها الكُتاب، حمدي رزق، ومجدي الجلاد، إلى القيود التي تمارس على الصحف، وإذا ما كان منع تصوير المحاكمات، يندرج تحت هذه القيود، وما هي الرسالة التي يجب على الصحف باختلاف توجهاتها القومية، والمستقلة، والحزبية، تبنيها في هذه المرحلة، ولم يمض أسبوعين حتى أرسلت المنطقة الحرة العامة الإعلامية التابعة لهيئة الاستثمار رسالة تعنيف إلى شبكة تليفزيون الحياة حذرت فيها معدي "برنامج الحياة" اليوم من تكرار انتقاد مجلس القضاء الأعلى، في إشارة إلى الحلقة السالفة الذكر، وهددت

92- الشروق، كتب: خالد عبد الرسول،٢٠١٠/١٠/٢٧

93- روز اليوسف، كتبت: إنجي نجيب، ٢٠١٠/١١/١

94- الشروق، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٠/٢٧

المنطقة الحرة الإعلامية في خطابها بالعرض على مجلس إدارة المنطقة والتصعيد، في حالة تكرار ما اعتبرته خطأ اقترفه البرنامج وضيوفه.[٩٥] من جانبها أصدرت إدارة شبكة تليفزيون الحياة، بيانًا حول الخطاب الذي تلقته من الإدارة المركزية للتغطية الإعلامية الحرة، حاملا بين طياته قدرًا كبيرًا من الدهشة من ذلك الخطاب الذي لم يحوِ عنوانا واضحا أو تكييفا قانونيا محددا، وهو ما لا يعكس إذا كان تنبيها، أو إنذارا قانونيا له حيثياته، وهل هذا يمكن أن يصدر من جهة رسمية لها مواقف وصلاحيات محددة يفسرها القانون، وأشار البيان إلى أن نص الخطاب في مجمله تفسير وتأويل بعيدا عن قواعد المهنة، وحجر على آراء عبر عنها أصحابها دون أي تجاوز لفظي أو أدبي، وكان من بينها المتحفظ والمؤيد للقرار القضائي، بينما علق محمد عبد المتعال رئيس شبكة تليفزيون الحياة قائلا: " فات على صاحب الخطاب مهما كان دافعه إن الفقرة كانت تحت عنوان "حرية الإعلام في قفص الاتهام" وحضرها ممثلون عن الصحافة بأطيافها المتنوعة القومية، الخاصة، الحزبية، في تطبيق عملي لأبجديات توازن العمل الإعلامي، كما أن الخطاب عبّر عن حالة تفتيش في الضمائر والعقول تعيد إلى الأذهان محاكم التفتيش في عصور الظلام الأوربي، وحمى "المكارثية" في خمسينيات القرن الماضي، متسائلا في نهاية تعليقه عن الهدف المهني من الخطاب ودواعي صدوره قانونا مؤكدا أن ما يحدث هو نوع من العبث بحق المجتمع في المعرفة، وحرية الرأي، وسيادة القانون.[٩٦]

٧٨. الحزب الوطني يتقدم بشكوى ضد " العاشرة مساءً ":

تقدم الحزب الوطني، بشكوى إلى لجنة رصد وتصحيح التغطية الإعلامية والإعلانية لانتخابات مجلس الشعب، ضد برنامج "العاشرة مساءً"، إذ تناول البرنامج في حلقة الأحد الموافق ٢٠١٠/١١/٧ ترشيحات الحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب وما صاحبها من إقدام الحزب لأول مرة في تاريخه، على ترشيح أكثر من شخص على نفس المقعد فيما سمته المصادر بالدوائر المفتوحة. وقد جاء في شكوى الحزب للجنة التي يرأسها الدكتور فاروق أبو زيد أن حلقة "العاشرة مساءً" التي كان ضيوفها الكاتبان الصحفيان نصر القفاص بجريدة الأهرام، ومحمود نفادي رئيس شعبة المحررين البرلمانيين ونائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية، أن الحلقة خالفت القواعد والمعايير الموضوعية واتسمت بالتناول السلبي والهجوم الحاد على شأن داخلي للحزب يتعلق بترشيحاته ومعايير اختياره لمرشحيه، كما تضمنت الشكوى الإشارة إلى عدم مراعاة مقدمة البرنامج "منى الشاذلي" للمعايير المهنية في توجيه الأسئلة، والتعليق على إجابات ضيوف الحلقة في غياب ممثلين للحزب الوطني. مطالبًا لجنة رصد وتصحيح التغطية الإعلامية الإطلاع على الحلقة والتحقيق في مخالفاتها للمعايير الموضوعية.[٩٧] من جهة أخرى علق الكاتب وائل قنديل في مقاله [٩٨] على هذه الشكوى قائلا: "لعل أخطر ما في هذه الشكوى أو التهديد أو الإنذار سمها ما شئت إنها تعبر عن إحساس يصل إلى حد اليقين لدى الحزب الوطني - المفترض أنه ديمقراطي حسب اسمه الثلاثي- أنه فوق النقد وفوق المناقشة، ومن ثم فكل من يقترب منه بكلمة ستتم بهدلته في محاكم اللجان المعنية بمتابعة الانتخابات" مختتمًا مقاله بتوضيح أن هذه الشكوى لا تعدو كونها كارت إرهاب آخر يضاف إلى

95- المصري اليوم، كتب: وليد غطاس، ٢٠١٠/١١/٤

96- الدستور، بدون كاتب، ٢٠١٠/١١/٦

97- الدستور، كتب: هاني أحمد رزق، ٢٠١٠/١١/١٠

98- الشروق، مقال وائل قنديل، ٢٠١٠/١١/١١

سلسلة من الكروت الموجهة لوسائل الإعلام، مع دخول اللعبة الانتخابية مراحلها الحاسمة، أو هي نوع من التحرش ببرامج وإعلاميين يحاولون أن يبقوا قابضين على جمر المهنية، والأداء المحترم الرصين.

٧٩. اتحاد الإذاعة والتليفزيون يضع ثلاثة شروط لتجديد تراخيص وحدات البث المباشر:

حدد اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ثلاثة شروط لمنح الموافقة على تجديد تراخيص وحدات البث المباشر التابعة لعدد من القنوات وشركات الخدمات التليفزيونية، وذلك عبر خطابات رسمية وجهها، إلى مكاتب هذه القنوات والشركات، وتتلخص هذه الشروط في أولًا: عدم استخدام هذه الوحدات في أنشطة غير مرخص لها في الرخصة الرئيسية للقناة، وفي حالة الترخيص للوحدة ببث أنشطة اقتصادية أو سياسية فليس مسموح لمالكي هذه الوحدات استخدامها في بث فعاليات أو أحداث رياضية أو فنية أو العكس. ثانيًا: الحصول على إذن مسبق قبل إخراج هذه الوحدات لتغطية فعاليات خارجية في كل مرة من جهات الاختصاص المعنية التي لم يحددها الاتحاد في مذكرته الرسمية، وهو ما يمثل قيدا على حرية تغطية هذه الوحدات للأحداث التليفزيونية خاصة الجوهرية والرئيسية ممثلة في الانتخابات أو الأحداث العاجلة الهامة. ثالثًا: سداد مقابلًا ماليًا يبلغ خمسة آلاف دولار لتجديد الترخيص لهذه الوحدات المباشرة، وغير معروف إذا ما كان هذا المبلغ سيدفع سنويا أو كل ثلاثة شهور. ومن جانبه أكد أسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون أن الإجراءات التنظيمية لخدمات البث المباشر تستهدف تنظيم العدد الكبير من الشركات التي أقامت وحدات تصوير خارجي لتقديم تغطية حية للقنوات وكثير منها يعمل دون تصاريح أو تراخيص، وتوفر مكاتب الخدمات الإعلامية خدمة التغطية المباشرة للقنوات الفضائية وصحفيي التليفزيون الأجانب لتغطية حدث بعينه، عبر تأجير وحدات من أجل بث الأخبار من خلال الأقمار الصناعية.[٩٩] على صعيد آخر أدلى نادر جوهر رئيس شركة أخبار القاهرة بتصريح صحافي قال فيه: إن الرسوم الجديدة لا تتفق مع قواعد الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الاتصالات في العالم التي توجب على الدول المصدقة عليها منح هذه الرخص بصورة مجانية دون أي أعباء مالية باعتبارها وسيلة لزيادة التعاون الدولي في مجال الإعلام والاتصالات، ملفتا الانتباه إلى أن الشركات والقنوات المقدمة هذه الخدمة لم تكن تدفع للجهاز القومي للاتصالات في المرحلة الأولى من التعامل أي رسوم مالية للحصول على رخصة البث المباشر، ويتوقع جوهر حدوث تأثيرات سلبية لهذه الشروط والرسوم المالية التي تبلغ ٢٠ ألف دولار سنويا على نشاط شركات البث المباشر في مصر.[١٠٠]

٨٠. فضائيات الانترنت بديلا مؤقتا لمواجهة الرقابة:

حفّزت المخاوف من حجب بعض القنوات الفضائية، خلال المراحل المقبلة، التفكير في الانترنت كوسيلة بديلة للوصول للمشاهدين حيث أكد محمود حسان مدير قناة "الرحمة" إحدى القنوات التي تم حجبها على القمر المصري، على أن العاملين بالقناة بدأوا بالفعل في بث محتوى القناة على الانترنت مواكبة للثورة الهائلة التي تشهدها التكنولوجيا ومن خلال إتاحة بعض الحلقات المسجلة على المواقع الاجتماعية لافتا النظر إلى أن هدف القناة أولا توصيل الرسالة الإسلامية الصحيحة من خلال مبدأ محدد، وأوضح أن الإدارة تعمل على دراسة التوسع في نشر محتواها

---

[99]- المصري اليوم، كتب: أشرف فكري، ٢٠١٠/١١/٨

[100]- المصري اليوم، كتب: أشرف فكري، ٢٠١٠/١١/٩

على الانترنت من خلال إنشاء قناة مخصصة على غرار القنوات العالمية والوصول إلى أكبر قدر من المشاهدين على الانترنت. أيّده في ذلك هاني الديباني باحث إعلامي ومدير برامج بقنوات "الحكمة" و"الناس" سابقا قائلا: إن الانترنت بالفعل أصبح وسيلة ضرورية للقنوات التي تم حجبها على قمر نايل سات المصري موضحا أن بعض تلك القنوات تقوم حاليا بتسجيل المحتوى الخاص بها ثم تستخدم خطوط الانترنت لتحميل المادة الإعلامية ورفعها إلى السيرفر الخاص بقمر Atlantic bird في لندن ثم تقوم إدارة القمر ببث المحتوى بعد ذلك للمشاهدين واستطرد موضحا أن كلا من قناتي الرحمة "الروضة " و"الحكمة " تعملان بذات الأسلوب مشيرا إلى أن قناة "الحكمة" تبث محتواها من خلال قمر "نور سات" أما "الروضة" فمن خلال Atlantic bird متوقعا أن تكون الفترة الحالية مرحلة البث التسجيلي ومن الممكن أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة البث المباشر على الانترنت الذي لن يخضع لقيود على المحتوى، مختتمًا رأيه بأن الاتفاقية التي تم التصديق عليها مطلع الشهر الماضي، بين قمري "نايل سات" و"عرب سات" تقضي بالتزام القمرين بحجب القنوات التي يصدر أمر بحجبها داخل مصر، وأن تلك الاتفاقية تعد تضييقا للخناق على بعض القنوات وستؤدي بها إلى اتخاذ الانترنت حلا بديلا لبث محتواها وحينها سيكون "الممنوع مسموح" دون رقابة.[101]

٨١. دعوى قضائية ضد مسلسل " العار " و" الجماعة " لتشويه صورة العاملين بالشهر العقاري:

رفع خمسمائة موظف من الأعضاء القانونيين دعوى تعويض أمام محكمة القضاء الإداري، ضد منتجي ومؤلفي مسلسلي "العار" و"الجماعة"، لأن مشاهدهما صورت العاملين في الشهر العقاري بالمرتشين الذين يتقاضون أموالا، لتسهيل عمليات استخراج توكيلات مزورة، إذ جاء في دعواهم أن المشهد الذي جسده مصطفى شعبان في "العار" وهو يستخرج توكيلا للبيع دون وجود البائع صور موظف الشهر العقاري وهو يسهل عملية البيع بعد أن تقاضى ٢٠ ألف جنيه. أما مسلسل "الجماعة" فقد صور موظف الشهر العقاري وهو يبرر عملية تلقيه رشوة من أحد الموظفين بأنها جاءت بدافع أن راتبه ضعيف ولا يزيد عن ٢٠٠ جنيه، مشيرين أن راتب الموظف بالشهر العقاري يكفي لحياة كريمة، لا تسمح بإهدار كرامة كل العاملين في هذه الهيئة.[102]

٨٢. نور سات أوقفت قناة " الحوار " لإساءتها لمصر :

أوقفت الشركة العربية للأقمار الصناعية " نور سات " بث قناة " الحوار " الموالية ل" حماس " والمتعاطفة مع " الإخوان المسلمين " مؤقتا بعد إساءتها لمصر في برنامج حواري شهد تجاوزات غير لائقة، ومداخلات لا تتسق مع مواثيق الشرف الصحفية، وقالت إدارة نور سات إنها حريصة على مكانة مصر وإنها لا تقبل الإساءة إليها وأفادت أن الإيقاف سيكون مؤقتا حتى تعدل القناة من أدائها.[103]

101- المصري اليوم، كتب: أحمد مجدي، ٢٠١٠/١١/٩

102- الدستور، كتب: جمال عبد المجيد، ٢٠١٠/١١/٨

103- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/١١/١٥

٨٣. إحالة برنامج شوبير للجنة التقييم:

أصدر وزير الإعلام أنس الفقي، قرارًا بإحالة حلقة برنامج " كورة مصر" التي قدمها أحمد شوبير على قناة " مودرن كورة " إلى لجنة تقييم الأداء الإعلامي برئاسة فاروق أبو زيد حيث شهدت الحلقة تجاوزا تمثل في ألفاظ خادشة للحياء أثناء مشادة جرت بين مراسل برنامج شوبير ومراسل قناة "الحياة".[١٠٤] واستتبع ذلك أن أصدرت قناة " مودرن كورة " بيانًا ضمنته اعتذارها عما سمته "سقطة إعلامية" وخطأ غير مقبول على الإطلاق، وأضافت أنه تم منع المراسل من الظهور على الشاشة في البرنامج الإخباري الذي يقدمه مع زملائه.[١٠٥]

٨٤. " فودافون " تسحب إعلانا يسيء ل "عباس بن فرناس":

سحب الفرع المصري لمجموعة فودافون البريطانية للهاتف المحمول، إعلانا يبدو فيه العالِم المسلم عباس بن فرناس بائسا وهو يقع من منحدر لدى محاولته الطيران بجناحين صناعيين، وهو ما اعتبره علماء أزهريون " سخرية مرفوضة " من أحد العلماء المسلمين، واتخذت شركة فودافون بمصر هذا القرار بعد انتقادات وجهها لها عدد كبير من مستخدمي المواقع الإليكترونية الاجتماعية الشهيرة عالميا " Face book " و" Twitter " احتجاجا على إهانة شخصية تاريخية إسلامية، في حين أكدت فودافون مصر في تصريح لها أنها كانت تريد الترفيه، ولكنها قررت سحبه من You Tube ومن صفحتها الرئيسية على " Face book " بعدما اعتبره عدد من عملائها مهينا. على صعيد آخر أعلن عدد من علماء الأزهر رفضهم الشديد للسخرية من أحد العلماء المسلمين " الذي قدم علما غزيرا للإنسانية ".[١٠٦]

٨٥. BBC العربية توجه إصبع الاتهام لأجهزة الأمن لمنع تصوير برنامج "ساعة حساب":

اتهمت قناة BBC العربية، أجهزة الأمن بمنعها من تصوير برنامج " ساعة حساب "، لتغطية الانتخابات، ما أدى إلى عودة فريق العمل إلى بريطانيا، وصرح مسئول بالقناة لصحيفة المصري اليوم قائلا: " تم الاتفاق مع الجمهور والضيوف الذين كانوا من المقرر حضورهم هم منى مكرم عبيد من حزب الوفد، جهاد عودة من الحزب الوطني، د/ أسامة الغزالي حرب ثم فوجئنا بمدير الأستوديو يرفض التصوير ويطلب استئذان أجهزة الأمن أولا فلجأنا إلى وزارة الإعلام وعلمنا هناك أن المنع من الأمن فاتصلنا بعبد اللطيف المناوي مدير مركز أخبار مصر في التليفزيون فأبلغنا أن مشكلتنا ليست مع الوزارة ولكن مع مدير الأستوديو، وبعد فشلنا في حل المشكلة توجهنا إلى المركز الصحفي للمراسلين الأجانب بالتليفزيون، وأخبرونا أن الاعتراض بسبب استضافة الجزار وحرب، ولأنه لا يمكن تصوير الحلقة بدونهما فضلنا العودة إلى لندن ".[١٠٧]

---

[104]- الجمهورية، بدون كاتب، ٢٠١٠/١١/١٤

[105]- المصري اليوم، كتب: إيهاب الفولي، ٢٠١٠/١١/١٣

[106]- المصري اليوم، كتب: أحمد البحيري ووكالات، ٢٠١٠/١١/١٩

[107]- المصري اليوم، كتب: حمدي دبش ووائل علي وفتحية الدخاخني وفاطمة زيدان، ٢٠١٠/١١/٢٧

٨٦. وقف بث قناة " الفراعين ":

أصدر مجلس إدارة المنطقة الحرة، قرارًا بوقف بث قناة الفراعين مؤقتا، وإخطارها بالمخالفات والتجاوزات التي رصدها لجنة رصد ومتابعة الدعاية الإعلانية والإعلامية لانتخابات مجلس الشعب، وكان أنس الفقي وزير الإعلام قد أحال مخالفات القناة إلى اللجنة العليا للانتخابات برئاسة المستشار السيد عبد العزيز عمر للتصرف فيها واتخاذ الإجراء المناسب، وجدير بالذكر أن قناة الفراعين، تم توجيه إنذارات لها عن مخالفتها من قبل ثلاث مرات، مرتين قبل الانتخابات، ومرة أثناء الانتخابات، حيث أعلنت فوز مالكها توفيق عكاشة في انتخابات مجلس الشعب قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أيام.[١٠٨] وعلى الجانب الآخر، نفى توفيق عكاشة تلقيه أي إنذارات من قِبل اللجنة، مؤكدا أنه لو تلقى أي ملاحظات على أداء القناة لاستجاب لها على الفور، وأنه بصدد تقديم التماس للنظر في مدة الإيقاف.[١٠٩]

٨٧. إحالة بلاغ أنس الفقي ضد قناة "الحرة" للنيابة:

أحال المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، البلاغ المقدم من وزير الإعلام أنس الفقي ضد قناة "الحرة"، إلى نيابة جنوب الجيزة؛ بسبب تجاوزها ضوابط التغطية الانتخابية، للتحقيق واستدعاء المسئولين لسماع أقوالهم، وذلك على خلفية اتهامها باختراق الصمت الانتخابي قبل المرحلة الأولى من الاقتراع.[١١٠]

٨٨. القضاء يعيد قناة mtc للبث مرة أخرى:

قضت محكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار حمدي ياسين عكاشة، نائب رئيس مجلس الدولة، بإلزام الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة الإعلامية، بإعادة بث قناة الـــــ mtc المملوكة لشركة مصر سات والمتخصصة في الشئون السياحية. وسردت المحكمة في حيثيات حكمها، أنه لم يثبت وجود أية مخالفات تستدعي القرار الذي اتخذته الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة الإعلامية، بوقف بث تلك القناة. كان إسماعيل محمد إسماعيل ، صاحب القناة ، قد أقام دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة طعنا على قرار الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة الإعلامية، بوقف بث تلك القناة بدعوى مخالفاتها لشروط وقواعد الترخيص .[111]

٨٩. قناة نايل كوميدي تحذف أجزاءً من تريلير فيلم "بون سواريه" لإساءته لسمعة مصر:

حذفت قنوات النيل التابعة لشبكة تليفزيون النيل، بعض المشاهد من تريلير فيلم "بون سواريه"، مثل مشهد غادة عبد الرازق وهي تغني، ومشهد آخر لمروى. وفي تعليقه على قرار الحذف قال خالد شبانة رئيس قناة نايل كوميدي: " إنه وزملاءه رؤساء باقي القنوات لا دخل لهم في نوعية الإعلانات المعروضة، مشيرا إلى أن الإعلان يأتي من شركة صوت القاهرة باعتبارها الوكيل الإعلاني لشبكة تليفزيون النيل، وأكد

---

[108]- الجمهورية، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/٤

[109]- الشروق، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/٤

[110]- روز اليوسف، كتب: رمضان أحمد، ٢٠١٠/١٢/١

[111]- الموقع الإليكتروني لليوم السابع، كتب: محمد أسعد، ٢٠١٠/١٢/١٩
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=320910&SecID=65&IssueID=145

كذلك أن إدارة الرقابة بالتليفزيون تتحكم في الإعلانات وهي التي تقرر ما يعرض كاملا، وما يجب حذف مشاهد منه، موضحا إنه باعتبار التليفزيون المصري تليفزيون حكومي فإنه يرفض عرض أي مادة تسيء لسمعة مصر، مضيفا أن رقابة التليفزيون وجدت أن إعلان الفيلم يسيء لسمعة مصر، وبالتالي رفضت عرضه كاملا، وطلبت من منتجه محمد السبكي أن يحضر نسخة بالشروط المتفق عليها وبالفعل تم عرض النسخة الجديدة.[١١٢]

٩٠. إحالة برنامج " مساء الأنوار " إلى لجنة تقييم الأداء الإعلامي:

أحال أنس الفقي، وزير الإعلام، حلقة برنامج "مساء الأنوار"، التي قدمها المعلق الرياضي مدحت شلبي على قناة مودرن سبورت يوم الأحد الموافق ٢٠١٠/١٢/١٩ ، إلى لجنة تقييم الأداء الإعلامي.

وارتكز القرار على أن الحلقة شهدت تجاوزاً باللفظ والإيحاء في عبارات خارجة تعد خدشاً للحياء العام، وتجاوزا مهنيا يتنافى مع قواعد وأخلاقيات المهنة، وإساءة للرسالة الإعلامية والقناة ذاتها.

وناشد الفقي القائمين على القنوات الفضائية المصرية، أن يمارسوا أدوارهم في الرقابة الذاتية، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأخلاقيات، وعدم خدش الحياء العام . وفي رد فعل سريع، وجهت إدارة قناة "مودرن سبورت" اللوم إلى الإعلامي مدحت شلبي، مقدم برنامج " مساء الأنوار " بعد قراءته محتوى رسالة أحد مشاهدي البرنامج تضمنت "نكتة خادشة" وعبارات تخرج عن سياق المسموح به في شاشات التليفزيون. وقال د. وليد دعبس، رئيس مجلس إدارة القناة، إنه اجتمع مع شلبي ووجه له اللوم، وقرر منعه من قراءة أي رسائل من المشاهدين في برنامجه، وأكد أن شلبي اعتذر للمشاهدين في حلقة أمس، من البرنامج، على الهواء مباشرة، مشيراً إلى التزام قنوات «مودرن» بالقواعد المهنية المعمول بها ورفضها أي خروج عن النص قد يسبب إساءة إلى الشخصيات أو المشاهدين.[١١٣] من جانبه أعرب الإعلامي مدحت شلبي عن أسفه واعتذاره قائلا: " إنني أعتذر للمشاهدين عما بدر مني خلال الحلقة التي أذيعت قبل أيام، معتبرا أن ما حدث هو " قلشة إعلامية ".[114] وأسفرت التطورات اللاحقة للقضية، عن إقرار لجنة التقييم الإعلامي، لمعاقبة الإعلامي مدحت شلبي، بإيقافه عن العمل فترة تتراوح بين شهر وستة أشهر .[١١٥]

---

[112]- الموقع الإليكتروني للدستور، كتب: إسلام مكي، ٢٠١٠/١٢/١٩
http://www.dostor.org/art/news-and-variety/10/december/19/33502

[113]- الموقع الإليكتروني للمصري اليوم، كتب: حمدي دبش، ٢٠١٠/١٢/٢٣
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=282026&IssueID=1993

[114]- http://www.mbc.net/portal/site/mbc/menuitem.ff2c047b71869fec9318c4cd480210a0/?vgnextoid=837ee4612921d210VgnVCM1000008420010aRCRD&v

[115]- الدستور، كتب: أسامة دعبس، ٢٠١٠/١٢/٢٨

٩١. إيقاف المخرج محمد نصر عن العمل في التليفزيون المصري لإثارته الجماهير:

قررت إدارة الشئون القانونية، باتحاد الإذاعة والتليفزيون، إيقاف المخرج محمد نصر، مخرج البرامج الرياضية بالتليفزيون المصري، عن العمل لأجل غير مسمى؛ بسبب إصراره على إثارة الجماهير المصرية بتركيزه على عرض لافتات تضم العديد من الشتائم ضد الأندية بعضها البعض

وذلك على إثر قيامه بتركيز الكاميرات أثناء مباراة الأهلي وحرس الحدود على جماهير الألتراس الأهلاوي التي كانت تحمل لافتات ضد نادي الزمالك، كما ركز على شتائم الجماهير ضد نادي الزمالك، مما دعا مسئولين بالزمالك إلى تقديم شكوى رسمية ضد المخرج إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون فاتخذت الشئون القانونية ذلك الإجراء وأوقفته عن العمل.[١١٦]

رابعًا: الرقابة على الصحافة والمطبوعات

٩٢. براءة د/ يوسف زيدان من تهمة الإساءة إلى التراث الإسلامي:

أكد الكاتب الدكتور يوسف زيدان، مدير مركز ومتحف المخطوطات في مكتبة الإسكندرية، في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٠/٨/٢، أن محكمة الدخيلة في مدينة الإسكندرية برأته من تهمة التعدي على التراث الإسلامي عن كتاب "مقالة في النقرس" عن أبي بكر الرازي. وأكد الكاتب يوسف زيدان أنه سعيد بهذا القرار الذي اتخذته المحكمة برئاسة المستشار حاتم مصطفى، خصوصا وأن هذا القرار يؤكد محاولات القضاء المصري في التغلب على أساليب التحايل واللعب على الأوراق القانونية للنيل من المثقفين. وأوضح زيدان أن هذه القضية "استغرقت بضع سنوات حتى تم الانتهاء منها بإصدار هذه الحكم عندما قام محمد خليفة السعداوي بتقديم شكاوى ودعاوى كاذبة اتهمني فيها بالاعتداء على التراث الإسلامي، بحجة أنه حريص على هذا التراث". واعتبر زيدان أن الأمر "من المضحكات، خصوصا أن هؤلاء الذين كلفوا أنفسهم بالدفاع عن العالِم العربي الإسلامي أبو بكر الرازي لم يقوموا هم أنفسهم يوما بتحقيق أي من كتبه ونشرها". وأبدى زيدان الدهشة من "التقرير الذي تقدم به المجلس الأعلى للثقافة إلى النيابة العامة، والذي اعتبر أن هناك تجاوزات تضمنها الكتاب تتجاوز الـ٥٠ خطأ منهجيا ولغويا، وبأنه يفتقد إلى معايير الدقة والموضوعية. وهذا التقرير كان الأساس في تقديمي للمحكمة".[١١٧]

٩٣. القرصنة على الموقع الإليكتروني لصحيفة اليوم السابع:

كانت صحيفة اليوم السابع قد نوهت في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٧، عن انفرادها بنشر فصول أجرأ رواية مصرية، تحمل عنوان " محاكمة النبي محمد " للكاتب أنيس الدغيدي وأفردت الصحيفة عناوين دالة على محتوى الرواية وهي: لماذا يجاهد أعداءه بالسيف قتلا وسبيا ويستحل الغنائم؟ لماذا جعل الحكم من بعده ملكية خاصة لأصهاره وأقاربه؟ الأسرار الحمراء لعلاقته بالنساء ولماذا لا يتزوج أحد من أمته من

---

[116]- روز اليوسف، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/٢٧

[117]- الشروق، كتب: سامح سامي، ٢٠١٠/٨/2

نسائه من بعد مماته؟ مؤلفو كتب الأحاديث لم يسمعوها مباشرة منه فكيف نصدقها؟ خوارقه غير مقبولة نقلا أو عقلا مثل شق الصدر والإسراء والمعراج؟ إلا أن الصحيفة تداركت الموقف ونشرت بيانًا صحفيًا في ٢٠١٠/٧/٣٠، نصّه الآتي:

قرر مجلس إدارة وتحرير اليوم السابع عدم نشر رواية الكاتب أنيس الدغيدي حول النبي محمد (صلعم) قبل موافقة مجمع البحوث الإسلامية على الرواية ونزول الكاتب على رغبة الملايين من المسلمين بتغيير اسم الرواية إلى عنوان آخر يتناسب مع المشاعر الإسلامية، ومع قداسة النبي (صلعم)، خاصة أن الرسائل التي وردت إلى اليوم السابع نبهت إلى إمكانية استغلال هذا العنوان بشكل سيء، وبالتالي لا تظهر النوايا الحسنة في متن الرواية. ورغم أن جميع الفصول تقدم دفاعا عن النبي (صلعم) إلا أن اليوم السابع لا تقبل أ يرتبط اسمها بعمل يظن الناس أنه محل شبهات، ولا يقبل مجلس إدارة وتحرير اليوم السابع أن يكون النشر على هذا النحو جارحا للمشاعر، خاصة مع استمرار عنوان الرواية بنفس الاسم.. ومن هنا فإننا نوقف نشرها لحين موافقة مجمع البحوث الإسلامية وتأكيد المعاني النبيلة التي تستهدفها الرواية، ولحين قيام الكاتب بتغيير الاسم.

واليوم السابع إذ تؤكد النية الحسنة للمؤلف فإنها في الوقت نفسه لا يمكن أن تتجاهل أبدا المشاعر الإسلامية النبيلة والصادقة التي ترفض هذا العنوان، ونتمنى من الله تعالى أن يوفق المؤلف في عرضه الرواية على مجمع البحوث الإسلامية، وأن يتم تصويب هذا العمل في المسار الصحيح، إذ إنه لا يوجد أغلى لدينا من سيرة النبي العطرة، ولا يوجد ما يستحق الاحترام والتقدير أكثر من ديننا الحنيف ومشاعر المسلمين في كل مكان، ولا نرضى أن نخرج عليهم بأي عمل يظنونه جارحا أو غير لائق حتى لو كانت النوايا حسنة. ومن ثم فإننا نأسف لكل الشبهات التي أحاطت بنا الفترة السابقة، ونؤكد التزامنا بعدم النشر إلا في حال مراجعة مجمع البحوث الإسلامية، وقيام الكاتب بتغيير هذا العنوان الجارح لمشاعر المسلمين. والله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم من وراء القصد.

وعلى خلفية هذه الإشكالية، تعرض الموقع الإليكتروني لصحيفة اليوم السابع لعملية قرصنة في ٢٠١٠/٨/١، لمدة تجاوزت الساعتين، من قِبل مجموعة مجهولة زعمت أنها أقبلت على إغلاق الموقع لتطاوله على النبي محمد (صلعم) بنشر رواية الكاتب أنيس الدغيدي، حسب بيان نشرته المجموعة على صفحة الموقع الرئيسية وقامت إدارة الموقع بحجبه ورفعه من على السيرفر لحين معالجة الاختراق.[١١٨] وأسفرت التطورات اللاحقة لعملية القرصنة عن هوية المتسبب في اختراق الموقع وهو شخص يدعى طارق أحمد محمد، ٢٧ سنة، بكالوريوس حاسبات، ويعمل تحت الاختبار كمبرمج كمبيوتر بإحدى الشركات بمنطقة المعادي، وكانت تلك المعلومات حصيلة التحريات التي قامت بها مباحث الانترنت بالإدارة العامة للتوثيق والمعلومات بوزارة الداخلية.[١١٩] وقد تنازل خالد صلاح رئيس تحرير "اليوم السابع" عن الحقوق المادية والأدبية والجنائية والاجتماعية في قضية اختراق الموقع الإليكتروني للجريدة، موضحا إن مجلس تحرير الجريدة قرر التنازل عن الدعوى لإرساء مبدأ التسامح

118- الدستور، كتب: إبراهيم الطيب وحسام الهندي، ٢٠١٠/٨/٢

119- الدستور، كتب: إبراهيم الطيب، ٢٠١٠/٨/٦

وحرصا على مستقبل المتهم خاصة أن الواقعة كانت بسبب الانفعال الذي قاده دون تعمد إلى اختراق الموقع بعدما وقع التباس وفهم الشاب خطأً، واستطرد صلاح قائلا: لا نستطيع تدمير مستقبله وحياته بسبب انفعاله للحظات، ونتمنى حمايته هو وكل من في عمره من الانفعال الذي قد يدمر حياتهم إذا لم يتمكنوا من السيطرة عليه، وإن الجريدة تدعو جميع الشباب المتحمسين إلى تغليب صوت العقل وترسيخ مبدأ الحوار والبعد عن الأعمال الارتجالية التي من الممكن أن تضر بمستقبلهم.١٢٠ من جهة أخرى تنازل المحامي منتصر الزيات عن البلاغ الذي قدمه ضد الكاتب الصحفي خالد صلاح رئيس تحرير "اليوم السابع"، متهمًا إياه بنشر إعلان عن رواية يتضمن إساءة إلى مقام النبي محمد (صلعم) وقال الزيات في المذكرة التي قدمها إلى المستشار هشام الدرندلي المحامي العام لنيابات شمال الجيزة، إن خالد صلاح بادر باتخاذ إجراءات تهدف إلى الاعتذار لمقام الرسول، والعدول عن نشر الرواية ونشر الاعتذار بالجريدة والموقع الإليكتروني، مما يعد إظهارًا لحسن النية، يمنع مقاضاته أو اتخاذ الإجراءات ضده.[١٢١]

٩٤. معرض القاهرة الدولي للكتاب يشترط موافقة الأزهر على الكتب الدينية:

أعلنت إدارة المعارض بالهيئة العمة للكتاب، عن منع عرض أي كتاب ديني، غير حاصل على موافقة بالنشر، من الجهات المختصة، والمقصود بها الجهات المتمثلة في الأزهر، أو مجمع البحوث الإسلامية، كما سيتم منع عرض أي كتاب غير حاصل على رقم إيداع. وذلك وفقا لما أدلى به أحمد صلاح مدير إدارة المعارض[١٢٢] تحسبا لمنع حدوث ما جرى العام الماضي إذ شهد المعرض في دورته السابقة، زيادة لافتة للنظر في الكتب التي تحمل أفكارا تكفيرية، أو تهين الأديان.

٩٥. مجمع البحوث الإسلامية ومباحث أمن الدولة يتحالفان لمنع تسجيل كتاب "شاهد على الإخوان" بإدارة حقوق المؤلف:

رفض مجمع البحوث الإسلامية، منح الباحث في شئون الإخوان المسلمين إبراهيم توفيق صالح الخولاني، الموافقة على كتابه "شاهد..على الإخوان" الذي يتناول المراحل التاريخية التي مرت بها الجماعة في مصر، وبعض الأفكار التي تربط بينهم وبين الرؤساء، وذلك على الرغم من عدم احتوائه على أي مخالفات دينية، بزعم أن جهاز أمن الدولة أعترض على الفكرة العامة للكتاب لأنها قد تحدث "بلبلة" بين المواطنين. وكان إبراهيم الخولاني وهو باحث قد توجه في مايو 2010 لإدارة حماية حقوق المؤلف بالجيزة لإثبات ملكيته للكتاب وحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة به، إلا أن المسئولين بالإدارة أبلغوه أنه لا يمكن تسجيله قبل عرضه على إدارة البحوث والترجمة بمجمع البحوث الإسلامية بمدينة نصر بسبب احتوائه على الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث وهذا ما يتطلب موافقة إدارة البحوث والترجمة بالمجمع، فتوجه المؤلف لمقرها في مدينة نصر وسلم المسئولين نسختين من الكتاب برقم صادر ٦٣٩ ليوم ٢٠١٠/٥/١٣ ، ولم يتلق أي رد منهم إلا بعد أربعة شهور كاملة،

---

[120]- المصري اليوم، كتب: فاروق الدسوقي، ٢٠١٠/٨/٨

[121]- المصري اليوم، بدون كاتب، ٢٠١٠/٨/١٢

[122]- القاهرة ٢٠١٠/٨/٣١

حيث كان ردهم بأن اللجنة المكلفة بمراجعة الكتاب لم تجد فيه أي مخالفات وقالت إنه مقبول إلا أن جهاز مباحث أمن الدولة اعترض على فكرة الكتاب العامة بزعم أنه قد يتسبب في أحداث البلبلة بين المواطنين ورفضوا تسليم المؤلف أي ورقة تثبت عدم موافقتهم على تسجيل الكتاب.[١٢٣]

٩٦. الحكومة تفرض رقابة على رسائل المحمول الإخبارية:

قرر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، فرض قيود وضوابط جديدة للرقابة على خدمة رسائل المحمول الدعائية والإخبارية، التي ترسلها الشركات، والمؤسسات الإعلامية، إلى عملائها، فيما اعتبرت مصادر مطلعة أن القرار محاولة لمواجهة ترويج أفكار "مناهضة للنظام" و"التلاعب بالبورصة" وإثارة "الفتنة الطائفية". تلقى عدد من المؤسسات الإعلامية – من بينها "المصري اليوم" - أمس، إخطاراً من الشركات مقدمة خدمة رسائل «SMS» الإخبارية، تفيد بأنه بناءً على تعليمات جديدة من مرفق الاتصالات وشركات المحمول يجب على أي مؤسسة إعلامية الحصول على موافقة من وزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة لإرسال رسائل إخبارية عبر شركات المحمول، وسرعة الإخطار للحصول على التصاريح «حفاظا على استمرارية الخدمة». ونفى مصدر مسئول بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وجود أبعاد سياسية لهذه الضوابط، مؤكداً أن الهدف منها تقنين أوضاع ٣٠ شركة تعمل في مصر دون توصيف قانوني محدد وقال المصدر في تصريحات لـــ«المصري اليوم»: «لا يمكن أن نترك جهات ترسل رسائل مجمعة للمواطنين دون تقنين وضعها». وشدد على أن الجهاز سيوقف التعامل مع أي شركة لا تلتزم بتلك المعايير. وأشار المدير التنفيذي لإحدى الشركات المقدمة للخدمة - طلب عدم ذكر اسمه - إلى أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عقد عدداً من الاجتماعات، خلال الأسابيع الماضية، ضمت ممثلين عن شركات المحمول الثلاث، وجهاز مباحث أمن الدولة، لإبلاغ المشغلين بالضوابط الجديدة، ومن بينها تخصيص موظفين لمراقبة الرسائل، يتم اقتطاع ٣% من إيرادات الشركات لصالح تمويل رواتبهم.[١٢٤]

٩٧. الأعلى للصحافة يشكل لجنة لدراسة مضامين الصحف حول قضايا الوحدة الوطنية:

قررت هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة، خلال اجتماعها أمس برئاسة صفوت الشريف، تشكيل لجنة، برئاسة صلاح منتصر- وكيل المجلس- لدراسة مضامين التغطيات الصحفية بشأن التصريحات المثيرة للفتنة الطائفية، ومناشدة هذه الصحف مراعاة الصالح العام، وبث روح الوفاق لدعم النسيج الوطني، ومن المقرر أن تصدر اللجنة بيانها صباح اليوم، فيما ناقشت اللجنة تجاوزات بعض الصحف، ونشر إحداها لإعلان تهنئة من أحد المستشارين، للأنبا بيشوي وتأييده في تصريحاته المتطرفة.[١٢٥]

---

[123]- http://www.anhri.net/?p=12885

[124]- http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=273105

[125]- روز اليوسف، كتب: أيمن عبد المجيد،٢٧/٩/٢٠١٠

٩٨. انقطاع الإنترنت عن عدة مناطق والتشويش على بعض المواقع بسبب الانتخابات:

تواردت أنباء عن انقطاع الإنترنت عن عدة مناطق، والتشويش على بعض المواقع بسبب الانتخابات وتعددت الشكاوى اليوم الأحد الموافق ٢٠١٠/١١/٢٨ من بطء تحميل المواقع حتى أن البعض لا يفتح لديه موقع " جوجل " نفسه، فيما انقطعت الشبكة تماما لدى البعض الآخر، وكان قد تم منع جميع مواقع الإخوان على الإنترنت من الصباح الباكر.[١٢٦]

٩٩. رفض ١٠ كتب تروج للخرافة والفتنة:

كشف أحمد صلاح رئيس الإدارة المركزية لشئون المعارض بهيئة الكتاب عن رفض ما يقرب من ١٠ كتب لستة دور نشر وقال إنه على الرغم من الرفض فإنه لم يتم استبعاد الكتب من المشاركة في الدورة ال ٤٣ من معرض القاهرة للكتاب المزمع عقده في ٢٦ من يناير المقبل، وأوضح أن مضامين الكتب تثير الفتن الطائفية والشعوذة وقد تم التنبيه على دور النشر المخالفة بالالتزام بالبعد الثقافي والمهني للمعرض، وإلا ستمنع من المشاركة في الدورات المقبلة.[١٢٧]

١٠٠. خالد الجندي يتهم وزارة الثقافة بالإساءة إلى العرب والأفارقة:

نقلت بعض المواقع الإليكترونية، عن الشيخ خالد الجندي، رئيس قناة "أزهري" الفضائية، هجومه على وزارة الثقافة، على خلفية طبعها كتابين هما "رحلة لاستكشاف أفريقيا" ، و" الطب في عهد الفراعنة" بذريعة أنهما يتضمنا إساءة للعرب والأفارقة. من جهتها نفت وزارة الثقافة تعمدها الإساءة إلى العرب والأفارقة، وقال د/ عماد أبو غازي الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة : " إن ما أثير مؤخرا على المواقع الإليكترونية بشأن كتابي "الطب في عهد الفراعنة" و"رحلة لاستكشاف أفريقيا" اللذين قام المجلس الأعلى بترجمتهما منذ حوالي ثماني سنوات كلام غير دقيق، ولا يستند إلى حقائق علمية، واستطرد أبو غازي موضحا أن من واجبنا أن نترجم الأعمال كما هي، وكما تقتضي الأمانة وألا نحذف أي نصوص من العمل المترجَم، وعلينا أن نعرف ما يقوله الآخر عنا حتى ولو لم نتفق معه، وحتى لو كانت به مغالطات أو أكاذيب، مشيرا إلى أنه يجب ألا نغلق على أنفسنا، ونعرف كيف يرانا الآخر ونتحرى ذلك بعقولنا". تجدر بنا الإشارة إلى أسباب هذه الإشكالية، حيث ورد في كتاب " الطب في عهد الفراعنة" أن الأهرامات بنيت مما كانت تتلقاه ابنة الملك خوفو نتيجة ممارستها الدعارة، وهي قصة تحكي أسطورة غير حقيقية ولم تحدث في التاريخ، كما وردت في عدة كتب مترجمة إلى العربية، وأيضا في الجزء الخاص بمصر من تاريخ هيرودوت الكبير، أما بالنسبة لكتاب "رحلة لاستكشاف أفريقيا" فهو مُحمّل بوجهات النظر الغربية تجاه القارة الأفريقية.[١٢٨]

126- http://dostor.org/society-and-people/variety/10/november/28/32450

127- روز اليوسف، كتبت: هند عزام، ٢٠١٠/١٢/٩

128- المصري اليوم، كتبت: فتحية الدخاخني، ٢٠١٠/١٢/٦

خامسًا: الرقابة على الندوات والأنشطة الاجتماعية

١٠١. الأوقاف تلغي محاضرة لدكتور محمد سليم العوا بمسجد النور درءًا للطائفية:

ألغت وزارة الأوقاف، محاضرة كان مقررًا أن يلقيها د/ محمد سليم العوا، أمس في مسجد النور بالعباسية، ضمن محاضرات الموسم الثقافي، الذي ينظمه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ورفعت الوزارة المحاضرة، رغم إرسالها جدول المحاضرات للمجلس بداية شهر أكتوبر مدرجًا فيه محاضرة العوا دون عنوان، وبينما رفضت قيادات وزارة الأوقاف التعقيب على قرار رفع المحاضرة، أرجعت مصادر القرار إلى رغبة الوزارة في عدم تكرار أزمة التصريحات الطائفية التي سبق أن أدلى بها العوا مؤخرا، ردًا على تصريحات مشابهة للأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس، وسببت احتقانًا بين المواطنين.[١٢٩]

١٠٢. الأمن يلغي مهرجان "مصريون ضد التمييز الديني":

وصفت جماعة مصريون ضد التمييز الديني، قرار الأمن بمنع تنظيم احتفال "مصر للمصريين" بالقرار غير المسئول، وكانت إدارة مؤسسة المورد الثقافي قد أبلغت جماعة مصريون ضد التمييز الديني، بتلقيها تحذيرًا من الأمن، يفيد بعدم موافقته على الاحتفال، والذي كان مقررا له يوم الجمعة الموافق ٢٠١٠/١٠/٢٩، بحديقة الأزهر، على الرغم من موافقته السابقة عليه، وأوضح منير مجاهد، منسق عام مصريون ضد التمييز الديني، حقيقة الموقف، بقوله: " تقرر منع الاحتفال دون إبداء الأسباب، وفشلت جميع المحاولات لعدول الأمن عن قراره المفاجئ، وغير المبرر لإلغاء مهرجان مصري، فني ثقافي يسعى لتعزيز وتأكيد فكرة التعايش والمواطنة، وتأكيد أن مصر للمصريين من خلال استخدام أدوات الفن والثقافة المختلفة، بمشاركة بعض الفرق الفنية الشبابية"، واستطرد قائلا: المجموعة قررت تنظيم مؤتمر صحفي اليوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١٠/٢٨ ، بمقرها لإعلان تفاصيل ووقائع وتداعيات قرار الأمن بإلغاء هذا المهرجان الذي يأتي في وقت تشهد فيه مصر توترًا في منظومة المجتمع والترابط الوطني.[١٣٠]

١٠٣. الأمن يلغي ندوة BBC العربية عن الانتخابات لمشاركة قيادي إخواني:

أُلغيت ندوة لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، عن الانتخابات البرلمانية في مصر، والتي كان مقررًا لها مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/١١/٢٣، بحضور لفيف من الصحفيين والإعلاميين قُدر عددهم بنحو ٧٠ شخصًا. وتردد أن الندوة تم إلغاءها من قبل الأمن لحضور القيادي الإخواني الدكتور حلمي الجزار.. وانتظر الحضور نحو الساعة لبدء الندوة إلا أن القائمين عليها أبلغوهم بأن الأمن ألغاها بسبب مشاركة القيادي الإخواني . من جانبه، قال الدكتور حلمي الجزار في اتصال هاتفي مع ''مصراوي'' إن القائمة على الندوة من BBC أخبرته وهي وتضحك أنه '' تم إلغاء الندوة بسببك''، مشيراً إلى أنه يعتقد أن الندوة تم إلغائها بالفعل لوجوده هو والدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية الذي أعلن مقاطعته للانتخابات البرلمانية المقررة الأحد الموافق ٢٠١٠/١١/٢٨ . وأضاف الجزار أنه تم

---

[129]- روز اليوسف، كتب: أشرف أبو الريش، ٢٠١٠/١٠/٢٥

[130]- الشروق، كتب: يوسف رامز، ٢٠١٠/١٠/٢٨

التسجيل معه هو والدكتور أسامة الغزالي حرب على انفراد على أن يذاع التسجيل بعد ذلك، موضحاً أنه كان من بين الحضور مرشحة حزب الوفد الدكتورة منى مكرم عبيد وعضو أمانة السياسات بالحزب الوطني الدكتور جهاد عودة . وأكد القيادي الإخواني أن ما جرى ما هو إلا نتائج لمقدمات إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، وبسط وزارة الداخلية كامل سيطرتها على العملية الانتخابية بأكملها، منتقداً خلال الاتصال الهاتفي اللجنة العليا للانتخابات قائلاً ''إنها شكلية ولن تنفذ أحكام القضاء .'' ولفت الدكتور حلمي الجزار إلى أن الحكومة تعمل على خنق أي صوت معارض يُتصور أنه سيحصد مقاعد برلمانية في الانتخابات البرلمانية المقبلة .

وتطرق القيادي الإخواني إلى ما جرى من اشتباكات بين قوات الأمن وأقباط بمحافظة الجيزة صباح الأربعاء، وقال إن هذا الأمر يدعو للأسف معرباً عن عدم سعادته بما حدث، وقال :" إن الإخوان المسلمين مهما عبروا عن معارضتهم لن تصل إلى مواجهات مع قوات الأمن مثلما حدث صباح اليوم ". وفي سياق ذي صلة، وجّه رئيس قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري الإعلامي عبد اللطيف المناوي انتقادات لتغطية BBC للانتخابات البرلمانية الحالية، مؤكدا انحياز التغطيات لصالح المعارضة ضد مرشحي الحزب الوطني فيما اعتبره تجاوزًا مهنيًا .

وجاءت انتقادات المناوي خلال الندوة التي نظمها منتدى البدائل العربي بالتعاون مع BBC بالقاهرة تحت عنوان '' الإعلام المصري بين المهنية والسياسة.. التجربة المصرية في تغطية الانتخابات ".

يذكر أن الدكتورة نجلاء العمري، مديرة البرامج في ''BBC Arabic'' قالت في حوار لها مع جريدة الشروق يوم الاثنين " إنه خلال الشهرين الأخيرين أصبح هناك تضييق على عملنا في مصر، ولم يعد بالإمكان استصدار تصاريح التصوير في الشارع بسهولة، لم نعد نحصل على عدد التصاريح التي كنا نحصل عليها من قبل ".[١٣١]

١٠٤. الأمن يمنع لقاء القساوسة مع د/ محمد البرادعي:

قال نشطاء في حملة المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د/ محمد البرادعي إن قوات الأمن المصرية منعت السبت الموافق ٢٠١٠/١٢/١١، رجال دين مسيحيين من حضور اجتماع مع البرادعي في مدينة المنيا، كان البرادعي قد زار المنيا، وعقد اجتماعاً حضره الدكتور محمد سعد الكتاتني، عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، والدكتور أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة، وجورج إسحق عن حركة "كفاية"، وجدد مطالبة القوى السياسية بالعمل على جمع ٥ ملايين توقيع على بيان التغيير، ومقاطعة الانتخابات الرئاسية في ٢٠١١، حال عدم السماح له وللمستقلين بخوض الانتخابات. وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد مسيرات ومظاهرات سلمية للتأثير على متخذي القرار . ووصف د/ البرادعي الانتخابات البرلمانية بأنها كانت "عارًا على مصر"، فيما أكد الدكتور سعد الكتاتني أن الجماعة جددت العهد مع البرادعي لوحدة الصف والعمل ضد النظام.

---

[131] - http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/november/24/egy_elec.aspx

وقالت مصادر إن أجهزة الأمن منعت عددًا من القساوسة من حضور اللقاء مع البرادعي، وأضافت لــصحيفة "المصري اليوم" أن مسئولي الأمن أبلغوا القساوسة بأن حضورهم سيضعهم في مأزق كبير، فغادروا ولم يلحق بهم البرادعي، الذي خرج من الاجتماع لاستقبالهم، فأبدى غضبه الشديد مما حدث. [١٣٢] من جهة أخرى أكد رجال دين مسيحيون على منعهم من حضور اجتماع محمد البرادعي مؤسس الجمعية الوطنية للتغيير مع رموز في المعارضة، بمنزل دبلوماسي سابق بمركز مغاغة بالمنيا السبت الماضي من قبل أجهزة الأمن، وهو ما أرجعه كاهن بمطرانية سمالوط في تصريحات لــصحيفة "الشروق" إلى "الخشية من اقتراب المسيحيين لتيار التغيير، وأن الكنيسة تقف في صف المعارضة". وانصرف اثنان من القساوسة هما عادل حكيم ومحروس عايد، قبل دقائق من حضور البرادعي إلى منزل السفير سيد قاسم مساعد وزير الخارجية السابق، بعد إبلاغهما بضرورة مغادرة المكان . وقال القس عادل حكيم الذي غادر منزل السفير، ثم عاد إليه لإلقاء التحية على البرادعي: " منعونا وقالوا بلاش تحضروا، ونحن احترمنا الأمن، وحرصنا على مغادرة المنزل قبل مجيء البرادعي"، مضيفا دون الخوض في تفاصيل المنع، " حين غادرت اتصل بي عدد من الحضور وطالبوا بعودتي لأن البرادعي في انتظاري فعدت للترحيب به ثم غادرت مباشرة ".

وأفاد مصدر مقرب من القس حكيم بأن الأمن هدده بعد عودته بأنهم سيقومون بوقف تراخيص البناء في الكنيسة التابعة لهم.

من جهته، أصر الأب اسطفانوس شحاتة كاهن بمطرانية سمالوط بالمنيا على حضور اللقاء، وكشف عن تلقيه مكالمة من الأمن تتعلق بأسباب حضوره للقاء البرادعي، وقال: "تلقيت مكالمة، أنت حاضر ليه؟، قلت أنا جاي لي مطالب والدولة مش سمعاني لكن لو طلب مني مغادرة المكان لم أكن لأغادر"، على حد قوله.

واستطرد قائلا: " حضرت بدعوة من السفير المصري السابق، لعرض مطالبي على المعارضة بعد أن يئسنا من الحزب الوطني والحكومة ".

وفسر شحاتة منع الأمن لقساوسة من الحضور، بالقول: " الأمن لا يريد أن تصل رسالة بأن الكنيسة تقف في صف المعارضة، وأن المسيحيين انضموا لتيار التغيير".

غير أن شحاتة ألمح إلى أنهم " لا يطالبون بتغيير الرئاسة، لكنهم يريدون تغيير معاملة المسيحيين، وقانون موحد للعبادة، والحصول على حقوق المواطنة كاملة، وتمثيلهم بشكل جيد في الحكومة، وفى البرلمان ".

ولم يشأ شحاتة عرض مطالبه في لقاء البرادعي السبت الماضي مبررا ذلك بقوله: "لما لقيت الحديث سياسي فقط، ولم يتطرق للأقباط فضّلت الاستماع فقط "، بينما عبّر زياد العليمي أحد منظمي زيارة البرادعي للمنيا، عن دهشته قائلا: " فوجئنا جميعا بالمنع الأمني، ربما لخشيتهم من أن نداء البرادعي بالدولة المدنية، وإعطاء حق المواطنة، سيجذب الأقباط لمشروع التغيير؛ لذا تم منع اثنين من القساوسة من حضور اللقاء".[١٣٣]

---

[132]- المصري اليوم، كتب: سعيد نافع، وكتبت : ابتسام تعلب وأحمد عبد الفتاح، ٢٠١٠/١٢/١٢

[133]- الموقع الإليكتروني للشروق، كتب: أحمد فتحي، ٢٠١٠/١٢/١٥

http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=355142

١٠٥. الأمن يمنع د/ محمد البرادعي من زيارة صحفيي الدستور في نقابة الصحفيين:

اعتذر الدكتور محمد البرادعي عن زيارته التي كان من المقرر أن يقوم بها يوم الثلاثاء الموافق ١٤ ديسمبر - تضامنًا مع صحفيي الدستور في مقر اعتصامهم الذي تجاوز الستين يوما في نقابة الصحفيين وذلك بعدما جاءت أنباء مؤكدة عن وجود تنسيق بين الأجهزة الأمنية وأمن النقابة لمنع البرادعي من دخول النقابة وإعلان تضامنه مع صحفيي الدستور وإحداث أزمة كبرى تحول بينه وبين لقائه مع صحفيي الدستور المعتصمين.

وهو الأمر الذي دفع صحفيي الدستور المعتصمين بالنقابة لمواجهة نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد بما لديهم من معلومات عن منع البرادعي من دخول النقابة بتعليمات أمنية فأكد لهم نقيب الصحفيين أن البرادعي لن يدخل النقابة وأنه إذا أراد التضامن معهم فليفعل ذلك خارج النقابة مضيفا بعصبية :" البرادعي لن يسمح له بالدخول.. وإذا دخل نقابة الصحفيين ستحدث إشكالية كبرى.. النقابة دي مش بتاعتكم."

تأتي هذه الخطوة في سياق التضييق المستمر والمتصاعد من أجهزة الدولة تجاه تحركات الدكتور محمد البرادعي ونشاطه داخل مصر ودعواته المستمرة ضد نظام مبارك.[١٣٤]

وقد كتب صحفيو الدستور بيانا صحافيا مفاده استنكارهم لمنع د/ البرادعي من زيارتهم والتضامن معهم غير قانعين بالأسباب التي سيقت لتبرير ذلك.

١٠٦. نقابة الموسيقيين تمنع أصالة من الغناء:

قرر نقيب الموسيقيين المصريين "منير الوسيمي" منع المطربة السورية أصالة من إحياء أية حفلات في مصر خلال الفترة المقبلة، لحين خضوعها للتحقيق داخل النقابة؛ لتوضيح حقيقة هجومها المتكرر على كل من نقابة الموسيقيين، والموسيقار حلمي بكر والمطربة شيرين عبد الوهاب، في الصحف والبرامج الفضائية. وقال الوسيمي: " رفضنا - خلال الفترة الماضية - منح أصالة تصريحًا لإحياء حفلتين في القاهرة، وسيستمر ذلك حتى تحترم النقابة والمصريين، وخاصة بعد هجومها المتكرر طوال الفترة الماضية على رموز مصرية، مثل حلمي بكر، وأيضا شيرين عبد الوهاب التي هاجمتها مؤخرا في البرامج والصحف" . وشدد نقيب الموسيقيين المصريين على أن هذا الأسلوب لا يليق بنجمة كبيرة، وذلك بخلاف التصريحات التي أدلت بها ضد النقابة. وأضاف "النقابة يجب أن تحافظ على حقوق أعضائها، لذلك فإن أي مطرب أو مطربة سيتجاوز ذلك سيتعرض للمصير نفسه.[١٣٥] من جهتها صرحت أصالة من خلال برنامج العاشرة مساءً [١٣٦] أنها لن ترضخ لقرار نقابة الموسيقيين الأخير الذي

---

[134]- الموقع الإليكتروني للدستور، بدون كاتب، ٢٠١٠/١٢/١٣
http://dostor.org/politics/egypt/10/december/13/33254

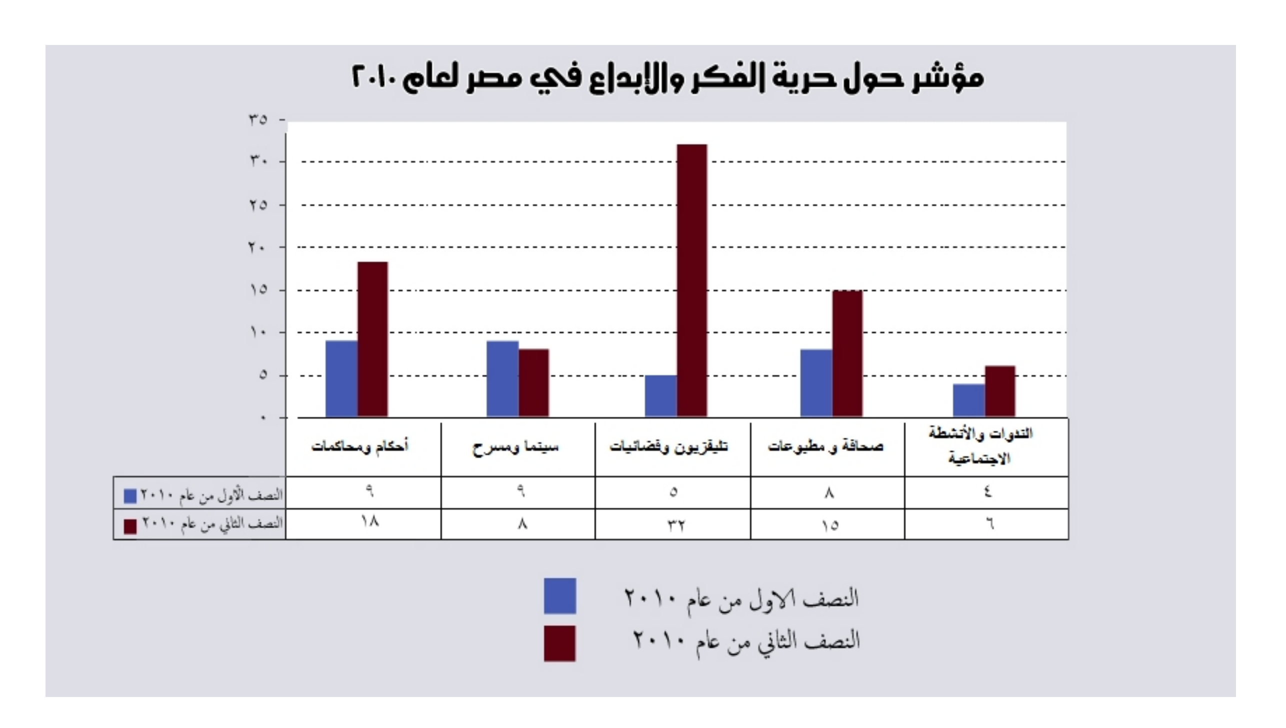
[135]- برنامج مصر النهارده، ٢٠١٠/١٢/٢٤

[136]- برنامج العاشرة مساء، ٢٠١٠/١٢/٢٧

يقضي بمنعها من الغناء في مصر، وقالت إنها سوف تغني ولن يستطيع أحد منعها من الغناء، حتى لو اضطرت لعمل مظاهرة فنية، من أجل أن تغني، كما أنها لن تتصل بأحد في النقابة لكي تحاول إنهاء الأزمة وديا، لأن كرامتها وشموخها يمنعانها من أن تأتي بمثل هذا التصرف.

وأكدت المطربة السورية أنها لن تذهب لنقابة الموسيقيين للتحقيق معها كما طلبت النقابة، متسائلة: "لماذا أذهب إلى التحقيق من أساسه" وقد استندت النقابة إلى أقاويل كاذبة بنت عليها قرارها، مستنكرة تدخل النقابة في مشكلة شخصية حدثت بينها وبين الموسيقار حلمي بكر.

مؤشر حول حرية الفكر والإبداع فى مصر :



وقد قمنا بعمل المؤشر السابق، للمقارنة بين الانتهاكات الرقابية التي تم ممارستها على الإبداع في مصر في النصف الأول من العام الماضي، والنصف الثاني من العام نفسه، حيث يظهر أن عدد الانتهاكات كان أكبر بكثير في النصف الأخير من العام ٢٠١٠، وهي الفترة نفسها التي شهدت الانتخابات النيابية المزورة.